Ms
ARABE
23

23
911

Germa

23
III

ECOLE DES L. O. S. VI. 210

ACQUISITIONS
N° 6813

تسليما
اله وصحبه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى

احمد الله واشكره واستشهده به واستنصره واصلي على افضل انبيايه ومبلغ انبايه محمد المصطفى المكرم صلى الله عليه وسلم وبعد فهذا شرح على شذور الذهب في معرفة كلام العرب يسهل موارده ويمهد قواعده ويوضح مقاصده وينشر فوايده ويفصل شوارده على وجه ينتفع به المبتدي ولا يقصر على افادته المنتهي واسئل الله تعالى ان ينفع به وان يصل اسباب الخير بسببه وهو حسبنا ونعم الوكيل قال الشيخ رحمه الله الكلمة قول مفرد شرع في بيان الكلمة على بيان الكلام لانها جزوه والكلمة في اللغة تطلق على القول المفيد كقولهم كلمة الشهادة واما معناها في الاصطلاح فما ذكره المصنف بقوله قول كالجنس وهو اللفظ الدال على معنى سواء كان مفردا كزيد او مركبا مفيدا كقام زيد او غير مفيد كان قام زيد فيطلق على كل من الكلام والكلم والكلمة وقد يطلق على غيرها كان قام فجزء ما لا يدل على معنى كدبز ورجح مقلوبين زيد وجعفر فليس واحد منهما قولا مفيدا فلا يكون في الاصطلاح كلمة كغير اللفظ وقوله مفرد كالفعل وهو ما لا يدل جزوه على جزء معناه فجزء المركب وهو ما يدل جزوه على جزء معناه كضربا وضربوا فان الفعل في كل منهما كلمة والالف في الاول والواو في الثاني كل منهما كلمة ولو سميت باحدهما كان كلمة واحدة

اللفظ

لانه

حينئذ

لانك لاتجد لاحد الجزئين منه دلالة على جزء المعنى وهو
الذات المسماة فيكون مفردا بخلاف ما قبل التسمية حيث
كان الفعل دالا على المسند والضمير دالا على المسند اليه
فكان مركبا فان قيل يرد على تفسيره والمفرد والمركب
نحو ضرب واكل من الافعال فانه مفرد بلا خلاف مع انه
داخل في تعريف المركب وخارج عن تعريف المفرد فان
الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن الحدث
في الزمان الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن
جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات
والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات ما يتلفظ
به فهو حينئذ كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما
على جزء معناها قلت الجواب كما قال بعضهم ان المراد بالتركيب
ان يكون لهناك اجزاء متركبة مسموعة هي الهاء وحروف
الهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة او بل الجزءان
مسموعان معا فلا يلزم التركيب تنبيهان الاول شمل هذا
الحد الكلمة المقدرة كالضمير في قم فانه اذا نطق بها
يكون قولا مفردا اذ المراد بالقول المقول قولا وجعلا
الثاني اختيار القول على اللفظ بكونه جنسا قريبا اذ اللفظ
يطلق عليه وعلى غيره ص وهي اسم وفعل وحرف ش لما
فرغ من تعريف الكلمة شرع في بيان اقسامها وهي
باجماع من يعتد به ثلاثة الاسم والفعل والحرف
ودليل الحصر انها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا
الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة

اي لا الاول الفعل والثاني الاسم وهذه تسمية عابرة بين
النفي والاثبات فتكون حاصرة ولما كانت معرفة
الكلمة وسيلة الى معرفة الكلام قدم في ذكر اقسامها
الاسم لانه يتلو الكلام من نوعه واتى بعده بالفعل لانه
يكون جزء كلام واخر الحرف لكونه لا يكون جزء اله والمعنى
ان كل واحد من هذه الثلاثة يصدق عليه انه كلمة لان
تقسيم الكلمة اليها تقسيم الكلي الى جزئياته والمراد
بالجزئي ما يدخل تحت كلي بحيث يكون ذلك الكلي خبرا عنه
نحو الانسان حيوان وليس من تقسيم الكل الى اجزائه
حتى لا تصدق الكلمة الا بالثلاث مثل ما يقال اسكنجبين
حلو عسل وما كان المصنف في مقام بحث اقسام الكلمة
وذلك يقتضي ان لا يخل ببيان بعض اقسامها اكتفى بمعونة
المقام عن التصريح بالحصر في الاقسام الثلاثة واراد
التصريح به فقال اما اسم واما فعل واما حرف او نحوه
ح فالاسم ما يقبل الاول والثاني والاسناد اليه ش
لما قسم الكلمة الى الثلاثة استدرك ذلك ذكر ما يميز كل
قسم منها عن اخويه اذ لم يكن ذلك تاما لم يذكر لم تعلم
القسمة والتمييز يحصل بالحد وبالعلامة وهو بالحد
اجود لاطراده وانعكاسه بخلاف العلامة اذ لا تعكس
فاذا حد الاسم بانه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
بزمن محصل ان يقال كل ما هو كذلك فهو اسم وما ليس كذلك
فليس باسم واذا قيل يعرف بدخول ال فيقال كل ما دخلت
عليه ال فهو اسم ولا يصح كل ما لم تدخل عليه ال فليس

باسم وانما اختص التمييز بالعلامة دون الحد لانه في مقام
التعليم وتمييز الاقسام كمن ليس متميزة عنده وهو
بالعلامة استغنى منه بالحد اذ لا تحتاج العلامة لما
يحتاج اليه الحد من الشرح اذا علمت ذلك فالاسم
يتميز عن اخويه بعلامات كثيرة ذكر المصنف منها
ثلاثا الاولى والمراد بها حرف التعريف ولهذا كانت
من خواص الاسم اذ لا تلحق لغيره فيه وقيل المراد اعم من
المعرفة لتدخل الموصولة ونحو ظاهر اطلاق المصنف
ونص عليه في الشرح وغيره بان وصلها بالافعال ضرورة
واما من جوزه في الاختيار كابن مالك فيحتاج الى الاحتراز
عنها العلامة الثانية النداء وهو الدعاء بيا او احدى
اخواتها وهو من خواص الاسم لان المنادى مفعول به
والمفعول لا يكون الا اسما فالعلامة حينئذ كون الكلمة
منادات لا دخول حرف النداء لانه قد يدخل في اللفظ على
الحرف نحو يا ليتني وعلى الفعل نحو الا يا اسجدوا في
قراءة الكسائي وعلى الجملة الاسمية نحو
يا لعنة الله والافوام عليهم واختلف في ذلك على
ثلاثة اقوال فقيل للنداء وقيل للتنبيه وقيل للنداء ان
وليه امر او دعاء لكثرته فيهما والا فللتنبيه وهذا
مختار ابن مالك العلامة الثالثة الاسناد اليه والاسناد
كما قال في التسهيل تعلق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب
وانما كان من خواص الاسم كونه مسندا اليه لان المسند
اليه مخبر عنه في الاصل او في الحال ولا يخبر الا عن لفظ دال

على ذات في نفسه مضافة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا
والحرف لا يدل على معنى في نفسه وانما يذكر في حد الاسناد
مذكوره في الشرح وقوله ينسب الى الكلمة ما تحصل به
الفائدة لانه ربما يتوهم من ذكر النسبة فيه اختصاصه
بالاسناد الخبري دون الطلبي لان النسبة الى الشيء الاخبار
عنه ولذلك لم يمثل له في الشرح الا به قوله فان قيل فانه
يرد على حد التسهيل الاسناد في النسبة الانشائية
فليس تعلق خبر بمخبر عنه ولا مطلب بمطلوب قلت الجواب
ان الانشاء اخبار في الاصل او في الحال بل قال بعض العلماء انه
اخبار في الحال ايضا وقد يكون المسند اليه اسما صريحا
كقام زيد وقد يكون مقولا من ان والفعل نحو وان تصوموا
خير لكم وقد تحذف ان قليلا كقولهم سماعك بالمعيدي
خير من ان تراه اي ان تسمع به اي سماعك به خير من رويتك
له ع والفعل اما ماض وهو ما يقبل تا، التانيث الساكنة
كقامت ومنه نعم وبئس وعسى وليس ش لما مر غير من
ذكر علامات الاسم اخذ في ذكر علامات الفعل او بفعل
كان الفعل جنسا تحته ثلاثة انواع فميز كل نوع بعلامته
الخاصة به لانه ابلغ في البيان وقدم الماضي والامر على
المضارع لانهما اقعد منه في باب الفعلية اذ لم يشبها
الاسم مشابهة تلحقهما به في الاعراب بخلافه وقدم
الماضي لان علامة الامر مركبة ولان بعضهم يقول باعرابه
فله شبه بالمضارع وذكر للماضي علامة واحدة وهي
قبوله لتا، التانيث الساكنة كقامت وخرجت واكلت

وشربت وفيده بالساكنة احترز به عن المتحركة فعلامة
فانها خاصة بالاسما، وحركتها حينئذ حركة اعراب
وسمع فليلا دخولها على الحرف نحو ربت وثمت وحركتها
حينئذ حركة بنا، واختصت المتحركة بالاسما، على ما
تقدم والساكنة بالافعال لخفة الاسم وثقل الفعل طلبا
للاعتدال وهي دالة على تانيث الفاعل فلا يقدح في كون
بعض الافعال ماضيا عدم دخولها عليه لالتزام تذكير
فاعله كفعل التعجب وافعال الاستثنا، كليس ولا يكون
وما خلا وما عدا **وقوله** ومنه الى اخره يعني ان بعض
العلامة المذكورة استدل على فعلية هذه الكلمات
الاربع اما نعم وبئس فخلافا لمن قال باسميتهما واما
عسى وليس فخلافا لمن قال بحرفيتهما بدخولها على
نعم الحديث فبها ونعمت وعلى بئسما ايضا الحديث
واعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة ومما
يستدل به على فعليتهما ما حكاه الكسائي بئسوا
ونعموا فان الضمير لا يتصل الا بعامله ومما يستدل به
ايضا على فعلية عسى وليس غير قبولهما تا، التانيث
الساكنة اتصال ضمائر الرفع بهما نحو ليسوا سواء
لستم عليكم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم هل
عسيتم ان كتب عليكم القتال واستدل القائلون
باسمية الاولين بدخول حرف الجر عليهما في نحو ما هي
بنعم الولد وقولهم على بئس للعير **واجيب** بان ذلك
على تقدير القول اي بمقول فيها وعلى مقول فيه واستدل

من قال الحرفية عيسى وليس بعدم دلالتهما على الحدث والزمان
وبتوقف افادة معانيهما وهو النفي والترجي على غيرهما
على سبيل الخروج والجواب اما دعوى عدم الدلالة على الحدث
والزمان فممنوعة واما توقف معناهما على ذكر المتعلق
بعدهما فلانهما لما اشبها الحرف في عدم التصرف اعطيا
حكمه في التوقف المذكور لان بعض الكلمات قد يعطى حكم
بعض اخر لمشابهة بينهما كالمضارع تنبيه قوله
ومنه الى اخره اشارة الى الخلاف في هذه الكلمات الاربع
والى الاستدلال على حرفيتها بالعلامة المذكورة كما بينا
ص امر وهو مادل على الطلب مع قبوله يا، المخاطبة
تقومي ومنه هات وتعال شر هذا شروع في ذكر النوع
الثاني من انواع الفعل وهو الامر وبيان تميزه وهو دلالته
على الطلب مع قبوله يا، المخاطبة تقومي فانه دال على
الطلب القيام وفيه يا، المخاطبة فلابد فيه من الامرين
حتى اذا دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء كزال لا يكون
امرا ولكنها تكون اسم فعل امر واذا قبلت الياء ولم تدل
على الطلب كتقومين وتقعدين فلا يكون امرا ولكنها
تكون فعلا مضارعا وقوله ومنه هات وتعال اي ان
هاتين الكلمتين فعلا امر ومن زعم انهما اسما فعلين
فقد رد عليه بقبولهما الياء المخاطبة مع دلالتهما
على الطلب وهات اخره مكسور الا اذا اتصل بضمير جماعة
المذكرين فانه يضم فيقال هاتوا وتعال اخره مفتوح
ابدا واذا امرت المذكر بهما يكون بناؤهما على حذف

حرف العلة كما في قوله ارم واخشوا ان امرت مونثا
يكون بناؤهما على حذف النون اذ بناء الامر على ما يجزم
به مضارعه كقولك للمؤنث ارمي واخشي **تنبيهان**
الاول ان فهم قوله ما دل على الطلب دلالته عليه بذاته فخرج
نحو لا تخلي فانه وان كان فيه ياء المخاطبة وفهم منه
الطلب فانه باعتبار كونه متعلق الحرف الطالب وهو
لا الناهية الثاني قوله ومنه الى آخره اشارة الى الخلاف
في هاتين الكلمتين والى الاستدلال الى بعليتهما بالعلامة
المذكورة كما سبق وقد تقدم مثله **ص** او مضارع وهو
ما يقبل لم كلم يفهم وامتناحه خرج من نايت مفهوم ان
كان الماضي رباعيا فاد خرج واجيب مفتوح في غيره
كاضرب واستخرج **ش** المضارعة في اللغة المشابهة
وسمي هذا بالمضارع لمشابهة الاسم وسبب ذلك
اعرب وميزه الشيخ بقوله لم نحو يفهم ثم ذكر انه لابد
ان يفتتح باحد حروف نايت وهي النون والهمزة والياء
والتاء نحو نقوم ويقوم واقوم وتقوم والمراد همزة
المتكلم او احد واخواتها ليخرج نحو اكرم وتعلم ونرجس
ويرنا وكما جعل المصنف التعويل في تمييزه على لم استغنى
على التنبيه المذكور ثم ذكر ان هذا الحرف الذي يبدي به
المضارعة مفتوح في الصور كلها الا صورة واحدة فتضم
فيها وهي ان يكون ماضيه رباعيا اي على اربعة احرف
سواء كانت اصولا كدحرج فيقال في مضارعه يدحرج
بضم الاول او بعضها زايدا كاجلب فان الهمزة زايدة

فتقول يجب فتحه او ما كان ماضيه على ثلاثة احرف كضرب
يضرب اوعلى اكثر من اربعة كانطلق ينطلق واستخرج
يستخرج ص والحرف ما عدا ذلك كهل وفي ولم ش
لما ميز الاسماء والافعال شرع يميز الحروف بقال والحرف ما
عدا ذلك اي ما لا يصلح معه شيء من علامات الاسماء والافعال
علامات الافعال وفيها في الشرح بالمذكورة ولو حذف
الفيد لكان احسن ومثل بثلاثة امثلة اشارة الى ان الحرف
على ثلاثة انواع غير مختص بالاسم ولا بالفعل بل يدخل على
النوعين وهو هل نحو هل قام زيد وهل زيد قائم ومختص
بالاسم وهو في ومختص بالفعل وهو لم تنبيه ما اشار
اليه الشيخ هنا من ان هل تدخل على الاسماء والافعال لا ينافي
ما ذكر في توضيح المقصد وغيره في باب الاشتغال من
انه يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل لان
المذكور في باب الاشتغال حيث كان في حيزها الفعل فلا يجوز
دخولها على غيره نحو هل قام زيد فلا يجوز هل زيد قام اما
اذا لم يكن في حيزها فعل دخلت على الاسماء نحو هل انتم
شاكرون ص والكلام قول مفيد مقصود ش شرع
يبين معنى الكلام في الاصطلاح بقوله قول هو كالجنس
يشمل المفرد والمركب المفيد وغيره وقوله المفيد كالفصل
يخرج من الاقوال ما كان غير مفيد مفردا كان نحو زيد او مركبا
نحو ان قام زيد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن
السكوت عليه قال بعضهم لان الافادة حينئذ وقعت قيدا
للمفيد اي والقول فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية

بعد
ع

اخ المراد

اذ الافراد بة غير معتد بها في نظرهم **وقوله** مقصود
يخرج به كلام نحو النايم ويخرج به نحو جملة الخبر كقام ابوه
من قولك زيد قام ابوه فانها مقصودة لغيرها لا لذاتها
وقد يقال اذا كان المراد بالفايدة ما ذكر فيكون قوله
مقصود مستدركا لان ما يخرج به لا يحسن السكوت
عليه فلا يدخل فيما قبله وهذا هو ظاهر منعه جمع الشرح
بانه اقتصر على شرح قوله مفيد ولم يشرح مقصود وكذلك
مشى على الاحتمال بالافادة في الجامع حيث قال والكلام
قول مفيد وكذلك في توضيح الالفية وكما ان فيه الافادة
يغني عن اعتبار القصد فكذلك يغني عن اعتبار التركيب
لانه لا يفيد الفايدة المذكورة الا اذا كان مركبا اما من
اسمين كهذا زيد واما من فعل واسم كقام زيد وتمثيلنا
بهذا زيد احسن من التمثيل بزيد قايم لانه ثلاث كلمات
ولا يشترط ان يكون جزء الكلام ملفوظين بل قد يكونان
ملفوظين كما مثلنا او يكون احدهما ملفوظا والاخر
ملحوظا وقد يكونان معا غير ملفوظين كما في
جواب من قال هل زيد قام اذ الكلام هو المقدر بعدها
وعلم بذلك ضعف ما يقوله ابن هشام من ان خروج الجواب
منع ولا كلام لغة ومعنا الكلام اصطلاحا واما لغة فقال
الشيخ في الشرح انه يطلق على التقاط نحو : فالوا كلامك لعندا
وعلى حديث النفس نحو : ان الكلام لفي الفؤاد : وعلى
ما افاد مطلقا لفظا كان او غيره كالاشارة : كقوله
تعالى قال ايتك ان لا تكلم الناس الا رمزا ص وهو خبر
وطلب وانشا. **شر** قسم الكلام الى ثلاثة اقسام قال في

الشرح لانه ان احتمل التصريف والتركيب فهو الخبر وان
لم يحتمل وتاخر وجود معناه عن وجود لفظه فهو
الطلب فاضرب ولاتضرب وان لم يتاخر بل قارن فهو
الانشاء بعت واعتقت وذكر في شرح الزوايد ان
كثيرا من النحويين وعلما البيان على انه ينقسم الى خبر
وانشاء فقط وان المصنف على تثنية القسمة وضرب
على قوله طلب وقال انه مما كان ذكر ذلك على وجه
التسامح وان الكوفيين والتحقيق كون القسمة ثنائية وان
الطلب داخل في الانشاء لان الكلام اما ان يكون لنسبته
خارج يمكن مطابقته او لا يكون الاول الخبر الثاني الانشاء
ثم ذكر شارح الزوايد لنفسه ان تثليث القسمة مما
في الكشاف وظاهر ما في التسهيل والتوضيح وانه الذي
يظهر رجحانه لان المرجع في التقسيم ان كان الاصطلاح
فلا مشاحة فيه مع ان تكثير الاقسام افيد اذ لا
يحتاج بعد ذكر المطلوب باسمه المرتبة وان كمال
المعنى ممن ثلث القسمة قال ان التمييز حصل بين الانشاء
والطلب فان الانشاء لا خارج له ولا اقتضاء فيه والطلب
فيه اقتضاء وهو واضح وله خارج لان النسبة الواقعة
بين جزئيه لابد لها ان وجدت من زمن تقع فيه
وهو المستقبل اذ هي مطلوبة والمطلوب لا يحصل الا في
المستقبل واذا ثبت ان له خارجا ثبتت مغايرته للانشاء
ثم قال وما استدل به من ان الطلب معناه الاستدعاء
وهو حاصل في الحال ضعيف لا يعول عليه انتهى وقابل

ان
يقول

ان يقول اما ما ذكر في التسهيل والتوضيح فلم يذكر في
موضع الكلام على ذلك وانما ذكر في شرح الجملة المحصول
بها كما صرح هو به والشيء قد يذكر في غير محله لا على وجه
التحديد اعتمادا على ما يحرر في موضعه واما المزيد
فلنا ان نختار منه الرجوع الى الاصطلاح قوله ولا مشاحة
فيه قلنا نسلم ولكن انما ينهض في تصحيح القسمة لا في
كون الاحسن تثليثها او عدمه وهو محل النزاع واما
قوله تكثير القسمة ابيد بممنوع بل ربما يكون ابيد
تركه لما يلزم من الانتشار ولنا ان نختار منه الرجوع
الى المعنى قوله ان للطلب خارجا قلنا ممنوع اذ المراد
بالخارج ان يكون للكلام حال التكلم نسبة في الخارج موافقة
او مخالفة والخارج للطلب بهذا المعنى واما المطلوب
ايقاعه فليس موجودا حال التكلم بل قد لا يوجد اصلا
فكيف يكون خارجا واما تضعيف كون الطلب معناه
الاستدعاء بضعيف ومنعه مكابرة اذ كل عاقل يفهم
الاستدعاء من الطلب واما ما استدل به على ذلك فمحلل
يعول عليه والله اعلم **ص باب الاعراب** الاعراب
اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في اخر الاسم المتمكن
والفعل المضارع **ش** لما فرغ من بيان اقسام الكلمة
والكلام شرع في بيان الاعراب والبناء الذي لا يخلو
اخر الكلمة عن احدهما وبدأ ببيان الاعراب لشرفه
وشرف محله وهو مصدر اعرب اما بمعنى ابان واما
بمعنى تكلم بالعربية واما بمعنى ازال لانه ماخوذ من

او معدته

عربت معدة البعير اذا تغيرت بمعناه اعرب الكلمة على هذا ازال اعرابها او مبادها وقيل انه من قولهم امراة عروب اذا كانت محببة الى زوجها مستحسنة لان الكلام اذا وقع موقعه من قلب سامعه فالاول بيان والمختار هو الاول لان العرب لم تقصد باعراب كلمها تحسينا ولا تغييرا هذا معناه لغة واما اصطلاحا فعرفه باذكره بقوله اثر ظاهر او مقدر بالجنس ومراده به الحركات والسكون وما قام مقام ذلك من حرف او حذف وقوله ظاهرا او مقدرا ذكره ليفيد التصريح بعموم الجنس فالظاهر كما في اخر زيد في الاحوال الثلاثة والمقدر كما في اخر الفتى جيء بها وقوله يجلبه العامل الى اخره كالفعل يخرج حركة النقل كحركة الدال في خوفا فلح وحركة الاتباع كحركة النون من ابنم والراء من امرء في الاحوال الثلاثة فانها تابعة لحركة الاعراب وليس شيء من ذلك اعرابا انما يجلبه العامل وقوله في اخر الاسم المتمكن والفعل المضارع بيان لمحل الاعراب وليس احترازا عن شيء فان العامل لا يجلب اثرا في غير الاخر وبيان ما يعرب من الكلم السابقة والذي يعرب منها هو الاسم المتمكن والمراد به الذي سلم من شبه الحرف المقتضي للبنا مما تستحق من المبنيات والفعل المضارع دون غيره من الامر والماضي ولابد في هذا من خلوه عن نون التوكيد المباشرة وعن نون الاناث فانه مع الاول يبنى على الفتح ومع الثانية يبنى على السكون كما سيأتي بيان ذلك وما كان ذلك يا بني

يرا طلاع

في كلام المصنف استغنى عن تفسيره هنا وقد فهم من
كلامه ان ما عدا ذلك يبنى وهو الحروف بجملتها والافعال
الماضية وافعال الامر بجملتها وكذلك المضارع الذي
اتصلت به نون التوكيد او نون الاناث كما
ذكرنا وسيأتي ذلك مفصلا في ابواب البناء ان شاء الله
تعالى ص وانواعه رفع ونصب في اسم وفعل كزيد
يقوم وان زيدا لن يقوم وجر في اسم كمزيد وجزم في
فعل كلم يقم شر الاعراب الذي عرفه له انواع يختص
في كل منها وهي اربعة الرفع والنصب والجر فخلان في
جميع المعربات اعني الاسماء والافعال فالرفع كما في
زيد يقوم والنصب كما في ان زيدا لن يقوم والجر ويختص بالاسماء والجزم
بالفعل كلم يقم وم يد خلا في الاسماء فقيل لان التنوين منها
ان جزم التفاسا كان فيه الحرف المجزوم والتنوين
يحرك الساكن الاول فيوجد وجود الجزم الى عدمه
وغير المنون محمول عليه وقيل انما اختص به
ليكون فيه كالعوض من الجر الذي اختص به الاسم
وعبر المصنف تبعا للبصريين عن انواع الاعراب
بالرفع والنصب والجر والجزم وعن اغلب البناء بالضم
والفتح والكسر والسكون فرقا بينهما ومراعاة
للمناسبة حيث عبروا عن اغلب البناء اللازم مما يدل
على الانفعال تنبيه قوله في اسم وفعل اي بعده بلا
فصل لان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم
الحرف الاتيان بعده بلا فاصل ببعض الواو وكسره

الاتيان بعده بلا فصل ببعض الياء ونصبه الاتيان بعده
بلا فصل ببعض الالف بدليل انك اذا اشبعت الحركة صار
حرف مد تاما وسير الحرف متحركا كانك حركته الى
مخرج حرف المد وبعد ذلك سكون الحرف بالحركة
بعد الحرف لكنها من حيث اتصالها به يتوهم انها معه
لا بعده ص والاصل كون الرفع بالضمة والنصب
بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون وخرج عن
ذلك سبعة ابواب شر كما تقدم ان الاعراب اثر ظاهر
وان الاشراعم من ان يكون حركة او حرفا او سكونا او
حذفا فاخذ يبين الاصل من ذلك وغير الاصل فذكر
ان الاصل في الرفع ان يكون بالضمة وفي النصب ان يكون
بالفتحة وفي الجر ان يكون بالكسرة وفي الجزم كونه
بالسكون فان جاء واحد من غير هذه الاربعة بغير ما
ذكرنا كان على خلاف الاصل وتسمى الابواب التي جاءت
على خلاف الاصل ابواب النيابة وهي سبعة كما ذكره
المصنف رحمه الله وهي باعتبار كيفية النيابة فيها
اربعة اقسام فقسم نابت فيه حركة عن حركة في بعض
الاحوال وهو بابان باب ما لا ينصرف وباب الجمع بالواو
والتاء وقسم نابت فيه حرف عن حركة في جميع الاحوال
وهو ثلاثة ابواب الاسماء الستة وباب المثنى وباب
جمع المذكر السالم وهذان القسمان خاصان بالاسماء
وقسم نابت فيه حرف وحذف عن الحركة والسكون
وهو باب الامثلة الخمسة وقسم نابت فيه حذف حرف

عن السكون وهو باب الافعال المعتلة ولهذا ان القسمان
كما ترى خاصان بالافعال صح احرفها مالا ينصرف فانه
يجر بالفتحة نحو بافضل منه الا ان اضيف او خلته ال نحو
بافضلهم و بالافضل شرح الباب الاول من ابواب النيابة
مالا ينصرف وهو العادل للصرف والصرف عند المحققين
هو التنوين وحده وليس الجر داخلا في مسماه بدليل
ان الشاعر اذا اضطر الموصوف الممنوع تنونه وقيل انه صرفه
لضرورة الشعر مع انه لا جر هناك وانما حذف الجر تبعا
لحذف التنوين لانه لو بقي مجرورا بعد حذف التنوين
لالتبس بالمبني كغزال وحكمه انه يجر بالفتحة نحو
مررت بافضل منه حملا للجر على النصب وهو غيره لان
الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة فحملة على الاقرب
يوضح ذلك ما فقد منها من الحركات البعاض حروف العلة
واليا الى الالف اقرب منها الى الواو وانما يمنع الاسم الصرف
اذا وجد فيه علتان من علل تسع او واحدة منها
تقوم مقامهما كما سيأتي بيانه اخر الكتاب ان شاء
الله تعالى ويستثنى من جره بالفتحة مسئلتان الاولى
ان يضاف نحو مررت بافضلكم الثانية ان تدخله ال نحو
مررت بالافضل تنبيهان الاول استثنا الشيخ
للمسئلتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة يفهم
منه انه باق على منع صرفه وهو احد الاقوال والثاني
انهما مصروفان بناء على ان الصرف هو الجر بالكسرة
والثالث وهو التحقيق انه ان زال احد علتيه بالاضافة

جر عبتان

اوال ممنوع كمررت باحدكم والاصغير منصرف نحو
مررت باحسنكم وهذا والمذهب الاول لانك على ان
الصرف هو التنوين والله اعلم التنبيه الثاني شمل اضافة
المعرفة نحو مررت بالاحسن والموصوفة نحو
ومانت بالفضل ناطرة اذا نسبت بالنساء ذكر العواقب
والزايدة نحو رايت الوليد بن الزيد مباركا وزاد
في التسهيل بدل ال وهي الالف واللام كقوله
بسبت بليل ام ارمد اعماء والضا التنبيه الثاني ما جمع
بالف وتا، مزيدتين كسمدات فانه ينصب بالكسرة
نحو وخلق الله السموات فانفروا ثبات خلاف وكنتم
اموانا ورايت فضاتها والحوذه اولات نشر الباب
الثاني من ابواب النيابة باب المجموع بالف وتا، مزيدتين
وسنذكره في باب جمع المذكر السالم حد جمع التصحيح
الشامل له ولهذا ان شاء الله تعالى قال وهذه العبارة
احسن من عبارة من قال جمع المونث سالم لانها تخرج
ما مفرده مذكر كحمام وحمامات والمعنى ان الالف
والتاء زيدتا في الاسم المفرد ليدل كلاهما على الجمع
وتانيثه معا وليست الالف بانفرادها دالة على
الجمع والتاء دالة على التانيث بدليل انك اذا اسقطت
الالف لم تدل التاء على تانيث الجمع ولو اسقطت الالف
لم تدل التاء على تانيث الجمع فاذا كلا الحرفين دال على
كلا المعنيين وهذا الجمع ينصب بالكسرة نيابة
عن الفتحة وامارفعه وجره فعلى الاصل ولهذا اقتصر

المصنف

المصنف رحمه الله على قوله فانه ينصب بالكسرة كما انه
اقتصر في الباب السابق على قوله فانه يجر بالفتحة كما
كان رفعه ونصبه على الأصل لانه يتكلم في النيابة وانما
حملوا نصبه على جره قياسا على جمع المذكر السالم
فانه حمل نصبه على جره وقيل لانه لو اعرب جمع المونث
بالحركات الثلاثة لكان الجر به وهو جمع المونث اوسع مجالا من
الاصل وهو جمع المذكر ولقايل ان يقول هذه العلة ضعيفة من
حيث انها لا تفيد انهم لم يكسروا ومنعوه لانهم جعلوا
الجمع المونث اوسع مجالا من جهة انهم جمعوا به العاقل
كهند وهندات وغيره كشجرة وشجرات بخلاف الجمع
المذكر فانهم خصوه بالعاقل فان كانت التاء اصلية كاموات
جمع ميت نصب بالفتحة وجرك اذا كانت الالف اصلية
بعضات فان اصله فضية تحركت الياء وانفتح ما قبلها
فقلبت الفا نحو قوله وكنت امواتا وكقولك رايت
فضاتا والحق بهذا الجمع في النصب بالكسرة اولات
فانه اسم جمع لا جمع اذ لا واحد له تنبيهان احدهما
انه مثل بمثالين لينبه على ان ما يجمع هذا الجمع بعضه
مفسر وبعضه مسموع فالمفسر ثبات في جمع ثبة
يعني جماعة والمسموع سموات في جمع سما فانها
ليست مما يجمع هذا الجمع بقياس كما اقتضته عبارة
التسهيل وصرح به في بعض شراحه التنبيه الثاني
استفيد من تمثيله ايضا ان المجرد الذي فيه تا التانيث
اذا اريد جمعه بالالف والتا فان تاءه تحذف كما في

ثبة وثبات ومسلمة ومسلمات وسجدة وسجدات
ص الثالث ذو بمعنى صاحب وملاضيف لغير اليا. من اب
واخ وحم وهن وفم بغير ميم يعرب بالواو والالف واليا،
والافصح في الاخ القصر ش لما مر في معانا بت فيه حركة
عن حركة احذ يذكر ما ناب فيه اكثر وعن الحركات
وهو ثلاثة ابواب كما تقدم وبدا بالاسما، الستة لانه
ناب فيها عن كل حركة حرف بخلاف باقي التثنية والجمع
والاسما، الستة هي ذو التي بمعنى صاحب وابوك واخوك
وحموك وهنوك وفموك ويعرب بالواو رفعا والالف
نصبا واليا، جرا كما يعلم من ترتيب اكثر في الذكر على
ترتيب حركات الاعراب فيما سبق وقدم ذو لانها
لازمة لهذه الاعراب وفيه هذا بان تكون بمعنى صاحب
احترازا من ذو الطائية التي هي بمعنى الذي فانها ملازمة
للواو وقد تعرب بالحروف قليلا كقوله
فاما كرام موسرون رايتهم بحسبي من ذي عندهم ما كفانيا
واشترط فيما عدا هذا الاضافة لغير
اليا. ولم يشترط ذلك فيها لانها ملازمة للاضافة
الى اسم جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراطه فخرج حالم
يضف منها كهذا اب فيعرب بحركات ظاهرة وما
اضيف لليا. فيعرب بحركات مقدرة كهذا ابي واشترط
في الفم ان يكون غير ميم كهذا فوك يخرج ما اذا كان
بها فانه يعرب بالحركات الظاهرة مع التضعيف ودونه
منقوصا كفم وفمٍ وبالحركات المقدرة مقصورا كفو

ط.

مما كعصا ولك تثليث ما ثانيه فصرا ونقصا وانباعهما
لميمه بعشرة عشر لغة ابعدها فتح ما ثانيه منقوصا
ثم ذكر في الثمن لغة اخرا هي العصا، ويجوز ان يستعمل
منقوصا ويعرب بالحركات تخوضة الفتى قال في الصحاح
وهو كلمة كناية ومعناه شيء تقول هذا الفتى ومعناه
شيء انتهى وقال بعضهم وكثرت الكناية به عن العرج
تنبيهان الاول يشترط ايضا في اعراب هذه الاسماء
بالحروف ان تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة وان
تكون مكبرة لا مصغرة وان تثنية او جمعة اعربت
كما يعرب المثنى والمجموع وان صغرت اعربت بالحركات
كوضيفة ابيك واستغنى المصنف عن التصريح بهذين
الشرطين بنطقه بها مفردة مكبرة **التنبيه الثاني**
ما ذكره من ان اعرابها بالحروف هو المشهور عند هم
وعن سيبويه انها ليست معربة بالحروف بل بحركات
مقدرة على الحروف فاعراب المقصور لكن اتبع فيها حركات
ما قبل حروف الاعراب حركات الاعراب ثم حذفت الضمة
للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة للاستثقال
فانقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وقلبت المفتوحة الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها قال بعضهم وهذا هو الصحيح
لانه يلزم على الاول ان تولك جم وذو صال معربين وهما حرف
واحد اذ الاعراب زايد على الكلمة وهذا لا نظير له ص
الرابع المثنى كالزيدان والهندان فانه يرجع بالالف
وجر وينصب باليا المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها

واحوزه اثنان واثنتان وثنتان مطلقا وكلا وكلتا
مضافين لمضمر **نشر الباب الرابع** من ابواب
النيابة: باب المثنى وهو الثاني مما ناب الحروف على
الحركات وقدمه على الجمع لجريانه في المذكر والمونث
والعاقل وغير العاقل ولان التثنية اسبق من الجمع
والمثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في اخره
صالح للتجريد وعطف مثله عليه فالزيادة ان مثنى
المذكر والمفرد ان مثنى المونث فقوله الدال على اثنين
مخرج لنحو رجل ورجال وقوله بزيادة في اخره مخرج
لنحو شجر وكلا وكلتا وقوله صالح للتجريد خرج
به اثنان واثنتان وقوله وعطف مثله عليه
مخرج لنحو الحمرين والحمرين فانك لا تعطف فيهما
مثلا بل غيره فتقول ابوبكر وعمر والشمس والقمر
وهو من باب التغليب وقد اختصر في تعريفه فقيل
هو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين لكنه
شامل لنحو الحمرين والقمرين وشجر ولا كزيد احد
الاول فليتامل وصح المشاة ان يرفع بالالف ويجر
وينصب بالياء. وحذفت الياء علامة لكونها حملا للنصب
على الجر دون الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما
فضلة مستغنى عنه ليستقل الكلام بدونه بخلاف
الرفع فانه عمدة الكلام واما فتحنا ان النصب مجعول
لان حق الياء ان تكون للجر لان علامته الاصلية الكسرة
وهو بعض الياء، فاخذ منا واما حرك ما بعد علامة

التثنية

التثنية فرارا من التقاء الساكنين وكانت الحركة
كسرة لانها الاصلية في الفرار منه وانما فتح ما قبلها
لان الالف لا يكون قبلها الا الفتحة والياء مجهولة عليها
ثم انه الحق بالمثنى في اعرابه خمسة الفاظ ثلاثة
منها بلا شرط وهي اثنان للمذكر واثنتان للمؤنث
في لغة اهل الحجاز واثنتان في لغة تميم والاثنان
الباقيان كلا وكلتا بشرط اضافتهما الى مضمر فان
اضيفا الى مظهر لزمهما الالف واعربا بالحركات
مقدرة وانما جعلا مع المضمر كالمثنى ومع الظاهر
بالحركات مقدرة لان الاضافة الى الضمير فرع عن الاضافة
الى الظاهر فجعل مع الاصل والفرع مع الفرع **تنبيهان** الاول
الاول لم يتعرض الشيخ لتعريف المثنى والشروط
المذكورة في كلا وغيره وهو الافراد والاعراب وعدم
التركيب والتنكير وقبول التثنية احتراز عما لا ثاني
له في الوجود كالشمس ومما اذا روعيت الحقيقة وانتفاء
المعنى وعدم الاستغناء عن تثنيته بتثنية غيره
وكانه والله اعلم اعتمد على قوله فالزيدان والعمران
فانهما جامعان للشروط المذكورة ومثل ذلك
كان في مقام الاختصار **التنبيه الثاني** ما صرح به
من اعراب المثنى بالحروف هو مذهب طائفة من
النحويين ونسب الى الزجاج والكوفيين وهو
المشهور ومذهب سيبويه وموافقيه ان الاعراب
مقدر فيه فيقدر الضمة في الالف والفتحة والكسرة

في الياء، وفي اعرابه مذاهب اخر ليس هذا موضع ذكرها

التنبيه الثالث في المشي لغة اخرى وهو لزوم الالف في الاحوال الثلاثة وهي لغة قبائل كثيرة من العرب قال ابن ام قاسم وهي احسن ما يخرج عليه قراءة ان هذان لساحران ح الخامس جمع المذكر السالم كالزيدون والمسلمون فانه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها والحقوه اولو وعالمون وارضون وسنون وعشرون وبابهما واهلون وعليون وتحوه **نثر** هذه هي الباب الخامس من ابواب النيابة وهو الثالث معانابت فيه اخرج عن الحركات وهو جمع المذكر السالم وانما اخرها كما تقدم وهو احد مسمى جمعي التصحيح وجمع التصحيح كما قال في التسهيل جعل الاسم القابل كليل ما فوق الاثنين بزيادة في الاخر يكون ابعاضا لفظا غير تعويض بقوله الاسم احترازا عن الفعل والحرف وقوله القابل كرز به عن غير القابل كالشمس والقمر اذ لا ثاني لكل منهما في الوجود ، وكالمعرفة التي لا يمكن تكثيرها وكالاسماء المختلفة كالالفاظ الاتي وقع تغليب وقوله فوق اثنين كرز به عن المثنى وقوله بزيادة الى اخره يعني بها الواو والنون والياء والنون في المذكر والالف والتاء في المؤنث كما صرح به بعد وهي مفكرة الانفصال اذ لا يخفى ان وقوله لغير تعويض كرز به عن نحو سنين فانه ليس من هذا الجمع وان الحقوه في الاعراب

الانفصال من جملة الفاظ الكتاب للنسب وان النون حرف للاضافة واخرج بزيد نحو صعوان فان الالف والنون وان زيدتا فيه فليسا في تقدير الانفصال

وانما

وانما خرج لان الواو واليا، والنون وان زيدتا فيه
وهي للتعويض لان واحده منفوص فسمحوا ان يجر بالكسر
بالتكسير ليودي الى الاصل كما يودي جمع فلسالم تحرز
بتركه زيدتا فيه تعويضا وحكمه ان يرفع بالواو ويجر
وينصب باليا، وانما رفع بالواو ورفع المثنا بالالف
لان المثنا اكثر دورانا في الكلام كما تقدمت الاشارة
اليه والالف خفيفة والواو ثقيلة فجعل الخفيف
في الكثير والثقيل في القليل ليكثر ما يستخفونه ويقل
ما يستثقلونه قاله ابن ايان في شرح الفصول وضم
ما قبل الواو وكسر ما قبل اليا، ليكون ذلك دليلا على
مشارة الامتزاج ويسلما من التغيير والانقلاب وحركة
نون الجمع مرارا من التقا الساكنين وفتحت تخفيفا
للفتحة التي قبلها واو قبلها ضمة وياء قبلها كسرة
فلو ضمت او كسرت لثقل الفتحة حدائما ان ما يجمع هذا
الجمع اما ان يكون علما كالزيدون واما ان يكون صفة
كالمسلمون ولابد فيهما معا من ان يكونا لمذكر
عاقل خال من تا التانيث وفي العلم خاصة ان يكون غير
مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا وفي الصفة خاصة
ان تقبل التا، او تدل على التفضيل فلا يجمع ما كان منهما
مؤنث كزينب وحايض ولا ما كان منهما كما لا
يعقل كحوا شيء وسابق ولا ما فيه تا، التانيث كطلحة
وعلامة ولا خوبر وفخره ولا كمعرك حرب
ولا كخوجرج وصبور وسكران واحمر وفاخوبهذا

الجمع في الاعراب وان لم يكن منه اللفظ ذكر منها الشيخ بعضها
واشار الى بعضها. ثم ما ذكره اولا بمعنا اصحاب وهو اسم
جمع اذ لا واحد له من لفظه ومنه عالمون وهو ايضا اسم
جمع لا جمع عالم لان العالم اعم منه كما قال الشيخ جمال الدين
ابن مالك ومنه ارضون بفتح الراء وهو جمع تكسير لارض
بسكونها ومنها سنون وهو جمع تكسير لسنة وبابه
وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم
يكسر او لم يات على صيغة من صيغ جموع التكسير
وانما قلنا انه جمع تكسير لانه لم يسلم فيه بناء الواحد
ومنه عشرون وبابه والمراد به سائر العقود الى اخر
التسعين وبه اسماء. جموع اذ لا واحد لشيء منها من
لفظه ومنه اهلون ومفرده اهل وليس بعلم ولا صفة
فهو جمع تصحيح لم يستوف الشروط ومنه عليون
وهو اسم لاعلى الجنة كانه في الاصل وقيل من العلو. فجمع
جمع من يعقل ثم سمي به وقوله ونحوه اشار الى نحو
عليون ليخرج ما سمي به من زيدون ويجوز ان يريد
نحو ما تقدم ليخرج نحو ابلون وهو في معنى اهلون
اذ مفرده ابل وليس علما ولا صفة **تنبيهات**
الاول تلخص لنا من ذلك ان الملحقات اربعة انواع اسماء
جموع وجموع تكسير وجمع تصحيح لم يستوف الشروط
وما سمي به من ذلك **التنبيه الثاني** ما صرح به
من اعراب المجموع بالحروف كما تقدم في المتن هو
مذهب فطرب وجماعة من المتاخرين ونسب الى

ه
يعني تكسير
يعرب بالحركات

الزجاج

الزجاج والكوفيين ومذهب سيبويه انه معرب
بحركات مقدرة في الواو والياء. التنبيه الثالث
اكتفى المصنف عن ذكر الجمع وشروطه بما ذكره من
المثالين لانه اشار الى العلم المستجمع للشروط بالزيدون
والى الصفة المستجمعة للشرائط بالمسلمون ويدخل
في الصفة المشار اليها المصغر فان التصغير وصف في
المعنى فاذا صغر نحو رجل وغلام جمع بالواو والنون
فيقال رويجلون وغليمون ص الساد س تعملان
ويعملان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فانها
ترفع بالنون وتجزم وتنصب بحذفها واما نحو الحاجون
فالمحذوف نون الوقاية واما الان يعفون فالواو اصل
والفعل مبني بخلاف نحو وان تعفوا اقرب للتقوى ش
الباب الساد س من ابواب النيابة وهو مما يختص
بالافعال وقد ناب فيه الحرف وحذفه عن الحركتين
والسكون وهو كل فعل مضارع اتصلت به الف اثنين
سواء كانت اسما نحو الزيدان يفعلان وانتما تفعلان
او حرفا نحو يفعلان الزيدان وتفعلان المرأتان في لغة
يتعاقبون او واو جماعة سواء كانت اسما نحو الزيدون
يفعلون وانتم تفعلون او حرفا نحو يفعلون الزيدون
او ياء مخاطبة اسما فقط نحو انت تفعلين وحدها
ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة لان النون اشبهت
حروف العلة التي الحركات ابعاضها لانها تدغم في الياء.
نحو ومن يقنت وفي الواو نحو من واو ومن وال وتبدل

منها الالف في الوقف نحو رايت زيدا وتبدل من النون
الخفيفة للتوكيد في الوقف نحو والله لنعبدوا وجعلت
علامة للمرفوع دون اخويه لانه استوعبت هما ومستغنى
عنهما بدليل وجودهما وعدمهما كما في الفاعل والمبتدا
ولا يكون الا حيث يكون ويجزم وينصب جزمها
قال ابن ايا زو حزمها علامة الجزم في الاصل والنصب
في ذلك محمول عليه لان منصوب جمع الاسم محمول في البناء
على مجروره فكذلك المنصوب هنا محمول في الجزم على
المجزوم هذا مقتضى القياس انتهى مثال المرفوع قوله
تعالى وانتم تعلمون ومثال المجزوم والمنصوب قوله
تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا **قوله** واما نحو
اذا جوني جواب عن سوال تقديره ان يقال ايا النونين
المحذوفة من اذا جوني اهي نون الرفع فيلزم حذفها
من غير ناصب ولا جازم وهو خلاف ما تقرر ام نون
الوقاية التي التزمت لتبقى الفعل من الكسر فيفوت الغرض
الذي جيء بها لاجله وتقدير الجواب ان المحذوف نون
الوقاية **قوله** فيفوت الغرض الاخر **قلنا** ممنوع
اذ هو حاصل بنون الرفع فتامل **قوله** واما الا يعبدون
فرفع لسوال يتوهم وروده على ما قرره من ان نصب
هذه الافعال بحذف النون فيقال ان ان ناصبة اذ هي
المصدرية والفعل الذي دخلت عليه منصوب بها
مع ان نونه ثابتة لم تحذف في النصب ووجه الدفع
ان همزة الواو والنون المتصلتين بهذا الفعل ليستا واو

الجماعة

الجماعة ونون الرفع بل هذه الواو من نفس الفعل وهي لامه
وهذه النون ضمير المسوة والفعل غير معرب بل هو مبني
لمباشرة نون الاناث له ووزنه يفعلن بخلاف وان تعفوا
فانه خطاب للرجال فيه وان تعفوا اعرب للتقوى فان الواو ضمير
الجماعة والنون للرفع وهذا حذفت لتناصب واصله
يعفوون الواو الاولى لام الفعل والثانية ضمير الجماعة
فحذفت الاولى للتقاء الساكنين بعد حذف حركتها
لاستثقال الضمة بعد ضمة العين فصار وزنه يفعون والله
اعلم **تنبيه** قوله وهي تفعلان الى اخره يصح فيه اعتبار
الالف والواو اسما حرفا كما ذكرنا وتقديمه الجزم على
النصب في قوله وجزم وتنصب جزمها فقد يفهم
منه اصالة الجزم وان النصب محمول عليه كما ذكرنا والله
اعلم **ص** السابع الفعل المعتل الاخر كيغزو ويخشى ويرمي
فانه يجزم بحذفه ونحو انه من يتقي ويصبر مقول
ش الباب السابع من ابواب النيابة وهو ما تمثلا
الفعل المعتل الاخر وهو ما اخره الف وواو وياء وجزمه
بحذف الاخر الذي هو حرف العلة نحو لم يغز ولم يخشى
ولم يرم لان حروف العلة فيه ضعيفة وقربت بسكونها
من الحركات فلذلك تسلط عليها الجازم وتسلطه
عليها يحذفها كما يحذف الحركات **و** قوله ونحو انه
جواب سؤال يرد على ما مر من ان جزم المعتل بحذف
حرف العلة بان يقال ان يتقي مجزوم بدليل عطف يصبر
عليه مع ان حرف العلة ثابت فيه او يقال ان يتقي مرفوعا

بدليل ثبوت الياء في اخره فيكون عطف عليه يصبر بالسكون
وان كان مجزوما بدليل عطف يصبر عليه فيكون ثبتت الياء
فيه وتقدير الجواب عن ذلك ان الاية على هذه القراءة
موزونة وتاويلها اما بان يبقى مجزوم كما ذكر السائل
وهذه الياء تولدت عن اشباع حركة الهاء الباقية
بعد حزف يائه للجزم او انه عومل معاملة الصحيح في
جزمه بحزف الحركة وهي لغة لبعض العرب حيث يراعى
الحركة المقدرة فيجزمها للجازم كما يجزم الملفوظة كما
في قول الشاعر «الم يأتيك والانباء تنمي» بحالاف لبون
بني زياد» وكما في قوله «الم تصحوا وكم تندى» والى
هذه اللغة اشار في التسهيل بقوله وقد يقدر جزم
المعتل في السبعة واما بان يبقى مرفوع وتسكين الراء
يصير ليسر جزما وانما لقي الراء من توالي حركات الياء
والراء والباء والهمزة او لاجراء الوصل مجرى الوقف او
عطفا على المعنى لان من الموصولة في معنى الشرطية لعمومها
وابهامها ولذلك ياتي بعدها الباء والله اعلم **فصل**
تقدم الحركات الثلاث في نحو غلامي ونحو الفتا ويسمى
مفصورا والضمة والكسرة في نحو القاضي ويسمى منقوصا
والضمة والفتحة في نحو جشي والضمة في نحو عواد ويرمي
تنبيه كما مر عن احد نوعي المعرب وهو ما كان اعرابه
ظاهرا سواء كان بالاصالة او بالنيابة وقد ابان
النوع الثاني منه وهو ما كان اعرابه تقديريا ترجم
له بالفصل اذا علمت ذلك فمنقول الاعراب بالحركات

المقدرة

المقدرة يجري في الاسماء والافعال وهو في كل منهما على قسمين لان المقدر اما جميع حركات اعراب ذلك المعرب او بعضها فاما القسم الاول من الاسماء وهو ما تقدر فيه حركات اعرابه كلها فهو شبهان الشبه الاول المضاف الى ياء المتكلم وهو ما اشار اليه بقوله كغلامي فان رفعه ونصبه وجره بحركات مقدرة فيما قبل الياء منعهن من ظهورها اشتغاله بكسرة مناسبة الياء الشبه الثاني المقصور وهو ما كان اخره الف لازمة فبدلها فتحة وهو ما اشار اليه بقوله وكحوالفتا وقدرت الثلاث فيه لتعذر تحريك الالف واما القسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركات اعرابه فهو المنقوص واليه اشار بقوله كحوالقاضي والمراد به كل اسم معرب اخره ياء لازمه قبلها كسرة فانه يقدر فيه الضمة والكسرة لثقلهما على الياء فتقول جاء القاضي ومررت بالقاضي وتظهر الفتحة لخفتها كرايت القاضي واما الافعال فالقسم الاول منها اعني ما تقدر فيه جميع حركاته هو الفعل المعتل بالالف فانه يقدر فيه الضمة والفتحة لتعذر تحريكها كما تقدم فتقول هو يخشى ولن يخشى بضمة وفتحة مقدرة على الالف والقسم الثاني منها اعني ما تقدر فيه بعض حركاته هو الفعل المعتل بالواو والياء فانه يقدر فيهما الضمة لثقلها عليهما وتظهر الفتحة فيهما لخفتها فتقول هو يدعو ويرمي بضمة مقدرة فيهما ولن

ولن يدعو ولن يرمي بفتحة ظاهرة فيهما **تنبيهان**
الاول فهم من قوله وتقدر الحركات حروف المثنى والمجموع
على حرف المتضايفين الى ياء المتكلم على القول بان اعرابهما
بالحروف اذ هما معربان على هذا القول بالالف والواو رفعا
وبالياء جرا ونصبا وخالف ابن مالك وابن الحاجب رحمهما
الله تعالى في المجموع حالة الرفع حينئذ فقالا انه معرب
بتقدير الضم وجود الواو ورد عليهما بانها موجودة
وانما قلبت لموجب الاعلال وكذلك يفهم من كلامه شروحهما
على القول المنسوب لسيبويه في اعرابهما وهو انه معرب
بالحركات المقدرة لان تقدير الحركات على ذلك القول للتعذر
او للاستثقال سواء اضيفا او لم يضافا **التنبيه الثاني**
سبق في كلام المصنف في المبنيات ان المبهم المضاف تبنى
جوز بناؤه واعرابه ومن جملة المبنيات يا المتكلم فالمبهم
المضاف اليها ان قدر مبنيا فواضح كونه معا ليس لمحل فيه
وان قدر معربا فاعرابه تقديري كالواجب الاعراب وهذا
لابد منه وان لم يصرح به فيما علمت فينبغي حمل كلام
المصنف على وجه يفهمه **التنبيه الثالث** ظاهر قوله
في نحو غلامي شمول المنقوص المضاف الى الياء فتقدر فيه
الحركات الثلاث حالة اضافته لليا، وقد ذكر كلامه في
الشرح على استثنائه واستثناؤه ظاهر حال الرفع والجر
لان الحركة فيه مقدرة حينئذ ولم يضف للاستثقال
بالتقدير فيه ليس من حيثية الاضافة ومشكل حال
النصب لان الحركة الاعرابية كانت فيه ظاهرة قبل الاضافة

ثم قررت لاجلها ما هو ظاهر اذا فهم ولكن تقرر ما المانع
في جعله حال النصب معربا بالفتحة الظاهرة وان زالت لمقتضي
الادغام لعدم كسرة المناسبة المتروكة للاستثقال
التنبيه الرابع قوله وكذا العتايك خلافيه ما كان منه
مضافا الى الياء فتقدر فيه الحركات لكونه مقصورا لكونه
مضافا الى الياء وانما اعاد لبعضة نحو مع العتا ليخص قوله
وبسما مقصورا به التنبيه الخامس ما ذكره من ان
كون المضاف لليا معربا في الاحوال الثلاثة هو مذهب
الجمهور خلافا لمن زعم انه مبني مطلقا كابن الخباز والخشاب
وغيرهما ولمن زعم انه لا معرب ولا مبني كابن جني واختار
ابن مالك في التسهيل انه معرب في الرفع والنصب بحركة
وفي الجر بالحركة الظاهرة التنبيه الثالث قد علم
مما تقرر ان ما قبل يا المتكلم من المضاف اليها واجب
الكسر لمناسبتها ويستثنا من ذلك المقصور والمنقوص
والمثنا والمجموع على حده لان الالف والمدغم لا يقبلان
الحركة التنبيه السابع وهو ظاهر بعبارة الشرح
قال فيه الثاني مما تقدر فيه الحركات الثلاث ما اضيف
الى يا المتكلم وليس مثنا ولا جمع مذكر سالما ولا منقوصا
ولا مقصورا ثم قال واحترزت بقولي وليس مثنا ولا جمع
مذكر سالما من نحو غلامي ومسلمي فان الياء تثبت
فيهما جرا ونصبا مدغمة في يا المتكلم والالف تثبت
في المثنا رفعا وليس شي من الالف ولا من الحرف المدغم
قابلا للحركة وقولي ولا منقوصا لان يا المنقوص تدغم

في يا، المتكلم فيكون كالمثنى والمجموع جرا ونصبا وفي ولا مقصورا لان المقصور ثبتت الفه قبل الياء. والالف لا تقبل الحركة فبقوا كالمثنى وبعد انتهى وظاهر كلامه الاول استثناء هذه المذكورات من وجوب تقدير الحركات الثلاث في المضاف الى الياء. وقد علمت صحة ذلك وتعليله بالنسبة لما عدا المنقوص حالة النصب وظاهر كلامه الثاني انها انما هي مستثناة من وجوب كسر ما قبلها لمناسبة الياء. المتكلم فان الذي تحصل من كلامه في تعليل استثنائها ان الالف والمدغم لا يقبلان الحركة وهذا انما يناسب انتهى. كسرة المناسبة لا انتهى. تقدير حركات الاعراب كما لا يخفى وبالجملة فاول كلامه الثاني وآخره ظاهر التدافع نعم الممكن الان حمل كلامه الثاني على انه تفسير للمراد بكلامه الاول وفيه ما فيه فتامل

التنبيه الثامن قوله والضمة والفتحة في نحو يخشى والضمة في نحو يدعو ويرمي هو مذهب سيبويه وغيره لا يرد الضمة والفتحة مقدرة قال الشيخ في بعض كتبه ان النحويين اختلفوا في الحروف الثلاثة الواو والالف فقط حالة النصب والياء في الافعال المعتلة حالة الرفع وفي الالف فقط حالة النصب بل الفتحة والضمة مقدرة فيهن ام لا وحكي عن سيبويه ومن تبعه انها مقدرة كما يقدر مع موسى وعن غيره كابن السراج ومن تبعه انها ليست مقدرة فالفاعل انما قدر نائب موسى لان الاعراب في الاسم اصل فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره اذا لم يوجد وابنا على هذا النظر فيهما حالة الجزم ثم قال فعلى

قول

قول سيبويه لما ذكر الجازم حرفة الضمة المقدرة واكتفى
بها ثم لما صارت صورة المرفوع والمجزوم واحدة فرقوا بينهما
بجزم حرف العلة فجزم العلة محذوف عند الجازم لابه وعلى
قول غيره الجازم حذف حرف العلة نفسه وصاحب هذا المذهب
يقول الجازم ذا مستقل اذ وجد فضلة ذكرها والاخذ من
قولهم البتة ثم قال والتخفيف قول سيبويه وانشد
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
انتقاده فتفهم ان من يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس
بحذف الاخر بل بحذف الحركة وحذف الاخر كالحرف ومن يقول
بعدم التقدير يقول ان الجزم بحذف حرف العلة بقوله هنا
بالتقدير لا يناسبه قوله في جزم هذه الافعال انه بحذف
الاخر الا بضرب من المجاز لما بينهما من التلازم وانما
يناسب من يقول بعدم التقدير فليتامل ذلك والله اعلم
ص باب البناء ضد الاعراب والمبني اما ان يكون فيه
السكون وهو المضارع المتصل بنون الاناث نحو يتربصن
والماضي المتصل بضمير رفع متحرك ضربت وضربنا زيدا
ش لما انتهى الكلام على الاعراب على الاعراب بقسميه
المقدر والملفوظ اخذ يتكلم في البناء لانهما متقابلان
ولذلك قال البناء ضد الاعراب فافاد ان التقابل بينهما
تقابل الضد والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة
يراد بها الثبوت واما في الاصطلاح فقال المنصف رحمه
الله وكما ذكرت ان البناء ضد الاعراب فكاني قلت البناء
لزوم اخر الكلمة حالا واحدا لفظا وتقديرا استقلا

وكانه اراد بقوله تفسير الخ سيبويه من الاعلام المبنية
اذا كانت منادات فان ضمة النداء وهي حركة بناء معذرة
للكن قوله لزوم الى اخره ليس مناسبا لما ذكره في تفسير
الاعراب من انه اثر ظاهر الى اخره كما لا يخفى وانما يناسب
من تفسيره تغيير اواخر الكلم الى اخره كما لا يخفى وكان الانسب
على ما ذكره في الاعراب ان يقول في البناء نحو ما قاله في التسهيل
انه ما جيء به لا ليبان مقتضى العامل من حركة او حرف او
سكون او حذف وليس حكاية ولا نقلا او اتباعا ولا
تخلصا من سكونين ثم ان المبني ينقسم على ما ذكره المصنف
الى مبني على السكون كيترب بصن او عليه او على نائبه
كضع وقوما والى مبني على الفتح كخمسة عشر او عليه او على
نائبه كلا رجل ولا رجلين والى مبني على الكسر كسيبويه
ومنزال او عليه او على نائبه والى مبني على الضم كحيث او عليه
او على نائبه كجاريه ويا مسلمون والى ما ليس له فاعرفه
مستفزه كحذ واين وامس ومنذ فاقسامه المعتلة
تسعة وهو تقسيم خاص الا ان القسم السادس وهو المبني
على الكسر او نائبه لم يوجد له مثال في كلامهم وان
اقتضته القسمة اذا علمت ذلك فالقسم الاول ما لزم البناء
على السكون وهو شيئان الاول الفعل المضارع الذي اتصل به
ضمير النسوة نحو النسوة يعفون ويكرمن ويذهبن ويستخرجن والمبني المضارع في هذه الحالة لانه انما اعرب
لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التي لا تتصل الا بالفعل
رجح جانب الفعلية فرد الى ما هو اصل الفعل وهو البناء واما

بني على السكون لانه الاصل الثاني من المبني على السكون
الفعل الماضي الذي اتصل به ضمير الرفع المتحرك كضربتُ وضربتَ
وضربتِ وضربنا زيدا وضربن وخرج بضمير الرفع ضمير النصب
كضربك وضربه ومروعها فانه مفتوح معهما على الاصل
وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن كضربا وضربوا فانه مفتوح مع
الاول مضموم مع الثاني كما سيأتي واما بني على السكون في ذلك
كله لقطع تواليه اربع متحركات فيما هو من الكلمة الواحدة
والله اعلم او السكون او نائبه وهو الامر كاضرب
واضربا واضربوا واضربي واغزو واخشوا وارم بشر القسم
الثاني من المبنيات ما لزم البناء على السكون او نائبه
وهو شيء واحد وهو فعل الامر فهو مبني على ما يجزم به
مضارعه وقد عرفت ان المضارع على ثلاثة اقسام
قسم يجزم بالسكون وهو الصحيح الذي لم يتصل بآخره شيء
وقسم يجزم بحذف النون وهو المضارع الذي اتصل به الف
الاثنين او واو الجماعة او ياء المؤنثة المخاطبة وقسم
يجزم بحذف آخره وهو الفعل المعتل فعل الامر الصحيح
الذي لم يتصل بآخره شيء يبنى على السكون كاضرب وقم
كما ان مضارعه يجزم بالسكون تقول لم يضرب ولم يقم والامر
الذي اتصل به الف الاثنين كقوما او واو الجماعة كقوموا
او ياء المخاطبة كقومي مبني على حذف النون كما ان مضارعه
مجزوم بجزمها تقول لم يقوما ولم يقوموا ولم تقومي والامر
المعتل مبني على حذف حرف العلة كاغز واخشوا وارم
كما ان مضارعه يجزم بحذفه تقول لم يغز ولم يخشوا ولم يرم

واما بناؤه فلانه الاصل في الفعل واما كونه على صورة المضارع المجزوم
فلان الحركة والسكنات علامة الاعراب فبينا في البناء ولاجل ذلك
لم يخرج من الامر نون النسوة نحو اضربن لانها لبست علامة
الاعراب ص او الفتح وهو سبعة الماضي المجرد كضرب
وضربت وضربنا نثر القسم الثالث من المبنيات ما لزم
البناء على الفتح وهو سبعة الاول الماضي المجرد او من ضمير
الرفع المتحرك المتفق ذكره اذ لا يتناول من الافعال المجرد
في الاصطلاح الا ذلك اما ان لم يتصل به شيء اصلا كضرب
او اتصل به ضمير الفعول كضربك او اتصل به ضمير رفع ساكن
غير الواو كضربا فهو في جميع ذلك مبني على الفتح اما البناء فلانه
الاصل في الفعل واما الحركة فلانه اشبه الاسم مشابهة ما
في وقوعه موقعه نحو زيد ضرب وزيد ضارب واما الفتح
فلخفته ص والمضارع الذي باشرته نون التوكيد كقوله تعالى ليسجنن
وليكونن خلافا لقبلون ولا بعدنك نثر الثاني من الامور
السبعة المبنية على الفتح الفعل المضارع الذي اتصلت به
نون التوكيد وباشرته اي لم يفصل بينهما وبينه فاصل
سواء كانت النون ثقيلة نحو ليسجنن او خفيفة نحو
وليكونن والتفصيل في البناء بين المباشرة وغيرها مذهب
ابن مالك وجماعة. وعلة البناء عندهم ان الفعل والنون لما
ركبا اشبها تركيب خمسة عشر فبنيا بناءهما وغيرهم
لم يعتبر في البناء بين المباشرة وغيرها وجعلك خولها على
الفعل مقتضيا لبنائه وعلة البناء عندي الرد الى الاصل
في الفعل وهو البناء لما اتصل به ما لا يتصل الا بالفعل واما الفتح

فلخفته

فلخفته و قوله بخلاف لتبلون ولايصدنك اي فان النون لم
تباشر فيهما اما لتبلون فلان الواو فاصلة بين الفعل والنون
حسا لانفصاله عن الفعل بل هي واو الجمع حركت لاجل
التقاء الساكنين لان اصله لتبلوون بواو هي لام الفعل لانه
من بلوته اي خبرته استثقلت الضمة على لام الفعل التي هي
الواو الاولى فحذفت فالتقا ساكنان فحذفت الواو لانها
الساكن الاول فصار لتبلون فلما دخلت نون التوكيد الثقيلة
صار لتبلونن فتوالت الامثال او النونات الثلاث فحذفت
نون الرفع فالتقا ساكنان فحركت الساكن الاول وجعلت
حركته ضمة دليلا على المحذوف فصار لتبلون فان قلت
فلم لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قلت
ان الحركة عارضة في الواو ولاجل ذلك لا يجوز همزها مع
انضمام ما قبلها ولو كانت اصلية لجاز ذلك واما ولايصدنك فلان
الواو فاصلة تقديرا لان اصلها يصدونك فحذفت للالتقاء
الساكنين واما من يجعله مع نون التوكيد مبنيا مطلقا
فانه يقول لما دخلت نون التوكيد صار يصدونك
فتوالت الامثال فاستثقلت فحذفت نون الرفع فالتقا
ساكنان فحذفت الواو التي هي ضمير الجماعة اذ هي الساكن
الاول فصار يصدنك والله اعلم ص وما ركب من الاعداد
والمضروب والاحوال والاعلام نحو احد عشر وبعلبك
صباح مساء وبعض القوم يسقف بين بين ونحو هو جاري
بيت بيت اي ملاصقا ونحو بعلبك في لغية نقل الثالث
من الامور المبنيات على الفتح المركب العددي ومثل له

باحد عشر والمراد بنحو ما بعد ، والتسعة عشر فتذكر
العشرة في المذكر وتؤنثها في المؤنث وعكسه ك فيما
دونها فكلها مبنية الجزءين على الفتح الا الاثنى عشر
والاثنتي عشرة فان الجزءين لا يبنيان بل الجزء الاول معرب
بالحروف والجزء الثاني مبني على الفتح وانما بني الجزءان في نحو
احد عشر لان اصل ثلاثة عشر مثلا ثلاثة وعشرة ثم
حذفت الواو وفتحة المزج للاسمين وتركيبهما فبني
الاول لافتقاره الى الثاني والثاني لتضمنه الواو العاطفة
وانما كان بناؤهما على الحركة لا السكون الذي هو الاصل في
البناء للدلالة على ان لهما اصلا في الاعراب وان البناء فيهما
عارض وانما كانت فتحة فصدا لتخفيف الثقل الحاصل من
التركيب فان قيل علم لم يمزج الاسمان في نحو لا رجل وامرأة
ولا اب وابنا فالجواب لان الثلاثة والعشرة عبارة عن
عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف لا اب وابنا واما
الاثنى عشر والاثنتا عشرة فانما بني الجزء الاخير منهما
دون الاول لان علة بناء الاخير منهما وهي تضمن حرف التعجب
موجودة واما الاول منهما فلانهم اعربوه لوقوع العجز منه
موقع النون وما قبل النون محل اعراب لابناء الرابع من الامور
المبنية على الفتح ما الحق بالاعداد باعتبار التركيب من
الظروف الزمانية والمكانية والاحوال وبناء هذا النوع
ليس واجبا وانما هو جائز فتجوز اضافة اول الجزءين الى ثانيهما
وانما لم يجب بناء هذا النوع كما وجب بناء التركيب العددي
لظهور علة البناء في العدد وهو تضمن معنى الحرف دون

الاحوال

الاحوال والظروف لانه يحتمل ان يكون بتقدير الحرف وان لا يكون
وقوله هو يا تينا الى اخره امثلة للمركبات المذكورة فمثال
ظرف الزمان هو يا تينا صباح مساء ومثال ظرف المكان
بعض القوم يسقط بين بين ومثال الحال هو جارٍ بيت بيت
وقوله اي ملاصقا تقدير وبيان للحال فقوله المثل وما
اشبهها يحتمل تقدير الحرف بينهما وهي جهة البناء وعدم
تقدير الحرف وهي جهة الاعراب واذا قدرنا الحرف فلنا
معنى صباحا بمساء او وسطا بوسطا وبينا ببينا وان
لم يقدر حرف العطف فالمعنى صباحا بعد مساء ووسطا
بعد وسط وبينا مع بين وخوذلك والله اعلم الخامس
العلم المركب تركيبا مزجيا في لغة الاوفصح خلافها والى ذلك
اشار بقوله في لغة بالتصغير وعلة البناء فيه تشبيهه
بالمركب العددي واللغة الفصحى فيه ان يفتح جزؤه الاول
ان لم يكن اخره يا ساكنة كبعلبك وان كان يا ساكنة
بغير على سكونها كمعدي كرب ويعرب جزؤه الثاني باعراب
ما لا ينصرف ان لم يكن كلمة وبه فان كان فيبنى على الكسر
كسيبويه وعمرويه وخوهما حر والزمن المبهم المضاف
لجملة واعرابه مرفوع فعل الفعل المبني خو على حين عاتبت
راجح فعل غيره خو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
سادس من الامور المبنية على الفتح اسم الزمان
المبهم اي الذي لا يدل على زمن معين بل بعينه وهو قسمان قسم
معنا اذا لما يستقبل وقسم بمعنا اذا لما مضا ويجوز فيهما
معا البناء والاعراب اذا اضيفا الى جملة سواء كانت اسمية

او فعلية فعلها معرب او مبني اما الاعراب فلانه الاصل في
الاسماء واما البناء فحملا على ما هما بمعناه اعني اذ واذا واختير
الفتح لخفته ثم انه قد يترجح البناء على الاعراب وذلك فيما
اذا اضيف لفعل مبني اما ماض او مضارع اتصلت به احد
النونين فالاول نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا
وقلت الما اصح والشيب وازع والثاني نحو قوله
على حين يستصبين كل حليم وقد يترجح الاعراب على
البناء وذلك اذا كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها معرب
نحو هذا زمن الحاج قادم وهذا زمن يقدم الحاج والمناسبة
ترجح البناء قبل المبني والاعراب قبل المعرب هذه المناسبة
تنبيه ما ذكره المصنف من رجحان الاعراب مع الجملة
الاسمية والفعلية التي فعلها معرب هو مذهب الكوفيين
واما البصريون فانهم يوجبون الاعراب وانتصر المصنف
لمذهب الكوفيين بقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم بالفتح في قراءة نافع وبقول الشاعر
على حين التواصل غير دان ثم حكم المبهم نحو من خرز
يومئذ ومناد ومن ذلك لغة تقطع بينكم ونحو انه
نحو مثل ما انكم تنطقون ويجوز اعرابه تنبيه السابع مقابيني
على الفتح جواز ايضا المبهم المضاف لمبني وهو ما لا يتضح
معناه الا بالمضاف اليه وسواء كان زمانا او غيره وانما
بني هذا النوع لانه لما اضيف الى المبني اكتسب من بنائه
ونظيره النكرة المضافة الى معرفة حيث اكتسبت التعريف
من المضاف اليه واختير الفتح لخفته تنبيهات

الاول

الاول مثل الشيخ بالايات المذكورة على قراءة من قرأ يلا
بالفتح وذكر اربعة امثلة مثالين كما لا تحتمل الفتحة فيه
ان تكون فتحة اعراب ومثالين كما تحتمل الفتحة فيه ان تكون
فتحة اعراب وهما الاخيران فالاول منهما تحتمل الفتحة فيه
ان تكون اعرابا اما على انه ظرف او صفة لمحذوف والثاني كذلك
على انه حال او مفعول لفعل محذوف كما قيل بكل من ذلك
التنبيه الثاني اعاد لفظة نحو مع المثال الاخير ولعله
ليفيد ان العلة عدمية في بناء اذ اي هي الاضافة الى المبني
لا كونه مركبا مع ما كما قيل فيه التنبيه الثالث
يوجد في بعض نسخ المتن عدد المبنيات على الفتح خمسة
وهو واضح ووجهه جعل المركبات جميعها قسما واحدا
والله اعلم ص او الفتح او نائبه وهو اسم لا النافية للجنس
اذا كان مفردا نحو لا رجل ولا رجال ولا رجلين ولا فايمين
ولا فايمات وفتح نحو فايمات ارجح من كسره ش القسم
الرابع من المبنيات ما بني على الفتح او نائب الفتح وفهم
تقدم انه ينوب عنه الياء والكسرة والالف لكن الالف
لا يوجد مع المبني لان شرط البناء ان لا يكون مضافا والالف
لا يكون بدلا عن الفتحة الا في مضاف كما تقدم اذا علم
ذلك فالمبني على الفتح او نائبه الذي هو الياء او الكسرة
هو اسم لا النافية للجنس على سبيل التنصيص اذا كان
مفردا والمراد بالمفرد هنا كما في باب النكرة ما ليس مضافا
ولا شبيها به فخرج نحو لا غلام سفر ولا كالعاجبلا
ولا يبنى في واحد منهما ودخل المفرد وجمع التكسير

والمثنى والمجموع على حده وجمع المؤنث السالم كرجل ورجل
ورجلين وقايمين وقايمات فاما رجل ورجال فيبنيان
مع على الفتح لان نصبهما به واما رجلين وقايمين فيبنيان
معهما على الياء لان نصبهما بها واما قايمات فيبنى على
الكسر او الفتح وبنيه ارجح من الكسر والتخفيف في علة
بنا الاسم لانه تضمن معنا من لان قولك لا رجل بمنزلة لا من
رجل ونظيره ما جاني من رجل فانه نص في الاستغراق بخلاف
ما جاني رجل ويدل على تضمن معنا من ظهورها في قوله
" بفلم يذودوا الناس عنها بسيفه " وقال الا من سبيل
الهند " واما بنيت النكرة على الفتح ليكون البنا على ما
استحقته النكرة في الاصل قبل البنا واما بنى المضاف
والشبيه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فترد
الاسم شبيها الى ما يستحقه في الاصل فان قيل
فقد بنى نحو خمسة عشر مع اضافته الى الضمير فلم لا ترد
الى اصله وهو الاعراب فالجواب ان هذا ناذر لا يلتفت اليه
واما بنا جمع المؤنث السالم على الكسر فهو قياس الباب
لانها حركة النصب وعلى هذا فبعضهم ينونه حينئذ
نظرا الى التنوين المقابلة للتمكين والجمهور يتركون
تنوينه نظرا الى مشابهته لتنوين التمكين واما
بناؤه على الفتح بلا تنوين فحذرا من مخالفته لسايير
المبنيات بعد لا في حركة البنا ولاجل ذلك رجحه المصنف
ص ولك في الثاني من نحو لا رجل ظريف ولا ما ما جاريا
النصب والرفع والفتح وكذا الثاني من نحو لا حول ولا قوة

الا بالله

الا بالله ان فتحت الاول وان رفعته امتنع النصب وان
فصل النعت او كان هوا والمنعوت غير مفرد امتنع الفتح
ثم لما فرغ من الكلام على اسم لا اخذ يتكلم على حكم نعته
وحكم المعطوف عليه فاما النعت فان كان لاسم لا المفرد
وكان مفردا متصلا به نحو لا رجل ظريفا عندنا ولا ما
ماء باردا عندنا جاز فيه ثلاثة اوجه الرفع والنصب
والفتح فالنصب على محل النكرة لان محلها النصب لان لا عاملة
عمل ان والبناء عارض واما الرفع فعلى محل لا مع اسمها لانها
في موضع المبتدا واما الفتح فعلى التركيب او تركيب النعت
مع المنعوت فلا يطول لا بخمسة عشر وان فصل نحو لا رجل
في الدار ظريفا او كان غير مفرد نحو لا رجل طالعا جبلا او كان
اسم لا غير مفرد نحو لا غلام سفر ظريف جاز في النعت الرفع
والنصب على ما تقدم وامتنع الفتح لامتناع التركيب
اذ لا يتاتى مع الفاصل ولا بين اكثر من شيئين واما
العطف فان كان مع تكرار لا نحو لا رجل ولا امراة ومثله
لا حول ولا قوة الا بالله فحكمها بعد لا الثانية ثلاثة
اوجه الفتح على تركيبه معها والرفع اما على محل لا مع اسمها
واما على انها عاملة عمل ليس والنصب على العطف على محل
اسم لا كما تقدم وان لم تتكرر لا امتنع الفتح وجاز الرفع
والنصب نحو لا رجل وامراة على ما تقدم وهذه الحالة
يذكرها المصنف وهذا كله اذا كان الاول مفتوحا فان
كان مرفوعا جاز في الثاني الرفع والفتح ان تكررت لا وامتنع
فيه النصب وهذا معنى قوله فان رفعته امتنع النصب

اي اذ وقعت امتنع النصب في الثاني تنبيه يلوح مما سبق
ان في لاحول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتح الاسمين ر
ورفعهما وفتح الاول ورفع الثاني ورفع الاول وفتح الثاني
وفتح الاول ونصب الثاني والله اعلم ص والكسر وهو
اربعة العلم المختوم بويه كسيبويه والجرمي يجيز منع
صرفه وفعال في الامر كنزال وبناء اسد تغلبه وفعال
سببا لمؤنث كحماد وحباث ويختص هذا بالنداء وينقاس
فعول من فعل ثلاثي تام نثر الخامس من المبنيات ما
المبني على الكسر وهذا نواع الاول العلم المركب تركيب المزج
اذا كان مختوما بويه وبناؤه على الكسر وهذه اللغة الفصحى.
والعلة فيه طلب التخفيف تشبيها في الاصوات كما
ذكره بعضهم في امس بل هذا ادخل في الشبه بذلك منه
وغير الفصيح فيه ان يعرب ايضا اعراب ما لا ينصرف للعلمية
والتركيب وهو مذهب الجرمي ومن تبعه الثاني فعال في
الامر اي ان ما كان من اسماء الافعال على وزن فعال كنزال وحذار
وحذام فمبنيا على الكسر في اكثر اللغات لوقوعه موقع
المبني وكونه بمعناه ولغة بني اسد فتحه الثالث مما
بني على الكسر فعال سببا لمؤنث اذا كان منادى كخوبا
مساف ويا مجار فان ورد في غير النداء فهو كقوله
ر اطوى ما اطوى ثم اوى ر الى بيت فعبيثة لكاع ر
فهو ضرورة وعلة بنائه شبهه بفعال في الامر في الجزئة
والعدل لانهم يقدرونه معدولا عن فاسقة وفاجرة
واختلف النحويون في هذين النوعين اعني فعال في الامر

وفعال

وفعال في الذي اسبابا للمونث فعلى هما مقيسان او مسموعان
فذهب المبرد الى انهما سماعيان لانه خلصها القياس وذهب
الجمهور الى انهما مقيسان من كل فعل ثلاثي مخرج مخرج نحو
دحرج تام مخرج لكان واخواتها متصرف مخرج لنحو نعم
وبئس واستغنى المصنف عن التصريح بقيد التصرف بقوله
وينقاس عدولا من كل فعل والله اعلم ص وفعال علما
لمونث كحذام في لغة اهل الحجاز وكحذاك امس عند هم
اذا اريد به معين واكثر تميم بنو ابغضهم في نحو سفار وقطام
مطلقا وفي امس في النصب والجر ويمنع الصرف في الباقي
ش الرابع مما يبنى على الكسر فعال لمونث كحذام وقطام
في لغة اهل الحجاز سواء كان مختوما بوجه بالراء او بغيرها
من الحروف تشبيها له بنحو نزال قال الشاعر
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
وهو عند بني تميم معرب اعرابا لا ينصرف اما للعلمية
والعدل عن فاعلة كما قال سيبويه واما للعلمية والتانيث
المعنوي كزينب كما قال المبرد وكان تقول هذا او غير لانه
لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد علة غيره وقد صح اعتبار
التانيث فلا يعدل عنه لهذا ان لم يختم بالراء فان ختم
بها فجمهورهم يبنيه على الكسر وغيرهم يسويه بغيره
واما مس فمما يبنى على الكسر امس في لغة الحجازيين ايضا
وعلة بنائه عندهم تضمن معنى اللام بشرط ان يراد به
اليوم الذي قبل يومك بلا بد يومك وان لا يضاف ولا يحلى
الا بد واللام ويبنى تميم فيه والحالة هذه لغتان لبعضهم

يجري اعراب ما لا ينصرف ويجر معطوفا على الاسم فيكون
فيه العلمية والعدل وجمهورهم يخص اعرابه بحالة الرفع
وبنيه في غير ذلك فان فقد شرطا من الشروط المذكورة
اعرب مصروفا اجماعا تنبيهات الاول يؤخذ اعتبار
الشروط المذكورة في امر من حكاية عدم الصرف لا يجتمع
مع بعض شيء منها وكان المصنف استغنى بذكره عن التصريح
بذكرها والله اعلم الثاني جعل في المتن المبنيات على
الكسر اربعة انواع فلم يدخل امس في العدد بذكره على
سبيل الاستطراد فانه كما ذكر لغة الحجازيين في حذام
استصرد بذكر لغتهم ولغة غيرهم في امس وعدها في الشرح
خمسة فجعل امس مقصودا بالعدد الثالث شرط منع
الصرف في امس عند من اعتبره ان لا يقع ظرفا فان وقع
ظرفا بني بالاجماع ص او الضم وهو اربعة ما قطع عن الاضافة
لفظا لا معنا من الظروف المبهمة كقبل وبعد واول واسماء
الجهات فقوله لما اجرى من المبنيات على الكسر وكان المبني
على الضم الكسر او لا يبنى لم يوجد شرع في المبني على
الضم وذكر انه على اربعة انواع النوع الاول الظروف المبهمة
التي لا يتضح معناها الا بذكر المضاف اليه وذلك كقبل وبعد
واول واسماء الجهات وهي يمين وشمال وامام وورا
وفوق وتحت فانها تبنى اذا قطعت عن الاضافة لفظا
لا معنا بان ينوى معنا المضاف اليه دون لفظه واحترز
بما اذا صرح بالمضاف اليه كجئت بعد المغرب وقبل
العشاء او حذف المضاف اليه ونوي ثبوت لفظه فيبقى

الاعراب

الاعراب لكن يترك التنوين لوجود المعارض له وهو الاضافة
وعما اذا حذف المضاف اليه ولم ينو شيء فانه يبقى الاعراب
وكانت حجة لانها اقوى الحركات فجبرت بقية الكلمات
بالبناء عليها لما خصها من الوصف بحذف المضاف والله اعلم
ص وما الحق بها وهو ليس غير ش الثاني من المبني على الضم
ما الحق بالظروف المذكورة الواقعة بعد ليس اذا حذف ما
اضيفت اليه لفظا كخمسة عشر ليس غير والمعنى ليس
غيرها وبقيت بناء الظروف المذكورة لاشتراكها في الابهام
قال في الشرح ولا يحذف ما اضيفت اليه غير الا بعد ليس
واما ما يقع في عبارات الفقهاء من قولهم لا غير فلم تسمع
به العرب انتهى وفيه نظر فقد قال الشاعر جوابا لمن
نجوا اعتمد فورنا ، لعني عمل اسلفت لا غير سيال ،
حكاه ابن مالك وغيره ص وعلى ش الثالث من المبنيات
عكر على الضم على بشرط ان يراد به معنى لكن نحو
، واتيت لكن بني كليب من على ، او من موضع ولو اريد
بها غير معنى اعربت كقوله ، لجمود صخر حطه السيل من عل
او من مكان عال واما كعطف المصنف بها على ليس غير انها
بنيت تشبيها بقبل وبعد ومنه يوخذ اشتراكها كونها
لمعنى ثم ان على لا يضاف خلافا لما وقع للجوهري واقتضاه
كلام ابن مالك ولا تستعمل الا مضافة كما مثلنا ص واي
الموصولة اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا
نحو ايهم اشد وبعضهم يعربها مطلقا ش الرابع من المبنيات
على الضم اي الموصولة وذلك اذا اضيفت وكان صدر صلتها

العلم

المبتدا ضمير المحزوف تقديره لتنزعن من كل شيعة ايهم
اشد وقول الشاعر ولقد علم على ايهم افضل واحترز بقوله
اذا اضيفت عما اذا لم تضف سواء ذكر صدر صلتها كاعجبني
ايهو قايم اولم يذكر كاعجبني اي قايم ويحذف صدر صلتها
عما اذا ذكر كاعجبني ايهم هو قايم فانها معربة في هذه
الحالات الثلاث وبعضهم اعرب اياي في الحالة الاولى ايضا
كما فرئت الاية بالنصب وروي البيت بالجر ولهذا قال
الشيخ وبعضهم يعربها مطلقا وانما اعربت اي في الحالات
الثلاث المذكورة وبنيت في الحال الاولى لان قياسها البنا
كاخواتها واعربها على خلاف القياس لما تضمنت صلتها
التي هي مبنية لها وموضحة رجعت الى ما عليه اخواتها
من البنا. وكانت حركة بنايها ضمة تشبيها بقبل
وبعد ولهذه العلة يشير عطف المصنف لها على قبل وبعد
كما بنينا عليه فيما قبلها فان قبل فلم لم تبن عند
حذف الصدر اذا كانت غير مضافة نحو لاضربن ايا افضل
تضمن صلتها كما فرزت في المبنية فالجواب ليلا يجتمع
عليها تغييران تغيير البنا. وتغيير حذف المضاف اليه
بخلاف المضافة فانه ليس فيها الا تغيير البنا. فقط والله
اعلم ص او الضم اونائبه وهو الالف والواو وهو
نوعان واحد وهو المنادى المفرد المعرفة كقولك يا زيد ويا
زيدان ويا زيدون ش الثامن مما يبنى على الضم اونائبه
الذي هو الالف والواو وقد تقدم ان هما ينوبان عنه
وهذا المبني نوعان واحد لا غير ويجب ان يبنيا على ما يرفع

به لو كان معربا وهو المنادى والمنادى هو المطلوب اقباله
بحرف نائب مناب ادعوا فخرج بالقيد قولك اطلب اقبال
زيد فانه ليس بحرف وليس كل منادى يبنى بل المنادى الذى
اجتمع فيه امران الامر الاول الافراد ونعنى به ان لا يكون
مضافا ولا شبيها به كما مر فى باب لا النافية فيد خرجه
المركب المزجى نحو يا معدى كرب والمثنى نحو يا زيدان
والمجموع على حده نحو يا زيدون ويا مسلمون وجمع
المؤنث السالم كيا هندات ويخرج المضاف كيا غلام زيد
والشبيه به وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه كيا طالعا
جبلا وبالقيد الثانى النكرة التى ليست مقصودة كقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدى فهو معرب بالنصب كما
سنذكره فى المنصوبات وانما بنى المنادى المفرد على
المعرفة لشبهه بالمضمر لفظا ومعنا اما فى اللفظ فلانه
مفرد واما فى المعنا فلانه مخاطب وبنى على حركة اعلما
بان له قدما فى الاعراب وان بناءه غير اصل وكانت ضمة
تنبيها على قوته وتمكنه فى الاصل قبل عروض النداء
والضمة اقوى الحركات وهى علامة البعد لا الفضلات
وقيل انما بنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى المفرد نحو
يا قوم منا ويا قومى والمنادى المبنى نحو يا قوم نحن
بعلوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل ص
واما ان لا يختص شئ بعينه وهو الجر وكقبل وبعد
وجير ومنذ ش هذه الباب التاسع من المبنيات
وتقدم انه يذكر فيه ما ليس له قاعدة مستمرة

ويعرف ذلك بقوله لا يختص بشيء بعينه اشار الى ان المبنيات
المذكورة في هذا الباب لا تختص بشيء من انواع البناء كما
في الابواب السابقة حيث اختص كل نوع منها بنوع من
انواع البناء بل يتعاقب عليها انواع البناء على ما يتبين
ان شاء الله تعالى ثم ان هذا البناء تارة يكون في الحروف وتارة
في الاسماء وبدأ المصنف بالحروف لان الاصل فيها
جميعها البناء بالاجماع اذ ليس فيها مقتضى للاعراب
فانها لا تتصرف ولا تتعاقب عليها من المعاني ما
يحتاج للاعراب اذا علمت ذلك فالاصل في البناء سواء
كان في حرف او في غيره ان يكون بالسكون لانه اخف
فلا يعدل عنه الا لسبب يقتضي العدول وحينئذ
فاذا جاء شيء مما الاصل فيه البناء كالحروف وكذا الافعال
مبنيا على السكون فلا سؤال عنه لانه جاء على اصله في
الحالين وان جاء مبنيا على حركة سئل فيه سؤالان
كان يقال ما سبب العدول الى الحركة ولم كانت كذا
وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب وهو الاسماء مبنيا
على السكون سئل عنه سؤال واحد وهو انه لم بني لانه
خرج بالبناء عن اصله وان جاء مبنيا على حركة سئل عنه
بثلاثة اسئلة سؤال عن سبب بنائه وسؤال عن
سبب العدول الى الحركة ولم كانت الحركة كذا شم
مثل للحرف باربعة امثلة هل وهو مبني على السكون
وثم وهو مبني على الفتح مرارا من التقاء الساكنين
وقط للتخفيف وجير وهو مبني على الكسر مرارا من

التقاء

النفا. الساكنين وكونه اصله في التخلص منه ومنذ
او في لغة من جرها وهذا فيد لكونها حرفا لا لكونها
مبنية على الضم فانها مبنية عليه سواء كانت حرفا
ام اسما وانما بنيت حالة كونها اسما لموافقتها
الحرفية لفظا ومعنا وحان بناؤها على الحركة لاجل
النون الساكنة وكانت ضمة تشبيها بالغايات
كقبل وبعد اذ هو على ثلاثة احرف ثانيهما ساكنين
او اتباعا لضمة الميم والله اعلم ص وبقيت الاسماء
غير المتمكنة وهي تسعة اسماء. الافعال كصه
ورويدا وايه وهيت ش لما فرغ من الكلام على
النوع الاول مما لا يدخل بناؤه تحت قاعدة مستقرة
وهو الحروف اخذ يتكلم على النوع الثاني من ذلك وهي
الاسماء. التي ليست متمكنة وهي تسعة وبيان
ذلك ان الاسم ان اشبه الحرف شبها قويا بلا معارض
سمي مبنيا وغير متمكن وان لم يشبه الحرف الشبه
المذكور سمي معربا ومتمكنا وهذه الابواب
السبعة مبنية وغير متمكنة لشبهها بالحرف
شبها قويا بلا معارض كما سنبينه ان شاء الله
تعالى في كل منها فاولها اسماء الافعال والمقتضي
لبنائها شبهها بالحرف في انها تنوب عن الفعل ولا
يدخل عليها عامل فتوثر به الا ترى انك اذا قلت رويدا
وهيت وايه كل واحد منها بمعنى الفعل ولا يدخل
عليها عامل فيوثر فيها فصه بمعنى اسكت ورويد

بمعنا استجب وايه بمعنا امض في حديثك وليت بمعنا تمنيت ولا يدخل عليهما ناصب من العوامل بتتاثر به فاشبهت ليت ولعل مثلا لانهما نائبان عن اتمنى واترجى ولا يدخل عليهما عامل فيما تأثر فيهما واحترز بالنيابة الثاني من المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا في نحو فعلك ضربا زيدا اذا انه نائب عن اضرب ولكنه يتاثر بالعوامل تقول اعجبني ضرب زيد وكرهت ضرب عمرو وعجبت من ضرب عمرو فيكون معربا وبنيت امين على الفتح فرارا من التقاء الساكنين بالاصالة وهنت المكسورة كذلك ومن بناها على الضم فقد شبهها بحيث حرف المضمرات نحو هم وهمت وهمت وهنت ش الباب الثاني من الابواب السبعة المبنية المضمرات وبنيت لشبهها بالحرف في الوضع لان اكثرها على حرف واحد او حرفين فاشبهت با الجر ولامه وواو العطف وبائه وقد وبل وهل ونحو ذلك من الحروف وما كان منها على اكثر من ذلك محمول على ما كان على حرفين وقيل اشبهت الحروف في الافتقار الى غيرها لان الضمائر لا تنتظم دلالتها على معانيها الا بضميمة من مشاهدة او غيرها وقيل اشبهت الحروف اذ لا تثنى ولا تصغر ولا تجمع وقيل بنيت للاستغناء عن اعرابها باختلاف صيغها لاختلاف معانيها وما بعد الوجه الاول اعم منه وحركة التاء لكونها على حرف واحد ثم كما كانت تاء المتكلم اعرب من تاء المخاطب خصت بالضمة التي هي اقوى الحركات والاصالة المذكر

بالنسبة

بالنسبة الى المؤنث خصوصا بالفتحة التي هي اخف الحركات
ولم يبق الا الكسرة فاعطيتها تا. المخاطبة ص
والاشارة كذ وشم وهولا، وهولا، ش الباب الثالث
من مبنيات الاسما. اسما. الاشارة والسبب في بنايها
شبهها بالحرف في المعنا لانها اخذت معنا من المعاني
وهو الاشارة والمعاني حقها ان تودا بالحرف فاذا اخذ
اسم من الاسما. معنا من المعاني بني سوا، وضع ذلك المعنا
حرف كالشرط مثلا اسم يوضع له حرف كالاشارة ثم ان
اسما. الاشارة ما وضع السبب فيه اعرف كهذا ان
وهاتان كما سيذكره المصنف في الباب الاتي وفتح ثم
خلصا من التقا. الساكنين باخف الحركات وكسرت
هولا، في اللغة المشهورة للتخلص منه بالحركة الاصلية
فيه ومن ضم فقد راعى حركة الاول ص والموصولات
كالذي والذين والالا، فيمن مدهم وخفف فيمن بناه الاذين
وتين واللذين واللتين فكما المشتا ش الباب الرابع
من مبنيات الاسما. الموصولات جميعها الا ما استثناه
المصنف وموجب بنايها شبهها بالحرف في الاستعمال
لانها مفتقرة افتقارا متاصلا الى جملة الا ترى انك
تقول جا. الذي فلا يتم معناه حتى تقول قام ابوه ونحوه
من الصلاة واحترز باصالة الافتقار من نحو هزا يوم
ينفع الصادقين صدقهم فيوم مفتقر الى ما بعده
لكنه افتقار عارض في بعض التراكيب دون بعض بدليل
انك تقول صمت يوما وسرت يوما فلا تحتاج الى شيء

واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان وعند فانهما معتفران بالاضافة لكن الى معرب لا الى جملة واستثنا المصنف لعطتين من اسما. الاشارة وهما هذان وتان والعطتين من الموصولات وهما اللذان واللتان فانهما معربة اعراب المثنى لما عارض سبب البنا من مجيئهما على صورة التثنية التي هي من خصايص الاسما. تنبيه قد علم مما تقدم ان ايا الموصولة حيث اعربت تكون مستثناة وبقي لم يصرح هنا كما قال باستثنايها مع ما استثناه وانما اخر استثنا العطتين الاشارة الى هنا وان كان بابهما تقدم مراعاة للاختصار ولاشتراكهما في الموجب لضعف الشبه ولا يخفى استثنا الاربعة المذكورة انما هو عند من يقول انها معربة واما من يقول كابن الحاجب وجماعة انها صيغ موضوعة للمرفوع والمنصوب والمجرور وهي مبنية لقيام علة البنا فلا وقوله والاولا، فيمن مده احترز به عن لغة القصر فانه حينيذ لا يقبل حركة وقوله وذات فيمن بناه احترز به عما اذا اعربت وهي لغة قليلة حكاها بعضهم فلا يصح التمثيل بها حينيذ ولا يخفى عليك بعد معرفة ما تقدم وجه التحريك في هذه المتحركات دون بعض والله اعلم ص واسما الشروط والاستفهام كمن وما وابن الا ايا جيهما وبعض المزيد فاذ والان وامس وحيث مثلثا ش ذكر المصنف في هذا الكلام بقية الابواب السبعة المبنية من الاسما. وهي ثلاثة

اسما

اسما. الشروط واسما. الاستفهام وبعض الظروف
واما اسما. الشروط والاستفهام فبنيت لشبههما
بالحرف في المعنا كما تقدم في الكلمات الثلاث الاول
تصلح للشرط والاستفهام. فمثالها في الشرط ان تقول
من يقم اقم معه ومن يفعل يجزبه وايّ تجلس اجلس
ومثالها في الاستفهام من قام وما فعلت وايّ
بيتك واستثنى المصنف من المبنيين ايا فانها معربة
وان اردت المعنا بان استعملت شرطا كقولهما الاجليين
فضيت او استفهاما نحو ايّ الفريقين احق لضعف
الشبه فيها بما عارضته من مجيئها ملازمة للاضافة
التي هي من خصايص الاسما. ولا يجي وجه الفتح في اين
واما بعض الظروف فاشار المصنف الى انه ليس له
تحت ضابط بقوله كاذ والان الى اخره والمعنا ان
بعض الظروف بني لشبهه بالحرف وان اختلف وجه
الشبه بان كان في بعض الافراد غير ما في البعض الاخر
فاما اذ وحيث فوجه بنائهما افتقارهما افتقارا
متاصلا الى جملة كالموصولات لانك تقول جيئتك
اذ او حيث فلا يتم المعنا فيهما حتى تقول جا زيد
ونحوه واما الان فلتضمنه معنا اللام كما قدمنا
وكسر على اصل التقا. الساكنين و تثليثه. ثم حيث
حركت بالحركات الثلاث لكثرة الاستعمال ص
باب الاسم نكرة وهو ما يقبل ال ومعرفة وهي
ستة ش الاسم ينقسم الى نكرة ومعرفة فالنكرة

هي الاصل ولذلك قدمها المصنف والمعرفة فرع عنها
قال ابن ابان قدمها والدليل على اصالة النكرة انك لا تجد
اسم معرفة الا وله اسم نكرة وتجد كثيرا من النكرات
لا معرفة له والمستعمل اولى بالاصالة وايضا فان الشيء
اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض بعد ذلك
الاسماء الخاصة الا ترى ان الاب اذا اولد بسما ذكرا
او انثى او انسانا او مولودا او رضيعا وبعد ذلك يوضع
له الاسم والكنية واللقب انتهى وقد ذكر للمعرفة
والنكرة حدود كثيرة والاحسن كما ذكره بعض
المحققين ان يقال في حد المعرفة هي ما اشير به الى خارج
مختص اشارة وضعية وفي حد النكرة هي ما لم يشر
به الى خارج مختص اشارة وضعية فدخل في النكرة
بعض الضمائر مما مرجعه غير مختص نحو رجل قام ابوه
وربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وربه رجل واخيه
فهذه الضمائر كلها نكرات لانها لم يسبق اختصاص
مرجعها وهذا يدخل عليها كما ذكرنا في الامثلة
بخلاف ما اختص مرجعه بحكم بانه داخل في حد المعرفة
لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة
نحو كل سوداء وسخلتها بكرهم وجاءني رجل كريم
واخوه وهذا لا يجوز فيه رب على شيء منهما انتهى
وكلام المصنف يوهم هذا فانه ذكر ان علامة النكرة
دخول رب عليها وكانه اكتفى بما ذكره في النكرة
عن ذكر مقابله في المعرفة لتقابلهما او اكتفى عن
ذلك بعده لانواعها وشرح كل نوع منها وبالعلامة

المحفوظ

المذكورة للنكرة استدل على تنكير من وما الواقعتين
في نحو قول الشاعر • ربما تكره النفوس من الامر
• ماله فرجة كحل العقال وقوله ربما في الجنة غفلة قلبه
• فكم تمنى لو مات لم يطع وقوله وهي ستة يعني ان
المعرفة ستة انواع والعلم سابعا وهو المنادى المقصود
وكانه استغنى بذكره في باب المبني على الضم او نائيه
او استغنى بذكر الضمير عن ذكره لكونه فرعا عنه
اذ تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب وهي الضمير
والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلا بالالف واللام
والمضاف الى واحد من هذه وترتيب المصنف ابوابها
الاتية على هذا الترتيب يفهم منه ان ترتيبها في التعريف
كذلك ويؤيده قوله وبدأت بالضمير لانه اعرفها
وفي ترتيبها في التعريف اختلاف كثير والذي اختاره
الشيخ جمال الدين بن مالك في التسهيل ان اعرفها ضمير
المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغايب السالم
عن الابهام ثم اسم الاشارة والمناجي في رتبة واحدة
ثم الموصول وذو الاداة في رتبة واحدة والمضاف
بحسب المضاف اليه صاحدها الضمير وهو دال على
متكلم او مخاطب او غايب معلوم نحو انا انزلناه او
متفخم مطلقا نحو انا نحن فكرناه او لفظا نحو انا
ابتلى ابراهيم ربه او رتبة نحو فاوجس في نفسه
خيفة موسى او موخر مطلقا في نحو فلهو الله احد
وقالوا ما هي الا حياتنا الدنيا ونعم رجلا وربه

رجلا وقاما وقعد اخواك وضربته زيدا وخ
جزا ربه عني عدي بن حاتم والاصح ان هذا ضرورة
قال الباب الاول من ابواب المعارف باب الضمير ويقال
المضمر ايضا وهما اسمان لما وضع لمتكلم كانا او لمخاطب
كانت او لغايب كهو كذا عرفه المصنف في بعض
كتبه وعرفه هنا بقوله ما دل الى اخره والمقصود
بهما واحد اذا المراد بالدلالة الدلالة من حيث الوضع
والايراد على قوله ما دل الى اخره زيد يهما اذا قيل
من اسمه زيد زيد فعل كذا او قيل له يا زيد افعل
كذا او قيل عن غايب اسمه زيد زيد فعل فان زيدا في
المثل المذكورة دل على متكلم ومخاطب وغايب للرد
لا من حيث الوضع ثم ان ما وضع للغايب من الضمير
لابد له من مفسر ومفسره اما معلوم واما مذكور
متقدم اي معهود في الذهن وان لم يتقدم له ذكر
كقوله تعالى انا انزلناه فالضمير في انزلناه للقران
وهو معلوم واما مذكور متقدم مطلقا اي لفظا
ورتبة نحو والقمر قدرناه فالقمر هو المفسر للضمير
كما هو متقدم لفظا لا رتبة فهو متقدم رتبة لانه
مبتدا او متقدم لفظا لا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم
ربه فضمير ربه يعود على ابراهيم وهو متقدم
لفظا متاخر رتبة لان الفاعل على رتبة التقدم على
المفعول او متقدم رتبة لا لفظا كقوله تعالى فاوجس
في نفسه خيفة موسى فالضمير في نفسه يعود على

موسى

موبي وهو متقدم رتبة متاخر لفظا او متاخر مطلقا
او قد يكون مفسر الضمير متاخرا لفظا ورتبة وذلك
نوعان لان المفسر اما جملة او مفرد فالنوع الاول هو
مفسر ضمير الشان وذلك ان العرب تقدم قبل الجملة
الاسمية او الفعلية ضميرا تكون الجملة خبرا عنه ومفسرة
له ويوحد الضمير لانه بمعنى الشان او الحديث ولا يفعلون
ذلك الا في التعظيم نحو قل هو الله احد ولا يكون هذا
الضمير مونثا الا اذا كان في الكلام مونث نحو قوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار وحينئذ يسمى ضمير القصة واما
النوع الثاني وهو المفرد فمنه ان يكون خبرا عن الضمير
نحو قالوا ما هي الا حياتنا الدنيا ومنها ان يكون عمدة
الضمير نحو نعم رجلا زيد وبئس للظالمين بدلا فرجلا
وبدلا يفسران الضمير في نعم وبئس والتقدير نعم الرجل
رجلا وبئس البدل بدلا ومنها ان يكون مميز الضمير
المجرور برب نحو ربه رجلا فان رجلا مفسر الضمير في ربه
ومنه نحو قاما وقعد اخواك من باب التنازع اذا اعملنا
الثاني واحتاج الاول المرفوع فان البصريين يضمرونه لانه
يمتنع حذف العمدة فالاضمار قبل الذكر اسهل منه لوقوعه
في غير ما هو موضع ومنه المفعول المؤخر الذي اتصل
بالفاعل ضميره نحو قوله تعالى جزاه الله عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فعد وهو المفعول
المؤخر وهو مفسر الضمير الذي اتصل بالفاعل وهو متاخر
لفظا ورتبة وصحح المصنف تبعا للجمهور ان هذا ضرورة

خلافا لابن مالك رحمه الله حيث جوزه تبعا لابن جني
وجماعة لكثرة ماورد عن العرب منه تتمة في الكلام
على شيء من اقسام الضمير معالابد منه فنقول ينقسم
الضمير الى بارز ومستتر لانه اما ان يكون له صورة في
اللفظ ام لا والاول البارز كنا، فمت والثاني المستتر
كالمذكر في فم والبارز ينقسم الى منفصل ومتصل لانه
اما ان يفتتح به النطق ويقع بعد الام لا والاول المنفصل
كانا واياك والثاني المتصل كالياء من ابني والتاء من فمت
والضمائر ترتقي الى ستين ضميرا لان كلا من المنفصل
والمتصل في الاصل اما مرفوع او منصوب او مجرور وصارت
ستة اقسام سقط منها المجرور والمنفصل حتى لا يلزم
تقديم المجرور على الجار بقيت خمسة مرفوع منفصل
ومتصل ومنصوب كذلك ومجرور متصل وكل واحد من
هذه الخمسة يحتمل في العقل ثمانية عشر وحصلت ستة
في الغيبة وستة في الخطاب وستة في المتكلم لان
كلا من المتكلم والمخاطب والغايب اما هو واحد مذكر
او مونث او مثنا مذكرا او مونث او مجموع مذكر
او مونث واكتفي في الخطاب والغيبة بخمسة الفاظ
وجعل اللفظ الدال على المثنا واحدا مشتركا بين
المذكر والمونث لغلبة استعمال المثنا دون غيره
وفي المتكلم بلفظين لان المتكلم يرد في اكثر الاحوال
او يعلم بالصوت انه مذكر او مونث فبقي اثنا عشر
نوعا وذلك ستون وتضم اليها يا المخاطبة

منتصر

بتصير احدى وستين ضميرا والله اعلم ص الثاني العلم
وهو اما شخصي او غير مسمى مطلقا كزيد ش الباب
الثاني من ابواب المعارف باب العلم وهو نوعان جنسي
وسياتي في كلام المصنف وشخصي وهو المذكور هنا
واشار الى تعريفه بقوله او غير الى اخره يعني ان العلم
الشخصي ما عين مسماه تعيينا مطلقا فخرج بالتعيين
النكرات فانها لا تعين مسماها وخرج بالاطلاق غير
العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها تعيينا
مقيدا مثل المحلى بالالف واللام لا يعين مسماه الا ما
دامت الصورة موجودة فيه فاذا زالت منه زال التعيين
وكذلك الموصول لا يعين الا اذا وجدت الصلة فاذا
فارقت فيه الصلة فارقه التعيين وخرج به ايضا
العلم الجنسي فان تعيينه مفيد بمشابهة ذي الاداة
تنبيه قد يعرض في العلم اشتراك كزيد مثلا تضعه
شخصا على ولدك واخر كذلك وهلم جرا فلا تعيين
حينئذ لتردده بين اشخاص كثيرة وهذا لا يرد على
المصنف لان المراد بالتعيين انما هو باعتبار وضع
واحد وهذه اوضاع متغيرة ص وجنسي ان دل بذاته
على ذي الماهية تارة وعلى الحاضر اخرى كاسامة
ش لما فرغ من تعيين العلم الشخصي اخذ في تعيين
العلم الجنسي وهو ما يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي
الاداة الجنسية كقولك اسامة اجرد من تعالة واشار الى
هذا بقوله دل على ذي الماهية او تعيين ذي الاداة

الحضورية كقولك هذا اسامة مقبلا واليه اشار بقوله
وعلى الحاضر اخرج بالعلم الجنسي حينئذ بمعنى اسم الجنس
المعرفة بالالف واللام فان قيل ما الفرق من حيث
المعنى بينه وبين اسم الجنس النكرة كاسد وهو الذي
يعبر عنه بالنكرة في عرف النحاة وبالمطلق في عرف
الاصوليين فالجواب ان اسدا ونحوه وضع ليدل على
شخص وذلك الشخص لا يمتنع ان يوجد منه امثال
فوضع على السباع في جملتها ووضع اسامة بمعنى
الاسدية المعقولية التي لا يمكن ان يوجد خارج الذهن
بل هي موجودة في النفس ولا يمكن ان يوجد منها اثنان
اصلا في الذهن ثم صار اسامة يقع على الاشخاص لوجود
ذلك المعنى الكلي في الاشخاص وقيل في العرف غير هذا
وهو ان اسم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية وعلم
الجنس موضوع لها من حيث حضورها الذهني وذكر
بعض شراح الالفية ان هذا هو التحقيق دون الاول
ويوافقه كلام جماعة من الاصوليين حيث عبروا بينهما
بذلك وزادوا انه اذا اريد به الفرد وهو حقيقة ما في
الفرد من الماهية وسمعت من بعض الاشياخ المحققين
رحمه الله ان التحقيق هو الاول لثلاثة اوجه احدها
ان الثاني يلزم عليه ان رجلا اذا استعمل في الشخص يكون
مجازا لانه مستعمل في غير ما وضع له ثانيها ان الاصل
عدم اعتبار الواضع الحضور الذهني في علم الجنس ثالثها
انه يلزم عليه ان رجلا ونحوه لا يستعمل في حقيقة الا

في القضايا الطبيعية اعني الغفيرة كقولك الرجل خير من
المراة والمن فوق الثاني ان يجيب عن الاول والاخير من
تلك الثلاثة من كلام الاصوليين السابق ح ومن العلم
الكنية واللقب ويوخر عن الاسم تابعا له مكملا
او منعوتا باضافته اليه اثر ثم لما اخر عن تمييز
نوعي العلم اخذ يذكر ما هو من اقسامه سواء كان
شخصيا او جنسيا وهو الكنية واللقب فالكنية
ما صدرت باب او ام كابي بكر وام كلثوم وابي المضاء
وام عريط واللقب ما اشعر برفعة في المسمى او ضعة
فيه كزين العابدين ودفة وقوله ويوخر عن
الاسم يريد به ان اللقب اذا اجتمع مع الاسم الخاص
اعني ما ليس بكنية ولا لقب من الاعلام كزيد وعمر فانه
يوخر عن الاسم وجوبا ويعلم من ذلك انه لا ترتيب بين
الكنية وبين الاسم ولا مرة في هاتين الحالتين بين المجردين
وغيرهما واما الحالة الاولى فاذا اخر اللقب عن الاسم
ولم يكونا مجردين فان كانا مركبين كعبد الله زين
العابدين او الاسم مركبا واللقب مجردا كعبد الله كرز
او بالعكس كمحمد زين العابدين امتنعت اضافة الاول
الى الثاني وجاز اتباعه له بدلا او عطف بيان وان كانا مجردين
كسعيد كرز فانه يجوز عند المصنف وجماعة من
المحققين ذلك ووجه اخر وهو اضافة الاول مراد به
المسمى الى الثاني مراد به الاسم ومن اوجب الاضافة في
مثل هذا اخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها فقد
رد عليه بان سيبويه انما اقتصر عليه لكونه على خلاف

الاصل فتوهم امتناعه فاراد ان ينص على جوازه ولا يلزم من
اقتصاره عليه عدم جواز غيره الذي هو الاصل **تنبيه**
كما يجوز الاتباع فيما ذكرنا يجوز القطع فيه بالرفع خبر
المبتدا محذوف او بالنصب مفعولا لفعل محذوف وسيم
يذكره في المتن اثناء. بما سياتي في التوابع وقوة كلامه
يقتضي ان من اقسام العلم الاسم الخاص فلم يحتج الى التصريح
بذلك ولو صرح به لحسن موقع قوله ويوخر عن الاسم
والضمير في قوله ويوخر عايد على اللقب **و** قوله ان اجردا
شرط لجواز الاضافة والله اعلم **ص** الثالث الاشارة وهي
ذا وذان في التذكير وذي وتي وتان في التانيث واولا
فيهما **ش** الباب الثالث من ابواب المعارف اسما. الاشارة
والاشارة الفاظها محصورة بالعد فلذلك استغنى
المصنف عن حدها وحدها في التسهيل بقوله ما وضع
لمسمى واشارة اليه والاشارة اما لمعرف مذكر او مونث
او لمثنى مذكر او مونث او لجمع مذكر او مونث فللمعرف
المذكر ذو وللمونث الفاظ كثيرة منها ذي وتي وللتثنية
المذكر ذان في الرفع وذين في الجر والنصب وللتثنية
المونث تان رفعا وتين جرا ونصبا ولم يبنوا ذين ذين
الالتباس وجمع المونث والمذكر اولا. فها وفيه
لغتان المد وهو لغة اهل الحجاز والقصر وهو لغة تميم
فالاقسام الوضعية خمسة والعقلية ستة **تنبيه**
قوله الثالث الاشارة اي اسما. الاشارة على حذف مضاف
ولذلك قال وهي الى اخره واقتصر في تثنية المذكر
والمونث على المرفوع ولم يذكر المنصوب والمجرور فيهما

للعلم

للعلم

بذلك مافيه ومذكر تشبيه كل مبرج معه ايثارا
للاختصار وقوله في التذكير ذا للمبرج المذكر وذان
للمثنى المذكر وقوله في التانيث اي ذه وتي للمبرج
المونث وتان للمثنى المونث و قوله واولا. بينهما اي
في التذكير والتانيث اوفي المذكر والمونث المفهومين
منهما ص وتلحقه في البعد كاف حرفية مجردة من
اللام مطلقا او مقرونة بها الا في المثنى وفي الجمع في
لغة من مده وهي الفصحى. وفيما سبقتها. التنبيه
ش يعني ان المشار اليه اذا كان بعيدا لحقت اسم الاشارة
كاف تدل على بعده سواء كان معها لام ام لا وهذا
منه تصريح بانه ليس للاشارة وله مرتبتان قربا وبعدا
وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور
على ان له ثلاث مراتب قربا وهي المجردة من اللام
والكاف وبعدا وهي المقرونة بهما ووسطا وهي التي
بالكاف وحدها و قوله حرفية يريد ان الكاف المذكورة
حرف وليست اسما وان كانت تتصرف تصرف الكاف
الاسمية من فتحها للمذكر وكسرها للمونث واتصالها
بميم والف للمثنى مطلقا وبميم جمع المذكر السالم وبنون
جمع المونث كذلك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن
والدليل على حرفية الكاف المذكورة انه ليس لها محل
من الاعراب اما الرفع والنصب فلانتفاء الرافع والناصب
واما الجر فلانه اما بالحرف ولا حرف او بالاضافة
واسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل الكسر وقوله

مطلقا يعني ان الكاف وحدها تدخل على جميع اسماء الاشارة وقد علمت ان اسماء الاشارة خمسة وان الكاف تنصرف على خمسة اوجه فيجتمع من ذلك خمسة وعشرون صورة خمسة في المفرد المذكر وقد ذكرناها وخمسة في المفرد المؤنث تقول ذاك تاك تاكما تاكم تاكن وخمسة في مثنا المذكر تقول ذانك تانك ذانكما ذانكم ذانكن وخمسة في مثنا المؤنث تقول تانك وتانك وتانكما وتانكم وتانكن وخمسة في الجمع تقول اولاءك اولائيك واولائكما واولائكم واولائكن وان اعتبرت المجرور والمنصوب ومعه الحاظ المؤنث ودخول اللام وعدمه تكثرت الصور وبما ذكرناه كفاية يقاس به غيره **و** قوله لا في المثنا يعني ان اللام لا تدخل مع الكاف على اسم الاشارة في ثلاث مسايل الاولى المثنا مطلقا اي سواء كان تثنية مذكر كذانك او مؤنث كتانك فلا يقال ذانلك ولا تانلك **المسئلة الثانية** الجمع في لغة من مد، وتفخم انها لغة اهل الحجاز وهي الفصيحة كما ذكره الشيخ فلا يقال اولابلك وتقول اولاك او اولالك اذا قصرت **المسئلة الثالثة** ما سبقه لها التنبيه كوهذا فلا يقال هنذالك والله اعلم **ص** الرابع الموصول **ش** الرابع من المعارف الموصول والمراد به الاسمي لانه المتبادر عند الاطلاق والظاهر ان اطلاقه على الحرفي مجاز بدليل لزوم التقييد ولم يسلم اطلاقه عليهما على السوا. بقرينة ذكره في المعارف

التي هي احد قسمي الاسم. ترجح ارادة الاسمي دون الحرفي
ولهذا احد، بما يختص بالاسمي حيث قال ص وهو ما افتقر
افتقار الوصل بجملة خبرية او ظرف او مجرور تامين
او وصف صريح والعايد او خلفه ش وهذا الحد يشمل
نوعي الاسمي اي النص والمشترك فان كلا منهما مفتقر
لما ذكر من الصلة والعايد فالصلة اما ان تكون جملة
او ظرفا او مجرورا او وصفة فان كانت جملة فسواء كانت
اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية فلا يصح الوصل
بالجملة الانشائية وان تكون معهودة حتى يتميز بها
الموصول عند المخاطب الا ان يكون ذلك في مقام التفخيم
فيحسن ان تكون مبهمة نحو بغشيهم من اليم ما غشيهم
وان كانت ظرفا او مجرورا فلا بد ان تكون تامة اي
مفيدة بان يحسن السكوت عليها نحو جاء الذي عندك
او الذي في الدار فخرج ما لا يكون كذلك ويجب ان
يكون متعلقهما فعلا محذوفا كاستقر ونحوه ولا
يجوز تقديره كمستقر ونحوه لكونه مفردا والصفة
لا بد ان تكون صريحة اي خالصة للوصفية وتختص
هذه بالالف واللام فالضارب والمضروب بخلاف ما غلبت
عليه الاسمية فلا يصح والراجع والصاحب ووصلها
بالفعل المضارع كقوله ما انت بالحكم الترضى حكومته
او بالظرف كقوله من لا يزال شاكرا على المعا
او بالجملة الاسمية كقوله من القوم الرسول الله فيهم
قليل او ضرورة واما العايد فهو ضمير مطابق للموصول

في الافراد والتثنية والجمع لتشتمل عليه الصلة المذكورة
غالبا وقد يقوم مقامه الظاهر وهو قليل وعليه حمل
سعاد التي اضناك حب سعادا واعرضها عنك استمر وزادا
اي اضناك حبها فاقام الظاهر مقام الضمير تنبيه
لابد من تاخر الصلة عن الموصول وان لا يفصل بينهما وبينه
فاصل فتقول ضربت سوطها الذي قام ابوه ولا يجوز ضربت
سوطها قام ابوه الذي ويوخذ ذلك من قوله هو ما
افتقر الى الوصل بجملة ولم يصرح المصنف باشتمال الصلة
على العايد لانه امر غالب فحاذكرنا لا لازم لان جملة
الصلة قد لا تشتمل على الضمير بل يكون المشتمل عليه
جملة اخرى معطوفة عليها بالفا، نحو قولك جاء الذي
يقوم زيد فيغضب بيقوم وزيد هو جملة الصلة ولم
يشتمل على الضمير بل المشتمل عليه جملة بيغضب اي
الضمير فيها عايد على الموصول وصرح في باب العطف
بذلك حيث قال القا، تختص بان تعطف ما يصح ان يكون
صلة على ما لا يصح ان يكون صلة اي لولا العطف المذكور
وبالعكس اي يعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة اي
لولا العطف المذكور ايضا كقولك جاء الذي يغضب فيقوم
زيد فان جملة يقوم زيد لا يصح كونها صلة لولا العطف
ص وهو الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما والاولا
والذين واللتي واللتين شر قد علمت ان الموصول الاسمي
قسمان نصر ومشترك بذكر الاول هنا والمراد به ما
وضع لمعنا واحد بالموضوع لمجرد المذكر الذي والمونث

التي وبينهما لغات اثبات الياء ساكنة ومشددة ،
مكسورة مطلقا او جارية بوجوه الاعراب وحذفها

سقط من هذه الصفحة ورقة هنا
فقد ورقة هنا
محله من غير علم

وقوله واي اي من الموصولات المشتركة اي وخالف في
ذلك ثعلب ورد عليه قول الشاعر يسلم على ايهم افضل
او على الذي بقوا بفضل ولا يعمل فيها الا مستقبل منتظم
خلافا للبصريين وقد قال الكسائي في جواب لمن سأله
لم لا يعمل فيها الماضي اي كذا خلقت وهذا جواب
امتناعي والجواب ان ايا مبهمة والماضي مبهم فيه
مناسبة لها بخلاف الماضي فلا ابهام فيه فتنافيا
كذا في اللباب وقد تقدم الكلام في اعرابها وبنائها
في الباب السابق وقوله وال اي من الموصولات المشتركة
ال في نحو الضارب اي في اسم الفاعل نحو الضرب فيمن
والمصدقات وفي نحو المضروب اي في اسم المفعول نحو
والسقف المرفوع وليس موصولا حرفيا لعود الضمير
عليها ولانها لا تؤول مع صلتها بمصدر ولا حرف تعريف
لانه لا يتقدم عليها معمول صلتها فلا تقول زيدا عمرا
الضارب تنبيه لم يذكر المصنف الشرط الاول في موصولية
ال اعني ان لا تكون للاشارة لتباين المعنيين فلا يصح
احدهما حيث يصح الاخر ص الخامس المحلا بال العهدية
كالغلامي ونحو فيها مصباح المصباح الاية او الجنسية
نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو لك الكتاب لا ريب
فيه ونحو وجعلنا من الماء كل شيء حي ش الباب الخامس
من ابواب المعارف المحلا بال اي المعرف بها ومذهب الخليل
ان حرف التعريف ال والهمزة اصلية وهي همزة قطع
وصلت لكثرة الاستعمال وكان يعبر عنها بال كهل

ولا يقول الالف واللام وسيبويه يوافقه على ان حرف
التعريف هو ال ولكن يخالفه في اصالة الهمزة ويقول
بزيادتها وهي عنده زايدة معتد بها في الوضع
هكذا نقل المذهبين الشيخ جمال الدين ابن مالك في
شرح التسهيل وقال ان مذهب الخليل اولا سلامته
من دعوى زيادة ونقل في شرح الكافية عن سيبويه
ايضا ان اللام وحدها هي المعرفة اذا علمت ذلك
فهي على قسمين عهدية وهي التي قصد مصحوبها
اما ذهنا كجاء القاضي او ذكرا نحو مصباح المصباح
وزجاجة الزجاجة ومنها ما عهد مصحوبها بالحضور
نحو اليوم اكمل لكم دينكم ونحو الفرطاس لمن سدد سهما
وجنسية وهي التي لم يقصد مصحوبها بوجه من
الوجوه السابقة وحينئذ اما ان تخلعها كل حقيقة
او مجازا او لا تخلعها اصلا فان خلعتها كل حقيقة
فهي لاستغراق الافراد نحو وخلق الانسان ضعيفا
ونحو ان الانسان لفي خسر وهي لشمول الافراد وان
خلعتها مجازا فهي لشمول خصايص الجنس مبالغة
نحو ذلك الكتاب اي هو كل كتاب في صفة المدح ومثله
انت الرجل علما اي انت كل رجل في هذه وان لم تخلعها
كل اصلا فهي لبيان الحقيقة نحو وجعلنا من الماء كل
شيء حي ويجب تبوتها في جاءني نعيم وبئيس
المظهر بن نحو نعم العبد وبئس مثل القوم ونعم ابن
اخت القوم **تنبيه** لما فرغ من تفسير المعرفة شرع

بتكلم

يتكلم على احكامها ومن احكامها وجوب ثبوتها ووجوب
حذفها فبدا بالكلام على ثبوتها وذلك في مسئلتين
المسئلة الاولى وهي ما ذكره في هذا الكلام فاعلا نعم
وبئس اذا كانا ظاهرين لا مضمرين فيجب اقترانهما
بال او اضافتهما الى مقترن بها او الى مضاف الى مقترن بها
ومثل للاول بنعم العبد وللثاني ببئس مثل القوم وللثالث
بنعم ابن اخت القوم ولما كان الفاعل في المثل الثلاثة
مرجع تعريفه الى ال على ما لا يخفى قال ويجب ثبوتها
في فاعلي نعم وبئس ومثل بالامثلة الثلاثة ص
فاما المضمر مستتر معبر بتمييز نحو نعم امرا هو رجلا
ومنه بئسما هي نثر كما ذكر فاعل نعم وبئس الظاهر
استغنى بالذكر فاعلها المضمر وان لم يكن من باب
الا في شيء ويجب ان يكون مفردا وان يستتر وجوبا
وان يفسر بتمييز نحو نعم امرا هو رجلا يا هذا تمييز
مفسر للضمير المستتر وجوبا في نعم رجلا زيد ونعم
رجلين ونعم رجالا الزيدون فيفاعل نعم في المثل
الثلاثة ضمير مفرد تقديره هو ومنه قوله تعالى
فنعما هي على احد الرايين المرجح عنده جزمه به
وعدم حكاية مقابله في ازما تمييز فتكون نكرة
واما على الراي الاخر وهو ان فاعل فتكون ما معرفة
تنبيه استغنى الشيخ باجراء الضمير بذكر الاستتار
لان المازني لا يستتر فيه الضمير الا اذا كان مفردا
ص وفي نعتي الاشارة مطلقا واي في النداء نحو

يا ايها الانسان ما هذا الكتاب وقد يقال يا ايها هذا
ش المسئلة الثانية مما يجب ثبوت الفيه نعت اسم
الاشارة مطلقا اي سواء كان في النداء نحو يا هذا الرجل
او في غيره نحو هذا الرجل فعل كذا نحو يا ايها الرجل
ويا ايها الانسان وقوله وقد يقال يشير به الى ان اياما قد
تنعت باسم الاشارة نحو يا ايها هذا الرجل يا اولاء هذا افعل
كذا وكما ينعت باسم الاشارة فكذلك ينعت بموصول
مبدوء بال نحو يا ايها الذي فعل كذا وانما وجب في نعت
اي ما ذكر لانها مبهمة ولانها وصلت في النداء ما فيها من
تنبيهان الاول قوله وقد يقال يا اولاء هذا يؤخذ منه
ان اسم الاشارة حيث وقع نعتا لاي لا يجب نعته بمعرف
بال وهو المرجح عند ابن مالك تبعا لابن عصفور وعليه
جل قول الشاعر: يا اولاء ان كلا زادكما الثاني
ما ذكره من وجوب ثبوت ال في نعت اسم الاشارة هو
فيما اذا كان في صلة لنداء ما فيه ال بان لا يستغنى عنه
اما اذا لم يكن كذا فيجوز حينئذ ان يستغنى عن
التابع ويقال يا هذا وان يتبع بالمضاف نحو يا هذا
اخا زيد والله اعلم ص ويجب حذفها في السعة
من المنادى الامن اسم الله تعالى والجملة المسماة بها ومن
المضاف الا ان كان كلمة معرفة بالحرف او مضافة
الى ما عرف بال ش لما فرغ مما يجب فيه ثبوت ال
شرع فيما يجب حذفها منه وذكر انها تحذف
في موضعين الموضع الاول المنادى والسبب في ذلك

طرابلسية

كراهية اجتماع تعريفين في كلمة واحدة فلا تقل يا الرجل
الا في ضرورة الشعر وعن ذلك احترز بقوله في السعة
اجتماع تعريفين ويستثنا اسم الله تعالى فيجوز فيه
حرف النداء وان كان مبدوا بال نحو يا الله وكان الاكثر
فيه حذف حرف النداء وتعويض الميم المشددة اخرا
نحو اللهم ولا يجمعون بين الميم وحرف النداء الا في ضرورة
ويستثنا ايضا الجملة المسمى بها اذا كانت مبدوة
بال نحو يا المنطلق زيد وبعضهم استثنا المبدو بال
من اسماء الاجناس المبدو بها نحو يا كليمي هيبة
والموصول المبدو بال نحو الذي والتي والجمهور على
خلافه الموضع الثاني مما يجب فيه حذف ال المضاف
ويستثنا موضعان تدخل فيهما ال عليه احدهما ان
يكون المضاف صفة مشبهة بالمرفوع اي مثناة او مجموعة
نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ثانيهما ان يكون
المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها وهو بالالف
واللام من ذلك ما هو مضاف الى ما هي فيه كالضارب
راس الرجل او مضاف الى ضمير ما هي فيه نحو الودائع
المستحقة صعبوا فحذفت ال في المستحقة لاضافته
الى المضاف الى ضمير ما هي فيه وهو الود **تنبيهات**
الاول انما يجرد المضاف في اغلب احواله عن الالف
واللام فتكون الاضافة كتحصيل الحاصل والى المنكر
تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص وزيادة
وهي التعيين الثاني لم يذكر في المتن اعتبار كون
المضاف اليه معمولا للمضاف فيخرج نحو مضارع

مصروب مضروب عمرو ومعلم تضيف فيه الصفة الى معمولها
ليخرج مثل ذلك الثالث اقتصر في المتن والشرح على
كون المضاف اليه بالالف واللام ولم يذكر ما اضيف الى
مضمرها او الى ضمير اما لانه في معنى ما ذكر او لغلبته
بالشبه ما ذكره ص السادس المضاف لمعرفة كغلامي
وغلام زيد شر السادس من المعارف المضاف لمعرفة
اي معرفة كانت ومثل بالمضاف الى الضمير كغلامي والى
العلم كغلام زيد وقد تقدم ان المضاف في رتبة المضاف
اليه وان المضاف الى الضمير في رتبة العلم وسيأتي في
باب الاضافة ان المضاف اذا كان صفة كمضافة الى
معمولها لم تفده الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كضارب
زيد ومعطي الدينار وانه اذا كان شديد التوغل في
الابهام كغير ومثل لا يتعرف ايضا فيخرج به عموم
قوله المضاف لمعرفة ص باب المرفوعات عشرة
شر لما ذكر فيما سبق الاعراب ومحاله اخذ يذكرها
تفصيلا وبدأ بالمرفوعات لكون المرفوعات عمدة
الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والمنصوب في الاصل
فضلة وان وقع التصب في بعض العمد تشبيها له
بالفضلات كاسم ان وخبر كان ونحوه والفضلة مؤخرة
عن العمدة والمجرورات في النصب والمحل فاخر عنها
شر بدأ من المرفوعات بالفاعل فالان عامله تعطي

ص احدها الفاعل
وهو ما قدم الفعل
او شبهه عليه
واسند اليه على
جهة قيامه به
او وقوعه منه كقام زيد
ومات بكر وضرب عمرو
ومختلف الوانه شر

المصنف مثل ذلك في تقديم المفعول وحره بقوله ما
الى اخره بقوله ما اي اسم فهو كالجنس وقوله فقدم
الفعل الى اخره كالفصل فخرج بقيد تقديم الفعل
او شبهه عليه المبتدا في نحو زيد قام وزيد قائم
لانه وان اسند الفعل او شبهه فيهما الى زيد لكنه
لم يقدم عليه فهو مبتدا لا فاعل وقوله واسند
اي الفعل او شبهه اليه اي الى الفاعل فخرج المفعول
من نحو ضربت زيدا وانا ضارب زيدا لانه حذف عليه
انه قدم عليه فعل او شبهه لكن لم يسند الفعل
او شبهه اليه وقوله على جهة قيامه به او وقوعه
منه فيه احتراز عن المفعول الذي لم يسم فاعله فانه
على جهة وقوعه عليه لا على جهة قيامه به او وقوعه
منه وفيه ايضا تنويع للفاعل الى نوعين نوع
يكون المسند وشبهه قائما به كقام زيد ومات
بكر ومنه مختلف الوانه ونوع يكون المسند وشبهه
واقعا منه كضرب عمرو ومنه زيد ضارب ابوه عمرا
والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
به والمصدر واسمه وافعل التفضيل وغير ذلك مما
يعمل عمل الفعل فان قيل يرد على هذا الحد المبتدا
في نحو قولك قائم زيد لان المسند قدم عليه
فالجواب هو موخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم
على الثاني نائبه وهو ما حذف فاعله واقيم هو
مقامه وغير عامله الى صريغة فعل او يفعل او مفعول

ش الثاني من المرجوعات نايب الفاعل وهذا جعله تلوه
في الترتيب وهو الذي يعبر عنه بالمفعول الذي لم يسم
فاعله واستحسن المصنف العبارة الاولى على الثانية
لوجهين الاول انه قد يكون غير مفعول من ظرف او
مصدر او مجرور الثاني صد والنيابة على ديناراً من قولك
اعطي زيد ديناراً وهو ليس بنايب انتهى وكلا
الوجهين معاينازع فيه وذلك لان المفعول الذي لم
يسم فاعله صار علماً بالغلبة في عرفهم على ما يقوم
مقام الفاعل من مفعول او غيره بحيث لو اطلق فيهم
منه ذلك ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره
فلينا مل وحده بقوله وهو ما الى اخره بقوله ما
كالجنس وقوله حذف فاعله يخرج المفعول الذي
ذكر فاعله ضربت زيداً وقوله وافيم هو مقامه
يخرج ما حذف فاعله ولم يقم مقامه كذكرهما من
قولك اعطي زيد درهماً فانه حذف فاعله لكنه
لم يقم مقامه ومقتضى قوله وغير عامله الى اخره
تتميم للحد والظاهر تمامه بدونه لان الغرض بيان
ماهية النايب وهو حاصل بدون ذلك وتغير الفعل
انما هو شرط لانا يبه وليس لنا ما ينوب عن الفاعل
بعد حذفه مع عدم تغيير الفعل له حتى يحتاج عنه
فاذا لا حاجة اليه لا لذا خل ولا للخارج لان النايب
لا يكون فعله الا محذوف بقيد من زيد ايضاح اذا
علمت ذلك فحذف الفاعل فقد يكون للجهل به

طسروز

كسر والمتاع او لغرض لفظي كصحح النظم او معنوي وهو
الحزء عليه او تعظيمه او تحقيره والتغيير الحاصل في الفعل
بعد حذف الفاعل يكون في الماضي بضم اوله وكسر ما
قبل اخره فيه فيدخل في ذلك الثلاثي المجرد والمزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه نحو فعل كضرب وافعل
كاخرج وافتعل كاقتدر واستفعل كاستخرج
وفعل كعلم وفوعل كقوبل وفعلل كدحرج ويفعلل
كيدحرج وبه يكون في المضارع بضم اوله وفتح ما
قبل اخره فيدخل فيه ما كان من الثلاثي المجرد كيضرب
والمزيد كيقتدر ويستخرج والرباعي المجرد كيدحرج
وامثال ذلك واشار الى نوعي التغيير المذكور بقوله
الى طريقة بفعل او يفعل بحسبه فان كان ماضيا فضم
اوله وفتح ما قبل اخره كبفعل وخص الثلاثي بالذكر
لكونه اصلا وقوله او مفعول يعني به ان رافع النايب
كما يكون فعلا كذلك يكون شبيه الفعل كمفعول
ولفظ مفعول في قوله او مفعول مقطوع على فعل بغير
شبه الفعل الذي هو العامل في النايب الى طريقة مفعول
يعني ذلك ما كان من الثلاثي المجرد كمفعول وما كان
من المزيد كمستخرج وما كان من الرباعي كمدحرج
او المزيد كمتدحرج والله اعلم ص وهو المفعول
به نحو وقضي الامر فان وقع بالمصدر نحو فاذا نفخ
في الصور نفخة واحدة بمعنى عجل له من اخيه شيء
او الظرف نحو صيم رمضان وجلس امامك والمجرور

نحو غير المغضوب عليهم ومنه لا يوخذ منها شئ او النايب
عن الفاعل بالاصالة هو المفعول به نحو وقضي الامر
فان اصله قضي الله الامر وانيب المفعول الذي هو الامر
عن الفاعل بعد حذفه في رفعه بعد ان كان منصوبا
وعمدته بعد ان كان فضلة واستحقاق الاتصال بالفعل
بعد ان كان حقه الانفصال منه وتانيث الفعل ان
كان المفعول به انيب عن الفاعل احد هذه المذكورات
اعني المصدر المختص نحو ضرب ضربة في الصور بغتة
واحدة اذ المصدر فيها مختص ونحو من عفي له
من اخيه شئ لان تنكيرها كما قال المصنف يدل على
له عفوا ما من جهة اخيه او ظرف الزمان نحو صيم
رمضان او المكان نحو جلس امامك والجار والمجرور
مثاله بقوله تعالى غير المغضوب عليهم فعليهم
هو النايب عن الفاعل ومنه لا يوخذ منها ما ليس
نايب عن الفاعل مرفوع يوخذ واما قال الشيخ ومنه
لان هذه الاعراب خلاف المتبادر الى الفهم من ظاهر
الاية اذ ظاهرها يقتضي ان يكون النايب ضميرا
مستترا في يوخذ وهو ايضا صحيح ان اول يوخذ
يفعل ولاجل هذا عدل عنه المصنف تنبيهات
الاول قوله بقيد صريح في انه لا يشوب بعض الاشياء
مع وجود المفعول به وهو مذهب جمهور البصريين
ومذهب الاخفش والكوفيين جواز ذلك مطلقا
ونقل عن الاخفش ايضا انه انما يجوز ذلك اذا تقدم

النايب

النائب وزجح ابن مالك مذهب الكوفيين قال بعورود
السماع بذلك كقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا
يكسبون وغير ذلك الثاني قوله بالمصدر او الظرف
او المجرور انه لا اولوية لشيء منها على غيره وقال
بعضهم المجرور اولا ونقل عن الشيخ ابي حيان اولوية
ظرف المكان الثالث استغنينا بما ذكره من
امتناع هذه الاشياء عن ذكر شروطها فيشترط
في كل من المصدر والظرف الاختصاص والتصرف
وان يكون ملفوظا به وفي المجرور ان لا يلزم الحرف
الجار وحدها واحدا في الاستعمال كمنذ ورب
والكاف وما خصر بقسم او استثناء فلا ينوب شيء
من ذلك كما لا تنوب الظروف غير المتصرفة ص
ولا يحذف بل يستمران ش لما فرغ من ذكر
حد الفاعل ونائبه شرع يبين احكاما اشتركا
فيها فالاول منها انه لا يجوز حذف واحد
منهما لانهما عمدتان والعمدة لا يجوز حذفها
وخالف في هذا الحكم بعض النحويين فجوز حذفهما
متمسكا في الفاعل بظواهر وردت وقياسا للنائب
عليه فمما تمسك به في حذف الفاعل قوله عليه
الصلاة والسلام لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن
ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن وليس ذلك
مرادا بل المراد ان الشارب للخمر لا يباشر شربها
وهو مومن كما ان الزاني لا يباشر الزنى وهو مومن

وجعل الجمهور فاعل يشرب ضميرا مستترا فيه عائد
على الشارب المفهوم من الشرب مثل اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل المفهوم من اعدلوا والضمير يشير
قول المصنف بل يستتران ص ويجب عامل هما
جوازا نحو زيد كمن قال من قام او من ضرب ووجوبا
نحو اذا السما انشقت واذا ت ربها وحقت
واذا الارض مدت ش الحكم الثاني مما اشترك فيه
الفاعل ونائبه ان عامل هما قد يجب لقرينة تدل
عليه وذلك على قسمين جائز وواجب فالجائز كان
يقع جوابا لسؤال نحو هل قرا احد وهل قام احد
وهل ضرب احد فتقول زيد اي قرا زيد وقام زيد
وضرب زيد وقوله زيد كمن قال من قام او من ضرب
ذكره مثالا لما حذف عامله منهما قرا زيد في جواب
من قام فاعل وفي جواب من ضرب فاعل نائب عن
الفاعل او ضرب زيد وكذا مثل ابن الحاجب والظاهر
في مثل هذا المثال ان زيدا مبتدا لا فاعل والتقدير
زيد القائم وزيد المضروب ليطابق السؤال الجواب
اذ السؤال جملة اسمية فليكن الجواب كذلك
بالنسبة حينئذ ان تقدر السؤال هل قرا احد
ليطابقه في السؤال قرا زيد فيكونان فعليتين
كما قررنا والواجب ما فسر فعل اسند الى ضمير
الفاعل او نائبه مثال الاول بقوله اذا السما انشقت
فانشقت مفسر للفعل المحذوف والتقدير اذا

انشقت

انشقت السما. انشقت ومثال الثاني واذا الارض مدت
والتقدير اذا مدت الارض مدت ولا يجوز فيهما
اظهار هذا العامل لامتناع اجتماع العوض والمعوض
منه ص ولا يكونان جملة وخبر وتبين لكم كيف
فعلنا بهم فعلى اضمار التبيين وخوف اذا قيل ان وعد
الله حق فعلى الاسناد اللفظي ش الحكم الثالث مما
اشترك فيه الفاعل ونائبه ان كلا منهما لا يكون
جملة بل مفردا فان جا. ما ظاهره ان الفاعل او نائبه
فيه جملة. فمن الاول قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا
بهم فان ظاهره ان جملة كيف فعلنا بهم فاعل تبين
وتاويله من وجهين الاول ان الفاعل ضمير يعود
على مصدر مفهوم من الفعل المذكور وتقديره وتبين
لكم هو اي التبيين والى هذا اشار المصنف بقوله على
اضمار التبيين الثاني انه ضمير يعود على معلوم من
سياق الكلام اي وتبين لكم هو اي حالهم ومعانيهم
ان الجملة نائبة فيه عن الفاعل قوله تعالى واذا قيل
ان وعد الله حق فان ظاهره ان جملة ان وعد الله
حق نائبة عن الفاعل و جوابه انه ليس من الاسناد
المعنوي الذي الكلام فيه وانما هو من الاسناد
اللفظي والاسناد اللفظي يجري في جميع الالفاظ
ص ويونث فعلهما لتانيثهما وجوبا نحو الشمس
طلعت وقامت هند او الهند او الهندات
وجوازا اجماعي نحو طلعت الشمس ومنه

فامت الرجال او النساء او الهندات وحضرت القاضي امراة
ومثل فامت النساء نعمت المراة هند ومرجوحا في
نحو ما قام الا هند وقيل ضرورة الحكم الرابع مما
اشتركا فيه تانيث الفعل بتاء التانيث الساكنة
في اخر الماضي وبتاء المضارعة في اول المضارع لاجل
تانيثهما وهو ان يكون واجبا اوراجحا اومرجوحا
القسم الاول الواجب وهو في مسئلتين الاولى ان يكون
الفاعل او نائبه ضمير مونث سواء كان تانيث
مفسره حقيقيا نحو هند قامت او تقوم وهند
ضربت او تضرب او مجازيا نحو الشمس طلعت او تطلع
واطلعت او تطلع والى هذا اشار المصنف بقوله في نحو
الشمس طلعت الثانية ان يكون حقيقي التانيث
متصلا بالفعل نحو فامت هند او تقوم هند وضربت
هند او تضرب هند والى هذا اشار بقوله فامت هند
والتزمت التاء في فعل المثنى والمجموع المونث الزيد
واحد حقيقي التانيث نحو فامت الهندان والهندات
لسلامة نظم واحده وهو ما اشار اليه المصنف رحمه
الله حيث مثل للمسئلة الثانية من مسئلتي وجوب
التانيث بقوله وفامت هند والهندان والهندات
القسم الثاني الراجح التانيث وهو ايضا في مسئلتين
المسئلة الاولى ان يكون الفاعل مجازي التانيث نحو
طلعت الشمس او تطلع الشمس واطلعت الشمس
او تطلع الشمس والى هذه المسئلة اشار بقوله

نحو

في نحو طلعت الشمس ومن حضر الصيغة الدالة على
الجمع سواء كانت صيغة جمع تكسير للمذكر كالرجال
او المؤنث كالهنود او اسم جمع كالنساء او اسم جنس
كلبن او جمع تصحيح كمسلمين فيه بنا الواجب كبنوف
فانه يجوز تانيث الفعل باعتبار الجماعة وتذكيره
باعتبار الجمع واما جمع المذكر السالم فيه بنا الواجب
يتعين فيه التذكير لاجل سلامة نظم الواجب
وتبرك قال الشيخ ومنه الى اخره وسكت عنه
المسئلة الثالثة ان يكون منفصلا من فعله بفاصل
غير الا فانه لا يجب فيه تانيث الفعل وان كان حقيقي
التانيث واشار المصنف الى هذه المسئلة بقوله حضر
القاضي امراة فيجوز ترك التانيث فيه للفصل بين
الفعل وفاعله بالمفعول الذي هو القاضي و قوله
مثل قامت النساء نعمت المراة هند او ان فاعل نعم
وان كان حقيقي التانيث كنعمت المراة هند و مع
معناه فاعل بئس كبئست المراة هند يعطى حكم
جمع التكسير وما الحق به في سقوط التاء وثبوتها
من فعله فتقول نعم المراة هند ونعمت المراة
هند وبئست المراة هند وبئس المراة هند وان
كان الفاعل حقيقي التانيث لان الجنس مقصود بفاعل
نعم وبئس على سبيل المبالغة في المدح والذم القسم
الثالث المرجوح التانيث وهو ان يكون الفاعل
مفصولا من فعله بغير ما تقدم الا هند لان مع

الفعل بالا يكون الفعل مسندا في المعنى الى مذكر
جعل على المعنا غالبا وترك التانيث وقد يونث قليلا
نظرا الى اللفظ نحو ما قامت الا هند وقيل التانيث
لا يجوز وان ورد منه من كلام العرب شئ حمل على
الضرورة والله اعلم ص ولا تلحقه علامة تثنية
ولا جمع وشذ نحو اكلوني البراغيث شرح الحكم الخامس
مما اشترك فيه الفاعل ونائبه ان الفعل المسند
الى واحد منهما لا تلحقه علامة تثنية ان كان
مثنا نحو ضرب الزيدان عمرا وضرب الزيدان ولا
علامة جمع ان كان مجموعا نحو قام الزيدون وقام
الرجال وضرب الزيدون والرجال ونحو قامت الهند ان
ومن العرب من يلحق بالفعل مع الاثنين العلامة ومع الجمع
المذكر واوا ومع جمع المونث نونا. مما جاء من
ذلك مما اتصلت به الالف قوله ابيتا عيناك
عندك القطا ومما اتصلت به الواو قوله يلومونني في اشتراء النخيل اهلي
ومما اتصلت به النون قوله تنتج الربيع محاسنا
الفحلها غر السحاب واختلفت النحويون في
ذلك ونحوه فمن قايل ان هذه الواحق حروف دالة
على تثنية الفاعل وجمعه كما الحقت تا التانيث
دالة على تانيثه ومن قايل انها ضماير وانها الفاعل
والمرفوع بعدها اما مبتدا موخرا واما بدل
منها وهذا الثاني ضعيف لان ايمة اللغة والنحو

نقلوا

نقلوا ان اتصال هذه الاحرف بهذه الافعال لغة لقوم
معينين من العرب وهم طيء وغيرهم تقديم الخبر
او لابد ال من الضمير سابق عند قبل الجميع وان
ادوا الى الاخبار قبل الذكر فان قيل فلم كان
الصحيح الدلالة على تانيث الفاعل وعدم الدلالة
على تثنيته وجمعه وما الفرق فالجواب ان
تثنية الفاعل وجمعه يعلمان من لفظه وتانيثه
قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التانيث
تنبيه يوخذ من قوله وشذ الى اخره ان هذه
اللواحق للافعال على هذه اللغة حروف دالة
بها على التثنية والجمع اذ لو كانت ضمائر وكانت
الظواهر بعدها ابدا الا او مبتدءات لما صح
الحكم على ذلك بالشذوذ والخروج عن غالب
اللغات كما تقدم من ان تقديم الخبر على المبتدا
والابد ال لا يختصان باحد والله اعلم ص
الثالث المبتدا وهو المجرد عن العوامل اللفظية
مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به ش الثالث
من المرفوعات المبتدا وهو قسمان مبتدا
له خبر وهو الاكثر ومبتدا ليس له خبر البتة
وانما تكلم به وبما عمله الكلام على ما سنبين
ولاجل كونه قسمين اتى المصنف في حده له
باو الدالة على التقسيم فيه وكان حده هذا في
قوة حدين وكانه قال القسم الاول هو المجرد

الى اخره والقسم الثاني هو الوصف الى اخره فقوله
المجرد من العوامل اللفظية اي النواسخ للابتداء التي
هي ان وكان وكاد وظن وما واخواتها فاعل منها
وغير النواسخ وسنوضح ذلك عند شرح الامثلة وقوله
مخبر عنه يخرج الاسماء التي لم تركب فانه يصدق عليها
انها مجردة عن العوامل اللفظية فبذكر الاخبار
خرجت وقوله او وصف الى اخره اشار الى القسم الثاني
يعني ان المبتدا يكون مجردا عن العوامل اللفظية
وهو وصف رافع والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة ومرفوع الظاهر
كقولك افايم الزيدان او الزيدون فقولك بعد ذكر
الزيدين افايم لهما وبالمكتفا به فاعله الذي
تمت به معه الفايدة فان المرفوع بالوصف في
هذا المثال هو المبتدا والوصف خبره ص فالاول
كزيد فايم وان تصوموا خير لكم وهل من خالق
غير الله والثاني وشرطه تقدم نفي او استفهام
كما فايم الزيدان وما مضروب العمران ش
ذكر في هذا الكلام امثلة قسمي المبتدا فمثل
للقسم الاول بثلاثة امثلة الاول زيد فايم
وهو مثال للاسم الصريح والثاني نحو وان تصوموا
خير لكم وهو مثال للمصدر المؤول والمبتدا في المثالين مجرد
عن العوامل اللفظية والثالث نحو هل من خالق
غير الله وهذا مثال لما هو بمنزلة المجرد من

العوامل

العوامل اللفظية وان لم يكن في اللفظ مجرد الان
وجود الحرف الزايد وهو من في المثال المذكور
كلا وجود و قوله والثاني نحو افايم الى اخره
ذكر له مثالين وبصل بجملة اعتراضية اما دخلها
شرط المبتدا في القسم الثاني وهو ان يتقدمه نفي
اما بحرف نحو ما مضروب العمران وهو مثال المصنف
او بفعل نحو ليس في البكران او باسم نحو غير فايم
زيد او استفهام اما بحرف نحو افايم الزيدان
وهو ما مثل به المصنف او باسم نحو كيف فايم
العمران تنبيهات الاول جعلهم نحو هل من
خالق غير الله من المبتدا وقولهم انه بمنزلة
المجرد يدل على ان المراد بالعوامل اللفظية
اعم من النواسخ كما قدمنا وهو الظاهر كما
قال بعض المحققين خلافا لمن قصره على النواسخ
وتصريح المصنف انه من القسم الاول من قسمي المبتدا
هو احد الوجهين في اعرابه وعليه فالخبر اما
غير الله واما محذوف اي لكم او للاشياء وغير صفة
وثانيهما انه من القسم الثاني وغير الله هو فاعله
والله اعلم الثاني احترز باللفظية عن العامل
المعنوي وهو الابتداء الذي هو التجرد للاسناد
فان الصحيح انه العامل في المبتدا الثالث قوله
او وصف صريح في انه لا خبر له البتة كما قدمنا
لانه جعله في مقابلة المخبر عنه واما كان هذا

النوع من المبتدا الاخبر له اصلا لانه في المعنى كالفعل
والفعل لا خبر له وانما قلنا انه في المعنى كالفعل لانه قصد
به ما يقصد بالفعل اذ قيل اينقوم الزيدان **الرابع**
جزمه باشتراط تقدم النفي او الاستفهام هو
مذهب جمهور البصريين ومذهب الاخفش
والكوفيين انه لا يشترط ذلك واستدلوا عليه
بما لا تقوم به الحجة والله اعلم **ص** ولا يبتدا بنكرة
الا ان عمت نحو ما رجل في الدار او خصت نحو رجل
صالح جاءني وعليهما نحو ولعبد مومن خير **ش**
لما فرغ من الكلام على تعريف المبتدا اخذ يذكر
ما هو كالشرط له فقال انه لا يكون نكرة غير
مفيدة وذلك لان الغرض من الاخبار الافادة واذا
كان المبتدا نكرة غير معلومة امتنع الحكم عليها
لعدم الفايدة في الاخبار عنها وفي تجريد الاخبار
عن النكرة يصح الابتدا بها حينئذ وذلك في
مواضع متعددة ضابطها حصول الفايدة فما
علمت الا ان النحويين حاولوا تفصيل تلك المواضع
وتعيينها فاوردوا لذلك صورا وذكر بعضهم ان ما
اوردوه من ذلك يرجع الى شيئين لا غير وهما
التعميم والتخصيص وظاهر كلام المصنف
في المتن اعتماد ذلك لقوله ان عمت او خصت
وفي الشرح تضعيفه لتعبيره فيه بزعم ومثل
للعموم بقوله ما رجل في الدار لان النكرة في سياق

النفي

النفي تعم ومثل للخصوص برجل صالح جاءني لان الوصف
يخصص الموصوف النكرة فتحصل به فايدة ليست للرجل
الذي يوصف وقوله وعليهما والعبد مومن خير
اي ان الابتداء في هذه الاية يفيد سوغه التخصيص
بالوصف بمومن والتعميم في كل عبد مومن لان
الغرض المستفاد منها الحكم بخيرية كل فرد من
افراد المومنين او كل عبد اتصف بالايمان فهو
خير من مشرك وهذا يخالف قولك رجل صالح جاءني
فان الغرض المستفاد منه الحكم بمجيء شخص ما هو
موصوف بالصلاح فلا عموم فيه وقال في شرح الزوايد
قوله وعليهما اي وعلى الحصار المسوغات في التخصيص
والتعميم ورجوع الصور كلها اليهما هي الابتداء
بالنكرة في الاية لما في ذلك من التخصيص بالوصف
انتهى. وبعد ان عرفت ما قررناه لا يخفى عليك
ما فيه والله اعلم ص الرابع الخبر وهو ما تحصل
به الفايدة مع مبتدا غير الوصف المذكور ولا
يكون زمانا والمبتدا اسم ذات ونحو الليلة الهلال
مؤول شر لما عرض من المبتدا وصفوبيني خبره
وهو رابع المرفوعات وحده بقوله ما تحصل به
الفايدة كالجنس يدخل فيه مع الخبر الفاعل بقسميه
اي مرفوع الفعل ومرفوع الوصف و قوله مع مبتدا
في الفعل يخرج به مرفوع الفعل فانه ليس مع المبتدا،
و قوله غير الوصف يخرج مرفوع الوصف فانه ليس

بخبر وان كان مع مبتدا ذلك المبتدا هو الوصف بل هو
فاعل و قوله ولا يكون الى اخره بين به ان الخبر يمتنع
ان يكون اسم زمان في صورة واحدة وهي ان يكون
المبتدا اسم ذات كزيد وعمرو فلا يقال زيد اليوم
ولا عمرو غدا والسفر غدا فلا يمتنع وهذا بخلاف
اسم المكان فانه يخبر به عن الذات نحو زيد امامك
وعن المعنا نحو العلم عندك و قوله ونحو الهلال الليلة
متاول يشير به الى انه اذا ورد من كلامهم ما ظاهره
انه خبر فيه عن الذات باسم الزمان نحو الهلال الليلة
وقولهم الفيسر اليوم خمر وغدا امر يقول اوقاتا وبله
ان يقدر اسم مضاف مضافا الى اسم الذات ويكون ذلك
المقدر هو المبتدا في الحقيقة كرؤية الهلال
الليلة وشرب الخمر اليوم فيرجع الى الاخبار عن اسم
المعنا بالتاويل هذا مذهب البصريين وذهب ابن
مالك تبعا لطائفة الى ان نحو الهلال الليلة لا يقدر
فيه مضاف لان الهلال يشبه اسم المعنا من جهة انه
يحدث في وقت دون آخر فيجوز الاخبار بنفسه
بالزمان تنبيه افهم كلامه حيث اقتصر على منع
هذه الصورة بقط صحة الاخبار فيما عدا ذلك فيجوز
ان يكون الخبر مفردا جامدا كهذا زيد ومشتقا
كزيد قايم وشبيه بالمشتق كزيد اسد اي شجاع
وان يكون جملة اسمية كزيد ابوه قايم وفعلية
كزيد قام ابوه وجارا ومجرورا كزيد في الدار

و حذف

وظرف مكان كزيد امامك وهي اسم الذات والعلم
عندك هي اسم المعنا وظرف الزمان اذا كان المبتدا
اسم معنا نحو الرحيل غدا ص الخامس اسم كان
واخواتها وهي امسى واصبح واضحى وظل وبات وصار
وليس مطلقا وتالية لنفي او شبهه زال ما فتى يزال
وبرح وفتى وانفك وحلة ما الوقتية دام نحو ما
دمت حيا شرح خامس المرفوعات ما رفعته
كان واخواتها تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها
ونسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين
واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لهذه الافعال
عملا الا في الخبر لان الاسم يتغير عما كان عليه ويحمل
للبصريين امران الاول ان كل فعل يرفع وقد ينصب
وقد لا ينصب واما انه ينصب ولا يرفع فلا والثاني
اتصاله بها اذا كان ضميرا نحو كانوا هم الظالمين والضمير
بالاستقراء لا يتصل الا بعامله وهذه الثلاثة عشر
ثلاثة اقسام قسم يعمل هذا العمل من غير شرط واليه
اشار بقوله مطلقا وهو الثمانية الاول منها وقسم
لا يعمله الا بشرط ان يتقدمه نفي او نهي او دعاء واليه
اشار بقوله وتالية لنفي او شبهه فاراد بشبهه
النهي والدعاء وهي الاربعة التالية للثمانية
المذكورة زال ما فتى يزال لا ما ضي بزال ولا ما ضي يزيل
ما نهما فعلان تامان والاول منهما قاصر والثاني
متعد الى واحد وبرح وفتى وانفك بالنفي نحو

ولا يزالون مختلفين والنهي نحو قول الشاعر
صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت والدعاء نحو
ولا زال منهلا بجرعائك القطر الشرط الثالث ما يعمل
هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية واليه
اشار بقوله وصلة ما الوقتية دام نحو ما دمت حيا
او مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها
تقدر بالمصدر وهو الدوام وظرفية لانها تقدر بالظرف
وهو المدة تنبيه لم يصرح المصنف في ما الداخلة
على دام باعتبار كونها مصدرية ولعله احال على
المثال وراى ان الوقتية يلزمها ان تكون مصدرية
والله اعلم ص ويجب حذف كان وحدها بعد
اما في نحو اما انت ذا نفر ش لما كانت كان في هذا
الباب اختصت عن اخواتها بامور منها وجوب
حذفها وحدها او مع فاعلها اسمها وخبرها وهذا
هو مذهب الجمهور خلافا للمبرد فانه جوز ذكرها
وذلك في نحو اما انت ذا نفر واصله افتخرت على ان
كنت ذا نفر ثم قدمت العلة على المعلول لافادة
الاختصار وقيل لان كنت ذا نفر ثم حذفت لام العلة
للاختصار ثم حذفت كان للاختصار ايضا وقيل ان انت
ذا نفر ثم زيدت ما للتعويض من كان المحذوفة
وادغمت فيها النون لما بينهما من التقارب فصار
اما انت ذا نفر فان قيل حذف كان بعد اما لا يصح
لان ما كما علمت انما زيدت للتعويض من كان

المحذوفة

المحذوفة والادغام مرتب على زيادتها وقد توجد
اما الا بعد حذف فكان فكيف يصح ان يقال تحذف
بعدا اما **فالجواب** المراد انه اذا وجد هذا التركيب
وجب الحكم على كان بانها محذوفة وان موضعها بعد
اما اي بعد ان المدغمة في ما وقيل انت بتامل
فان قيل ظاهر قوله في نحو اما انت خيرا ان خبرها
مختص بضمير المخاطب وانه لا يكون مع ضمير المتكلم
ولا مع الظاهر فلا يقال اما انا ذاهبا واما زيد قائما
فالجواب انه انما خص ضمير المخاطب بالذكر لكونه
لم يسمع من العرب حذفها الا معه واما مع غيره
فانه مقيس وقد مثل سيبويه في الكتاب باما
زيد ذاهبا **فان قيل** لم كان الحذف هنا واجبا
وفيما سياتي جايزا **فالجواب** لانهم عوضوا منها
هنا ما وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض ص
ويجوز حذفها مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين
ش ومن الامور التي اختصت كان بها جواز حذفها
مع اسمها وابقاء خبرها وذلك كثير بعد ان ولو
الشرطيتين قليل بعد غيرهما مثال ان قولك ائتني
مسرعا ان راكبا وان ماشيا وقولهم الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وفي هذا ونحوه
اربعة اوجه افواها نصب الاول ورفع الثاني
واضعفها عكسه ورفعهما ونصبهما متوسطان
وانما قوي الاول لان فيه حذف كان مع اسمها وحذف

المبتدا بعد فا الجزا، وكلاهما كثير في كلامهم وانما
ضعف الثاني لان فيه حذف كان مع خبرها وابقا، اسمها
وحذف الناصب بعد الفا، وكلاهما قليل وانما توسط
الوجهان الاخيران لاشتمال كل منهما على احد القبيلين
واحد الكثيرين ومثال الواو التمر ولو خاطبنا من حربك
وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده
ضاق عنها السهل والجبل ومثال حذفها بدون ان
ولو قولهم من لك شولا، فذره سبيوية من لك
ان يخانك شولا، وظاهر كلام المصنف في الشرح
تقييد جواز حذفها مع اسمها بان ولو فانه قال
وشرطها ان يتقدمها ان ولو وقد علمت انه لا يمتنع
حذفها بعد غير ان ولو ولكنه قليل تنبيه
تحذف كان مع خبرها ويبقى اسمها وهو ضعيف
كما تقدم وتحذف مع اسمها وخبرها وذلك بعد
اما في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل
غيره مما هو حزم من كان ولا التي النافية للخبر المحذوف
وحذف نون مضارع المجزوم الا قبل ساكن
او ضمير متصل تتمة ومن الامور التي اختصت
بها كان ان نون مضارعها يجوز جزمها ولكن
بشروط احدها ان يكون المضارع مجزوما فلا تحذف
من المرفوع والمنصوب ثانيها ان يكون جزمه
بالسكون لا بالحذف فلا تحذف مع جزمه بحذف
الاخر ثالثها ان لا يتصل اخرها بضمير نصب فلا

تحذف

يكنه
تحذف من نحو ان يكن هو فلن تسلط عليه وابعدها
ان لا تتصل بساكن فلا تحذف من نحو لم يكن الله ليغفر
لهم وخالف في هذا الشرط يونس متمسكا بنحو
قوله، فان لم تك المرء ات ابكت وسامة، فقد
ابكت المرء ات جبهة ضيغم، فحذفت مع اتصال
اخرها بساكن وحمله الجماعة على الضرورة قال ابن
مالك رحمه الله وبقوله اقول لانه ليس بضرورة اذ
كان يمكنه ان يقول فان تكن المرء ات ابكت وسامة
قلت وفيه نظر لان المرء ات لا تتصف باضعاف شيء
فلا يصح ان يراد هذا والله اعلم تنبيهان الاول
لا فرق في هذا الحكم بين النافية والناهية ومن
الحذف في الناهية قوله تعالى وان تك حسنة يضاعفها
الثاني اطلق المصنف في المتن والشرح الجزم ولم
يقيده بالسكون ولا بد منه لكنه ترك التقييد
لان الجزم بالسكون هو الاصل وهو المتبادر عند
الاطلاق ص السادس اسم افعال المقاربة وهي
كاد وكرب واوشك كذا الخبر وعسى واخلولق
وحر الترجيه وطفق وعلق وانشا واخذ وجعل
وهب وهلهل للشروع فيه ش الباب السادس
من المرفوعات اسم هذه الافعال وتسميتها
افعال المقاربة مجاز من باب تسمية الشيء باسم
جزئه تغليبا كتسميتهم الكلام كلمة وذلك
لانها ثلاثة اقسام قسم يدل على قرب الخبر

وهو الثالثة الاول وقسم يدل على ترجي الخبر وهو الثالثة
التي تليه وقسم يدل على الشروع فيه وهو بقية الافعال
المذكورة وكلها مشتركة في رفع الاسم ونصب الخبر
كان وانما جعل لها باب على الانفراد لما اشترط في
خبرها زيادة على خبر كان مما سيأتي بيانه في المنصوبات
ان شاء الله تعالى ص السابع اسم ما حمل على ليس وهو
اربعة لات في لغة الجميع ولا تعمل الا في الحين بكثرة
او الساعة او الاوان بقلة ولا يجمع بين جزئيها
والاكثر كون المحذوف اسمها نحو ولات حين مناص
ش السابع من المرفوعات اسم هذه الاحرف الاربعة
التي حملت على ليس فعملت عملها وانما عملت عملها
لمشابهتها لها في نفي الحال غالبا ومنها لات واصلها
لا ثم زيدت التاء لتانيث اللفظ والمبالغة في معناه
قال في التوضيح وعملها اجماع من العرب وهو معنى
قوله هنا في لغة الجميع ويشترط له شرطان الاول
ان يكون معمولاها اسمي زمان وذكر المصنف
الاكثر ان يكون ذلك الزمان لفظ الحين ويقل
كونه الساعة والاوان وهذا منه كالمتوسط
في المسئلة فان سيبويه رحمه الله نص على انها
لا تعمل الا في الحين فاخذ بعضهم بظاهره وقصر
عملها على لفظ الحين وقال بعضهم المراد اسما
الزمان مطلقا وهو ظاهر عبارة ابن مالك في التسهيل
حيث قال ويختص بالحين او مرادفه الثاني

من الشرطين ان لا يجتمع جزاها او اسمها وخبرها
في الكلام بل يجب حذف احدهما ويكثر حذف اسمها
وابقاء خبرها كقوله تعالى ولات حين مناص بنصب
حين ص وما ولا النافيتان في لغة اهل الحجاز وان
النافية في لغة اهل العالية وشرط اعمالهن بقي الخبر
وتاخيره وان لا يليهن معمولة وليس ظرفا ولا مجرورا
وتنكير معمولي لا وان لا يقترن اسم ما بان الزايدة
كقوله هذا بشرا ولا زعم ما قضا الله وافيا وان
ذلك نافعك ولا ضارك ش ذكر في هذا الكلام
بقية الاحرف العاملة عمل ليس وهي ثلاثة ما ولا
النافيتان في لغة الحجازيين وان النافية ايضا في
لغة اهل العالية ولما اشتركت هذه الثلاثة في
بعض الشروط واختص بعضها ببعض اخر الشروط ذكر
المشتركة اولا ثم ذكر الشروط المختصة فاما
الشروط المشتركة وهي ثلاثة الاول بقي خبرهن
فلو انتقض النفي بالا امتنع اعمالهن نحو وما محمد
الا رسول وما رجل الا قايم وان ذلك لا نافع لك
الثاني تاخر اخبارهن عن اسمائهن كما مثل به فلا
تقدم اخبارهن امتنع العمل الشرط الثاني ان لا
يليهن معمول اخبارهن بان لا يتقدم على اسمائهن
وذلك لضعفهن في العمل فلا يتصرف في معمول
اخبارهن بالتقديم الا ان يكون معمول اخبارهن
ظرفا او مجرورا فانه يجوز ان يليهن لانهم

ويتقدم على اسمها، نحن لا نعلم توسعوا في الظروف والمجرورات
مالم يتوسعوا في غيرهما واما المختص من الشروط شرط
في لا خاصة ان يكون اسمها وخبرها نكرتين فلا تعمل
في معرفة فلا يقال لا زيد قائما ولا فكيلا كقوله
لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا ويشترط في ما خاصة
ان لا يقترن اسمها بان الزائدة فان اقترن بها امتنع عملها
كقول الشاعر بنى غدانة ما ان انتم ذهب وقد
روي ذهبا بالنصب والاول على ان ان نافية موكدة لما
الزائدة وقوله كوالي اخره ذكر ثلاثة امثلة للثلاثة
الاخيرة مستجمعة للشرايط مثال ما قوله تعالى ما هذا
بشرا فهذا اسمها وبشرا خبرها ومثله ما هن امهاتهم
ومثال لا وهو قول الشاعر ولا وزر مما قضى الله واقيا
ومثله الشطر السابق عليه وهو قوله تعز فلا شيء على
الارض باقيا جشي، ووزر اسمان وواقيا وباقيا خبران
ومثال ليس وهو قوله ان ذلك نافعك ومثله القراءة
الشاذة ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم
فذلك والذين اسمها، ونافعك وعبادا خبران ص
الثامن خبران واخواتها ان وليت وكان وليت ولعل لغة
ان الساعة آتية نثر الباب الثامن من المرفوعات
خبر هذه الاحرف الستة التي تدخل على المبتدا اي بل
وعلى الخبر بقسميه ويسمى خبرها وهذا على طريقة
البصريين من انها عاملة في الجزءين وطريقة الكوفيين
انها ليست عاملة في الخبر اي بل هو باق على حاله رفعه

وقد تقدم نظير ذلك في كان واخواتها فالاول ان
بالكسر والتشديد والثاني ان بالفتح والتشديد ومعناهما
التوكيد للنسبة ونفي الشك والانكار عنها كقوله
تعالى ان الساعة اتية وكقوله ان زيدا قايم فان قولك
زيد قايم بدونها يتطرق الى النسبة في مثله شك
وانكار من السامع فاذا جئت بان وان فقد اكدت
تلك النسبة وصدفها بحيث لا يبقى معها شك
او انكار لها و الثالث لكن وهو للاستدراك نحو زيد
شجاع لكنه بخيل وللتوكيد نحو لو جاءني لاكرمته
لكنه لم يجي و الرابع كان ومعناه التشبيه المركب
لتركبه من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة
للتاكيد و الخامس ليت للتمني وهو طلب ما لا طماعة
فيه كقولك ليت الشباب يعود او ما فيه بعد
كقول من يرجو ما لا يليق بما لا فاجئ به و السادس
لعل ومعناه التوقع ولا يكون الا في الممكن وهو
الترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه ص ولا يجوز
تقدمه مطلقا ولا توسطه الا ان كان ظرفا او مجرورا
كوان في ذلك لعبرة ان لدينا انكالا شرحها ثاني
مسئلتان متعلقتان بخبر هذه الاحرف المسئلة
الاولى انه لا يجوز تقديم خبرها عليها مطلقا اي
سواء كان ظرفا او مجرورا او غيرهما فلا يقال قايم
ان زيدا ولا في الدار ان زيدا وسبب ذلك ضعف
هذه الاحرف عن تقديم معمولها وان كانت عاملة

عمل الافعال اي رافعة وناصبة لكونها لم تقو قوتها
المسئلة الثانية انه لا يجوز توسط خبرها بينها وبين
اسمها لضعفها ايضا الا ان يكون الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز
لاجل التوسع في الظروف والمجرورات كما تقدم فلا يقال
ان قائم زيد او يجوز ان في الدار زيد او ان في الدار عمرا
ومثله ان في ذلك لعبرة وان كدنا انك لا وفق يجب
ذلك لعارض نحو ان في الدار صاحبها ليلا يعود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة ص وتكسر ان في الابتداء وفي
اول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما
يختص بالجملة والمحكية بالقول وجواب القسم والمخبر
بها عن اسم عين وقبل اللام المعلقة ش ذكر في هذا
الكلام المواضع التي يجب كسر همزة ان فيها وضابط
ذلك انه لا يجوز ان يسبك المصدر منها ومما
معمولها وذكر المصنف من صور هذا الضابط تسعة
الاول ان تقع في الابتداء اما حقيقة نحو انا انزلناه
او حكما نحو لا ان اوليا. الثانية ان تقع في ابتداء
الصلة نحو جاء الذي انه فاضل لان الصلة لا تكون الا جملة
بخلاف الواقعة في اثناء الصلة نحو جاء الذي عندي انه
فاضل لانها حينئذ في تاويل المصدر
او عندي فضله الثالثة ان تقع في ابتداء الصفة نحو
جاءني رجل انه فاضل بخلاف الواقعة في اثناء جملة
الصفة نحو جاءني رجل عندي انه فاضل الرابعة ان
تقع في اول الجملة الحالية سواء اقترنت بالواو نحو

انه

زيد وانه راكب اوكم تفترق بها نحو الا انهم ليا كلون
الطعام بخلاف الواقعة في اثنايها نحو زيد وعندك
انه ماشر الخامسة ان تقع في اول الجملة المضاف اليها
ما يختص كاذ وحيث نحو جلست اذ ان زيدا جالس
وحيث ان زيدا جالس فان وقعت في اثنا هذه الجملة
فتحت نحو جلست حيث اعتقادي انك جالس وقوله
والصفة والمضاف اليها وما بينهما مجروران بالعطف
على الصلة فيستفاد تقييد كسر ان بوقوعها في اول
كل منهما السادسة ان تقع محكية بالقول نحو قال
الله اني معكم فان ذكرت بعد القول للتعليل فتحت
لانها حينئذ غير محكية نحو اخصك بالقول انك ولي
او لانك وعن هذه احترز بقوله والمحكية السابعة
ان تقع جوابا لقسم سواء كان مع اللام نحو والعصر
ان الانسان لفي خسر او بدونها نحو حم والكتاب
المبين انا انزلناه فان قيل اطلق المصنف وجوب
الكسر في جواب القسم وقد ذكر في توضيح الالفية
انه يجوز الوجهان بعد فعل القسم حيث لا لام نحو قوله
او تحلفي بربك العلي اني ابوذ يالك الصبي
وهو ينافيه فالجواب لا منافاة لان من فتح جعلها
مجرورة بعلى او على اني باضمار حرف الجر السابعة
ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل بخلاف
اسم المعنى لان الواقعة خبرا عنه جملة تفصيلية ستعلمه
ان شاء الله تعالى التاسعة ان تقع قبل لام معلقة

للفعل نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون ص وتكسر وتفتح بعد اذا الفجائية والفاء
الجزائية وفي نحو اول فوالذي اخذ الله ش ذكر ان
يجوز فيهما الوجهان اي الكسر والفتح في ثلاث مسايل
وضابطها ان يصح اعتبار ان بعد المصدر مسدها ومسد
معموليها واعتبار عدمه كما ان ضابط وجوب الفتح
ان يتعين اعتبار مسد المصدر مسدها ومسد
معموليها كما سيبين المسئلة الاولى ان تقع بعد
اذا الفجائية كقولك خرجت فاذا ان زيدا واقف
فيجوز فتح ان وكسرها فالفتح على التاويل بمصدر مرفوع
بالابتداء والخبر محذوف اي فاذا واقوفه حاصل والكسر
على عدم التاويل اي فاذا هو واقف فان ابن مالك والكسر
اولا لانه لا يحوج الى تقدير المسئلة الثانية ان تقع
بعد فاء الجزاء كقوله تعالى فانه غفور رحيم بعد
قوله من عمل منكم سوءا وقد مر في الوجهين فالكسر على
جعل ما بعد الفاء جملة تامة والفتح على التقدير بمصدر
هو خبر مبتدا محذوف تقديره فجزاؤه الغفران
والرحمة او مبتدا خبره محذوف اي فالغفران والرحمة
جزاؤه فان ابن عامر والكسر احسن في القياس
المسئلة الثالثة كقوله اني احمد الله مما وقعت
فيه خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول وقايل القولين
واحد فيجوز الكسر على معنى اول قول افتتح به هذا
المفتتح باني فلانا يحمد وعلى حد بغير هذا النمط

والفتح

والفتح على تقدير اول قولي حمد الله فبصدد على اي قول
تضمن حمدا فلم يخبر عنها تقع خبرا عن قول نحو عملي
اني احمد الله فتحت او لم يخبر عنها بقول نحو قولي
اني مومن وجب الكسر او اختلف القايل نحو قولي
ان زيدا يحمد الله كسرت ايضا ص وتفتح في الباقي
ش لما ذكر مواضع الكسر ومواضع جواز الوجهين
ذكر ان تفتح في الباقي اي وجوبا كما اقتضاه كلام المتن
وصرح به في الشرح يعني انه يتعين فتح ان فيما عدا ما
ذكر من مواضع وجوب الكسر ومواضع جواز الوجهين
وهذا يشكل بذكرهم جواز الوجهين في مواضع اخر
غير هذه الثلاثة التي ذكرها المصنف كان تقع في موضع
التعليل نحو قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو
البر الرحيم بالكسر على انه تعليل مستانف والفتح على
تقدير لام العلة اي لانه وكالواقعة بعد حتى او بعد ما او بعد
لا جرم او بعد فسح لام بعد او بعد واو مسبوقة
بمجرد صلح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا
تعرى وانك بالكسر على الاستيناف والفتح عطفا على
ان لا تجوع قال بعضهم بعد ان حكى ما في شرح الشذور
من الاقتصار على الثلاثة مواضع المذكورة وما في
التوضيح من كون مواضع الوجهين تسعة والظاهر
ان المذكور في شرح الشذور هو الوجه لان حكم
هذه المسايل غير معلوم من وجوب الكسر ولا من
وجوب الفتح وما ذكر فيه جواز الامرين غير هذه

الثلاثة. فحكمه معلوم اما وجوب الكسر واما وجوب الفتح
انتهى وفيه نظر لان كل واحد من المواضع التسعة التي ذكر
فيها جواز الوجهين لا يخرج بوجه الكسر فيه عن المذكور
في مواضع الكسر كما انه لا يخرج بوجه الفتح فيه عن المذكور
في مواضع الفتح فتامل اذا علمت ذلك فمما يتعين فتح
ان فيه ان تقع فاعلة او مفعولة او نائبة عن الفاعل او خبرا
عن اسم معنا او مبتداة او مجرورة بالحرف او الاضافة
او بدلا او معطوفة لتعين سد المصدر مسد ما وسد
معمولها الى هذه المواضع ولا يجوز الكسر في شيء منها
لما علمت الا مثلة اولم يكفهم انا انزلنا ولا تحاجوني
انكم اشركتم فلا وحي الي انه استمع اعتقادي انه فاعل
فلولا انه كان من المسبحين فذلك بان الله هو الحق مثلما
انكم تنطقون واذ يعدكم الله احدى الطايفتين انها
لكم اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني ص التاسع
خبرا التي لنفي الجنس نحو لا رجل افضل من زيد ويجب
تنكيره فالاسم وتاخيره والوضع ما ويكثر حذفه ان
علم ومميم لا تذكره حينيذ ش التاسع من المرفوعات
خبرا التي كنفي الجنس لانه تقدم انها تعمل عمل ان اذا
كانت نافية للجنس على سبيل التنصيص فاذا كانت
غير نافية فلا عمل لها واذا كانت نافية للوحدة او للجنس
لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس مثال المستجمعة
للشرايط لا رجل افضل من زيد قوله ويجب تنكيره الخ
اخره ذكر فيه ثلاثة احكام تتعلق بخبر لا الحكم

الاول

الاول انه يجب تنكيره كما يجب تنكير اسمها كما قدمنا
من انها لا تعمل الا في النكرات مطلقا الحكم الثاني انه يجب
تاخيره عن الاسم لضعفها في العمل ضعفت عن تقدم
اخبارها وانما قلنا انها ضعيفة في العمل لانها حرف
مشترك اي تدخل على الاسماء والافعال والقاعدة ان الحروف
التي ليست مختصة لا تعمل لانها عملت على غير القياس
ارجع تارة والنصب اخرى كما تقدم فلا يجوز ان يتقدم
خبرها على اسمها ولو كان خبرها ظرفا او مجرورا الحكم
الثالث انه يكثر حذفه اذا علم لانه حذف بدليل خلافا
اذا جهل فانه يجب ذكره عند جميع العرب لانه
حذف بغير دليل وسواء في ذلك الظرف وغيره على
الصحيح خلافا لمن فصل مثال الحذف قوله تعالى قالوا لا ضير
وما ذكر من جواز ذكره اذا علم هو مذهب الحجازيين
ومذهب التميميين والظاهر وجوب حذفه حينئذ
استغنى عن ذكره للعلم به وهذا معنى قوله وتميم
لا تذكره ص العاشر المضارع اذا تجرد عن ناصب
وجازم نثر العاشر من المرفوعات الفعل المضارع المجرد
من الناصب والجازم الآتي بيانهما وقد اختلف في رافعه
فذهب البصريون الى انه خلوه محل الاسم وذهب
الكوفيون الى انه تجرده من الناصب والجازم وذهب
ثعلب الى انه مضارعته الاسم وذهب الزجاج الى انه
حرف المضارعة ورجح ابن مالك رحمه الله مذهب
الكوفيين قال لسلامته مما يرد على مذهب البصريين

من النقض وبيانه انهم ان يريدوا بعمل الاسم محلا هو الاسم مطلقا بالاصالة وان منع الاستعمال او ما يريدوا بمحلا هو الاسم مطلقا فان اراد والاول انتقض بلو واذ واذا التحضيض فانه يرتفع بعدها مع انه ليس للاسم بالاصالة وان اراد والثاني انتقض بان الشرطية فانه لا يرتفع بعدها مع ان الاسم يقع بعدها في الجملة نحو ان احد استغنى **فان قال قائل** ان ما ذكره الكوفيون باطل ايضا لان التجرد امر عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يعلل به الوجودي **اجيب** بانا لا نسلم ذلك بل يجوز تعليل الامور الوضعية بالاعدام سلمنا انه لا يجوز فلا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس عدميا وقد يكون الفعل المضارع مجزوما بجازم مقدر فيقضي انه مجزوم مع تجرده كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس ... اذا ما خفت من شيء تبالا

اي لتفد وقد يحذف بضمة لضرورة الشعر فيستكثر ويصير على صورة المجزوم المجرد كقول امرئ القيس

فاليوم اشرب غير مستحقب ... اثما من الله ولا واغل

والله اعلم **ص باب** المنصوبات خمسة عشر احدها المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل ضربت زيدا **ش** لما فرغ من المرفوعات شرع في ذكر المنصوبات وبدأ منها بالمفاعيل لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها كما ذكرنا مثل ذلك

في الفاعل وبدا من المفاعيل بالمفعول به فقال لانه احوج
الى الاعراب لازالة النيابة بالفاعل وحذر بقوله ما وقع
عليه الى آخره وهو بعينه حد ابن الحاجب رحمه الله
وفسر الوقوع في الشرح تبعا له ايضا بتعلقه بما لا
يعقل الا به وورد على هذا التفسير امران الاول انه
يقتضي ان يكون المجرور في نحو مررت بزيد ويضرب
من عمرو وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا به وليس
في الاصطلاح مفعولا وان صح ان يقال انه مفعول به بواسطة
حرف الجر الامر الثاني انه يقتضي ان يكون عمرو من
نحو اشترك زيد وعمرو مفعول به لان معنا اشترك
زيد وعمرو لا يفهم بعد اسناد ذلك اياه الى زيد الا
بعد ذكر عمرو وليس عمرو في هذا المثال مفعول
به وقد يجاب عن الامرين معا بان المفعول في قوله
تعلقه تعلقه بنفسه من غير واسطة وهذا ظاهر
فيخرج ما ذكر لانهما بواسطة حرف الجر والعطف والله
اعلم وخرج بقوله ما وقع عليه فعل الفاعل بقية
المفاعيل فان المفعول المطلق هو نفس فعل الفاعل والمفعول
له وقع لاجله فعل الفاعل والمفعول معه وقع الفعل
معه والظرف وقع فيه ولا يعترض على هذا بنحو ما
ضرب زيد لان الفعل ان اريد به بعضه الذي هو ضرب
فهو منتف عن المفعول وان اريد به لفظ الفاعل
والمفعول فلا شك في انتفاعه ايضا **تنبيهان**
الاول قوله المفعول به الضمير يعود على اللفظ واللام

اي الذي يفعل به فعل ويوقع عليه وكذلك اللام في بقية
المفاعيل الثاني العامل في المفعول به هو الفعل او شبهه
كما سياتي على الاشهر واليه يشير كلام المصنف كما سياتي
وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال بعض الكوفيين ان عامله
كونه مفعولا به ص ومنه ما اضمر عامله جوازا نحو
فالواخيرا ووجوبا في مواضع منها نحو وكل انسان الزمناه
ش لما قرر ان المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل وكان
في هذه العبارة اشعار بانه العامل فيه على ما هو الاشهر
كما بينا اخذ يفرع على ذلك ان الفعل الذي هو العامل فيه
يجب اذا علم وجوبه على ضربين جائز وواجب فالضرب
الاول اما ان يكون لقرينة حالية كقولك لمن هاهب للحج
مكة باضمار تريد او مقالية كقولك زيدا لمن قال من
ضربت اي ضربت زيدا ومنه قوله تعالى قالوا خيرا او
انزل ربنا خيرا المنصوب في خيرا جوابا لماذا انزل
ربكم والضرب الثاني واقع في ستة مواضع الاول المنصوب
في باب الاشتغال وهو الذي اشار اليه الشيخ بقوله
وكل انسان الزمناه وهو المنصوب بمفسر لعامل مشتغل
بملابسر المنصوب المذكور به بالعمل في الضمير ومثله
زيدا ضربته وعمرا مررت به وخالدا ضربت رجلا
تحته وقال الفراء الفعل المذكور عامل في الظاهر والضمير
ورد عليه بان المتعدي لواحد يصير متعديا لاثنين
وقال الكسائي هو العامل في الظاهر والضمير ملغا ورد
عليه بان الشاغل قد يكون ظاهرا لا ضمير نحو زيدا

ضربت

ضربت غلامه فلا يستغنى الغاوء عن عمل العامل وسياتى
في باب عمل الفعل الكلام على هذا الباب مستوفا ان شاء
الله تعالى **تنبيه** قوله في مواضع اراد بها المنصوبات
انفسها كما مر زنا لا ابوابها بدليل قوله والمنادى
والمنصوب باخصر والمنصوب باتى الى اخره والله اعلم
ص والمنادى وانما يظهر نصبه اذا كان مضافا او شبهه
او نكرة كقولك يا عبد الله ويا طالعا جبلا وقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي شر الموضع الثاني من المواضع الستة
التي يجب فيها حذف عامله المنادى اي مطلقا سواء
كان معربا او غير معرب معرفة او نكرة لكن بعضه
يظهر نصبه وبعضه يقدر نصبه فالمقدر النصب
هو المبني على الضم وهذا تقدم في المبنيات والظاهر
المضاف كيا عبد الله ومثله يا غلام زيد وشبه المضاف
وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كيا طالعا جبلا ومثله
يا رفيقا بالعباد والنكرة غير المقصودة كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي واصله يا ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه
واما تاءه فايدته وجعل المبرد الناصب له حرف النداء
وعلى هذا لا يكون مما حذف عامله وعلى المذهبين
يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة وعند
سيبويه جزء الجملة وهما الفعل والفاعل مقدران
وعند المبرد حرف النداء سد مسد الفعل فقط والفاعل
مقدر وهذا مفهوم من تقدير هما فتفطن له

ص والمنصوب باخص بعد ضمير المتكلم ويكون بال نحو
نحن العرب افخر الناس للضيف ومضافا نحو نحن معاشر
الانبيا. لا نورث ما تركنا صدقة وايا فيلزمهما ما
يلزم منفصلا في النداء نحو انا افعل كذا ايها الرجل وعلما
قليلا فنحو بك الله ارجو الفضل شاذ من وجهين
شر الثالث مما حذف عامله وجوبا المنصوب على
الاختصاص وهو اسم معمول الاخص واجب الحذف
ويكون بال نحو نحن العرب افخر الناس للضيف ويكون
مضافا نحو نحن معاشر الانبيا. لا نورث ويظهر فيهما
النصب وايا وايت فيلزمهما ما يلزمهما في النداء
فيضمان وجوبا ويوصفان بما لزوما باسم واجب الرفع
محلا بال نحو انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا
ايتها العصابة ويقع المنادى في احكام بعضية
وفي المعنى ايضا فاما الاحكام البعضية فمنها انه
ليس معه حرف النداء ولا تفتقر اليه ومنها انه لا
يقع في اول الكلام بل في اثنائه كما في نحن معاشر الانبيا.
او بعد تمامه نحو انا افعل كذا ايها الرجل ومنها
انه يشترط ان يتقدم عليه اسم بمعناه ويغلب في
ذلك الاسم كونه ضمير متكلم وكونه افعل وعلما قليلا
ومنها نصبه مع كونه مفردا كما في نحو العرب وبك
الله ومنها ان يكون بال قياسا وقوله بك الله
ارجو الفضل شاذ من وجهين الوجهان لهما كونه
بعد ضمير مخاطب وكونه علما واما معارفته للمنادى

في المعنا

في المعنا فلان الغرض من ذكره تخصيص ما قوله من بين
امثاله بما نسب اليه فاياها الرجل مثلا وايتها العصابة
لم يرد بهما المخاطب بل اريد بهما ما دل عليه ضمير
المتكلم السابق وهو انا ونحن في المثالين السابقين
فتامل ذلك ص والمنصوب بالزم واتوان كررا او
عطف عليه او كان بالا كخوالسلاح السلاح وكخوالسيف
والرمح وكخوالاسد والاسد وكخونافة الله وسقياها
واياك من الاسد ش الرابع والخامس مما حذف عامله
وجوبا المنصوب بالزم فالمراد به المنصوب على التحذير
والمنصوب باتوا اما المنصوب بالزم فالمراد به المنصوب
على الاغراء والاغراء تنبيه المخاطب على فعل محمود
ليفعله واما المنصوب باتوا فالمراد به المنصوب
على الاغراء التحذير والتحذير تنبيه المخاطب على
امر مذموم ليتجنبه ويشترك الامران في وجوب
الحذف فيهما عند العطف او التكرار وينفرد
التحذير بوجوب الحذف فيه ان كان بلفظ اياك
وما عدا ذلك يجوز فيه اظهار العامل مثال التكرار
في الاغراء خوالسلاح السلاح ومثال العطف فيه
السيف والرمح ومثال التكرار في التحذير الاسد
الاسد ومثال العطف فيه قوله تعالى ناقة الله
وسقياها ومثال اياك قولهم اياك من الاسد
ومثال الكاف في الاغراء قولك الصلاة جامعة وان
شئت ذكرت بقلت احضروا الصلاة او نحوه ومثاله

في التحذير فولك الاسد وان شئت ذكرت العامل فقلت
احذر الاسد **تنبيهات** الاول لما كان في الاغراء
على الفعل فذكر عامله الزم ونحو افعل وايت ولما كان
التحذير عكسه فذكر عامله اتق ونحوه **الثاني** فذ علم
مما قدمناه ان التحذير اذا كان باياك او احد اخواته
فانه لا مرو في حذف العامل من ان يعطف او يكرر اولا
ولكن لا بد من اعتبار حذفه اخر مع حذف الفعل العامل
فاذا قلت اياك والاسد فالاصل احذر تلافي نفسك
والاسد ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول واقيم
الثاني ثم الثاني واقيم الثالث فانتصب الضمير للفعل
واذا قلت اياك من الاسد فالاصل باعد نفسك من
الاسد ثم حذف الفعل وفاعله والمضاف فانفصل
الضمير وقبل التغذير واحذر من الاسد فنحو اياك
الاسد ممتنع على التغذير الاول وهو مذهب الجمهور
وجايز على الثاني ونحو اياك ان يفعل جايز على المذهبين
تكون ان يحذف معها الجار قياسا مطردا **الثالث**
يعلم ايضا مما تقدم ان اياي في هذا الباب لا تكون لمتكلم
ولا لغايب وشذ نحو قوله واياي وان يحذو احد كم
الارنب وقول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه
الشواب **ص** والرافع في مثل وشبهه نحو الكلاب
على البقر واتته خير الك **ش** من المواضع التي يجب
حذف عاملها المعمول الرافع في مثل او شبهه محذوف
العامل فانه لا يجوز ذكر عامله لان الامثال لا تغير

وكذا

وكذا ما جرى مجراها والمثل قول مرسل مشهور شبه
مضربه بمورده ومنه من الاستعارات التمثيلية
كقولهم الكلاب على البقر والصيف ضيعت اللبن وكليهما
وتمر اوامر ونفسه واما ما جرى مجرى المثل فهو كل
كلام اشتهر بسبب شهرته شبه بالمثل فاعطى
حكمه من انه لا يغير بل انتهوا خيرا لكم وفذر
سيبويه العوامل في هذه الاية انتهوا عن التثليث
وايتوا خيرا لكم والكسائي وفذره انتهوا يكن خيرا لكم
قال بعضهم وليس ذلك بوجه لان كان لا تفذر فياسها
اي في مثل هذا التركيب وقال الفراء وكان على تفذير كان
كنت ازانو الله محسنا ص الثاني المفعول المطلق وهو
المصدر الفضلة الموكد لعامله والمبين لنوعه او
عدده كضربت ضربا او ضرب الامير او ضربتين ش
الباب الثاني من المنصوبات المفعول المطلق وقيل له
مطلق لعدم تقييده بالجار اذ يصد وعليه بعض مفعول
من غير صلة تضم اليه بخلاف غيره من المفاعيل اذ يقال
مفعول به وله وفيه ومعه وعرفه بقوله المصدر الى
اخره بقوله المصدر كالجنس وقوله الفضلة يخرج
ما كان عمدة من المصادر نحو ركوعك ركوع حسن
وقوله الموكد الى اخره مخرج لما عداه من المصادر
الواقعة بفضله في الكلام نحو ممت اجلالا لك وكرهت
قيامك فاني اجلالا وقيامك مصدران بفضلتان ولكنهما
غير موكدين ولا مبينين لنوع ولا عدد ويخرج ما

كان من المصادر موكدا لمواقعه في نحو ضربت المجور المجور
فانه وان كان موكدا لكن لا لعامله واستفيد من قوله
الموكد الى اخره ان المفعول المطلق ثلاثة اقسام موكدا
لعامله كضربت ضربا ومبين لنوعه كضربت ضرب
الامير ومبين لعدده كضربت ضربتين ومعنا كونه
موكدا لعامله انه موكد للمصدر الذي تضمنه العامل
من غير زيادة لانك اذا قلت ضربت فكانك قلت احدثت
ضربا فاذا قلت ضربا صار مجموع ذلك بمنزلة قولك
احدثت ضربا ضربا فضربا تاكيد للمصدر المتضمن
خاصة لا الاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ايضا
والمراد بتبيين النوع هو المختص واختصاصه اما باضافة
كضرب الامير او بنعت نحو ضربا شديدا او بالالف
واللام نحو ضربت الضرب الذي تعرفه ونحو ذلك ومعنا
كونه مبينا لعدده انه دال على عدد المرات معينا
كان كضربت ضربتين ام لا كضربت ضربات فانه دال
على عدد ما من الضربات مبهم تنبيهان الاول ان
المصدر الموكد يسمى المبهم والمبين المختص وجعل
المعدود مقابلا للمختص في طريقة البعض والظاهر
كما في التسهيل اندراجه تحت المختص وعلى هذا
فالمصدر قسمان مبهم ومختص والمختص قسمان
معدود وغير معدود ثانيهما في نسبته كغيره
من النحاة التاكيد للفعل توسع لانه ليس الا تاكيدا
للمصدر الذي في ضمنه كما علمت ص وما بمعنا المصدر

ضربا
ع

مثله

مثله نحو فلا تميلوا كل الميل ولا تضروه شيئا او جلد وهم ثمانين جلدة **تنبيه** كما قرر المشيخ ان المفعول المطلق هو المصدر وكان بعض ما ليس بمصدر مما له دلالة على المصدر ينتصب مفعولا مطلقا ذكر ذلك بقوله وما بمعنا المصدر مثله في الانتصاب على المفعولية المطلقة فمن ذلك كل وهو مما ناب عن المصدر المبين للنوع نحو قوله تعالى فلا تميلوا كل الميل وقول الشاعر

• وقد يجمع الله الشتيتين بعدما •

يظنان كل الظن ألا تلاقيا •

ومنه ايضا ما دل على المصدر من النكرات المفيدة للعموم لكونها في سياق نفي او شبهه نحو لا تضروه شيئا اي لا تضروه بنوع من انواع الضر ومنه وهو مما ناب عن المصدر المبين للعدد وهو بعض العدد نحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ونحو ضربته ثلاثين ضربة **تنبيهان** الاول ما ذكره المصنف من امثلة ما ناب عن المصدر في الانتصاب مفعولا مطلقا خاص بقسم المبين كما علمت والمصدر المؤكد كالمبين في ان ما يحل عليه ينتصب مفعولا مطلقا نابيا عنه في ذلك المراد به نحو قعدت جلوسا ومنه المشارك له في مادته نحو والله انبتكم من الارض نباتا ونحو وتبتل اليه تبتيلا **الثاني** يظهر مما ذكره المصنف رحمه الله ان بين المفعول المطلق والمصدر عموما وخصوصا من وجه فيجتمعان في ضربته ضربا ويوجد المصدر بدون المفعول المطلق في نحو قعودك حسن ويوجد المفعول المطلق بدون المصدر في نحو ضربته

سوطا او عصا والله اعلم ص الثالث المفعول له وهو المصدر
الفضلة المعلل حدث شارك في الزمان والفاعل كغمت
اجلالا لك ش الثالث من المنصوبات المفعول له ويقال
له المفعول لاجله ومن اجله وحده الشيخ بقوله المصدر
الى اخره فالمصدر كالجنس وخرج به جئتك للسمن
والعسل والفضلة كالفعل مخرج لما كان عمدة من المصادر
وقوله المعلل حدث يخرج المفعول المطلق وغيره من
المفعولات فانه لا تعليل فيها وقوله يشاركه في
الزمان والفاعل مخرج ما اختلف فيه زمان العلة
والمعلول نحو وفدت لنوم ثيابها وما اختلف
فيه فاعلهما نحو وابي لتعروني لذكراك هزة
فانه وان صدق عليهما انه فعل لاجلهما فقد هما
عنتان له لكن ليسا في الاصطلاح مفعولا لهما فاخرجهما
بقيد المشاركة له في الزمان والفاعل تنبيهان
الاول فهم من اقتصاره على ما ذكره من القيود انه لا
يشترط كونه قلبيا كالرغبة ونحوها وهو مذهب
الفارسي وخالف في ذلك ابن الخباز فشرط كونه قلبيا
واعتمده المصنف في غير هذا الكتاب فنحو جئتك
فرارة العلم بتعيين جره عند ابن الخباز ويجوز نصبه
عند غيره الثاني ان المفعول له على نوعين نوع لا
يتقدم في الوجوب على ما جعل علة له والمثال الذي
ذكره المصنف وهو من اجلالا لك من النوع الاول
ومثال النوع الثاني قعد عن الحرب جبنا ص ويجوز
فيه ويجب في معلل قد شرطا ان يجر باللام او

نائبها **ش** ذكر في هذا الكلام مسئلتين المسئلة
الاولى المستوفي للشروط المذكورة لا يتعين نصبه
وانما يجوز لانها شروط لجواز النصب لا لتعيينه
لكن يكثر جره ان كان بال كخوضربته للتاديب ويقل
ان كان بدونها وليس مضافا نحو من امكم رغبة
فيكم ظفر ويستويان في الجر والنصب في المضاف
نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وان منها
لما يهبط من خشية الله المسئلة الثانية ان ما
فقد شرطا من الشروط مع جوازه معللا به يجب
جره باللام او بغيرها مما يدل على التعليل واشار
بقوله او نائبها الى ان الاصل في افادة التعليل هو
اللام وان غيرها من الحروف انما افاد التعليل بنحو
النائب عنها بفائدة المصدرية نحو والارض
وضعها للانام وتقدم التمثيل بما فقد غيره من
الشروط والله اعلم **ص** الرابع المفعول فيه وهو
ما ذكر فضلة لاجل امر وقع فيه من زمان مطلقا
او مكان مبهم او مبين مقدرا او ماذكر ماذة عامله
كصمت يوما او يوم الخميس وجلست امامك وسرت
فرسخا وجلست مجلسك **ش** الرابع من المنصوبات
المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وقد عرفه الشيخ بقوله
ما ذكر فضلة الى اخره بقوله ما ذكر فضلة كالجنس
يخرج المفاعيل وغيرها من الفضلات وقوله
لاجل امر وقع فيه كالفصل يخرج به بقية المفاعيل

كما في قوله تعالى يخافون يومًا وقوله تعالى الله اعلم حيث
يجعل رسالاته فانهما ذكر الاجل امر وقع عليهما لا
فيهما من المفعول به وقوله من زمان الى اخره مخرج
نحو قوله وترغبون ان تنكحوهن اذا فذ ربيبي
او في نكاحهن فانه فضلة ذكر لامر وقع فيه وهو
الرغبة لكنه ليس بزمان ولا مكان وفيه يتنوع
الظرف الى نوعين ظرف زمان وانه يكون مبهما كيوم
وحين ولحظة وساعة ومختصا كيوم الخميس ويوم
عرفة وفهم ذلك من قوله مطلقا وظرف مكان وانه
ثلاثة اقسام مبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان
صورة مسماه كاسماء الجهات ومقدار مقدار الخو بريد
ومثل وفرسخ وما اشتقت مادته ومادة عامله
كجلست مجلسك وقعدت مقعدك **تنبيهان**
الاول ابهم العطف في قوله مبهم او مقدار مقدارا
ان المقدار ليس داخلا في المبهم وبه قال بعض
النحويين وقال الشلوبين انه داخل فيه وصحح بعضهم
انه شبيه بالمبهم لا مبهم وعلى هذا يصح فيه الوجهان
انتهى الثاني دخل في قوله او مادته مادة عامله
نحو سرت جلوسي مجلسك واعجبني قعودك مقعدك
وانه لا فرق في العامل بين الفعل كما مثل به المصنف
وبين الاسم كهاذين المثالين وما اشبههما
واحترز بذكرك عما لا يشتق فيه مادة العامل والظرف
نحو ذهبت في مرمى زيد ورميت في مذهب عمرو

قال المصنف وحقيقة الامر فيه ابهامها واختصاصها

فلا يجوز

فلا يجوز في القياس جعل شيء من ذلك ظرفا وما سمع
من ذلك منصوبا ظرفا كقولهم هو مني مقعد القابلة
ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ ان قدر عامله
الاستقرار فان قدر العامل في مقعد قعد وفي مزجر
زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا ص والمكاني غير هذين
يجر بفي كصليت في المسجد وخو فلا خيمتي ام معبد
وقولهم دخلت الدار على التوسع ش لما ذكر ان ظرف
المكان يكون احد الاقسام الثلاثة المذكورة فيما
سبق وكان مقتضاه ان غيرها من الاماكن لا ينتصب
ظرفا صرح بمقتضى ذلك بقوله والمكاني غير هذين اي
من الاقسام الثلاثة يجر بفي اي لا ينتصب على الظرفية
بل يستعمل مجرورا بفي كما تقول صليت في المسجد
واقمت في الدار وسكنت في البيت ثم انه استشعر
سؤالا يرد على ذلك وهو انه قد ورد نصب المكاني
من غير المذكورات وذلك في نحو قوله فلا خيمتي
ام معبد واراد به قول الشاعر جزى الله رب العرش
خير جزايه رفيقين قالا خيمتي ام معبد
وفي نحو دخلت الدار وسكنت البيت واجابه
عنه بان النصب فيه ليس على الظرفية حتى يرد على ما
قرره بل انما هو على التوسع باسقاط الخافض واجراء
الفاصر مجرى المتعدي فيكون المنصوب شبيها
بالمفعول به وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب
الفارسي واختاره ابن الحاجب والثالث انه مفعول

ابن مالك ونسبه الى
سيبويه والى الجمهور
واختاره
ح

وقد يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر وهو مذهب
الاخفش والله اعلم ص الخامس المفعول معه وهو
الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة منصوبة بفعل
او ما فيه معناه وحروفه كسرت والنيل وانا ساير
والنيل ش الباب الخامس من المنصوبات باب
المفعول معه وهو اخر المفاعيل الخمسة وجعل اخرها
للتردد في كونه قياسيا او سماعيا ولكون العامل
لا يصل اليه الا بواسطة الواو ذكره المصنف وحده
بقوله الاسم الفضلة الى اخره فالاسم كالجنس والفضلة
مخرج للعمدة وقوله التالي واو المصاحبة يخرج غيره
من المفاعيل كونه مشاركا لذلك المعمول الذي قبل
الواو في ذلك الفعل في وقت واحد اي وقت سيرهما
معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف مشاركا
في السير لكن لا يلزم كون سيرهما في وقت واحد
وقوله منصوبة اي واو المصاحبة وقوله بفعل الى اخره
مخرج نحو هذا لك وابا فلا يتعلق به بالنصب واما
بالجر بدون اعادة الجار فيه الخلاف الاتي في باب
العطف وقوله كسرت والنيل مثل للفعل وقوله انا
ساير والنيل مثال لما فيه معنى الفعل وحروفه
فان قيل بفتح قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا
بنصبوا على المفعول معه مع عدم الفعل والاسم الذي
بمعناه وحروفه فالجواب ان الفعل موجود تقديرا
لان انت فاعل بفعل محذوف والتقدير ما تكون وكيف

بانه ليس شيء منصوبا بعد الواو ومعنا المصاحبة ع

تصنع

تصنع ثم حذف الفعل وحده وبرز الضمير وانفصل **فان قيل**
مثل ذلك في نحو هذا لك وإياك وتكلم به بالنصب
على المفعول معه وير اعى التقدير كما رو عي في قولهم
مالك وزيدا حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول
معه **فالجواب** الفرق بينهما قوة الداعي الى تقدير
الفعل في مالك وزيدا بسبب تقدير ما الاستفهامية
التي هي بالافعال اولى وتاخر الجار والمجرور لاقتضائه
ما يتعلق به وجريا مجراه كانه مذكور ولم يوجد
في نحو هذا لك الا داعٍ واحد وهو تاخر الجار
والمجرور ولا يلزم من اعتبار امر عند قوة الداعي
اليه اعتباره عند عدم قوته **فايدة** العامل
في المفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وقال
الجرجاني الواو وقال الزجاج العامل فيه محذوف
والتقدير سرت ولابست النيل فيكون حينئذ
مفعولا به وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف
فيكون العامل فيه معنويا والاولى احالة العامل
على اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي **ص** السادس
المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه وسيأتي
ش السادس من المنصوبات المنصوب على التشبيه
بالمفعول به وهو معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل
نحو باسم الفاعل وهي الصفة التي استحسنت اضافتها
لفاعلها في المعنا كحسن الوجه وظاهر العرض
فخرج نحو زيد ضارب ابوه عمرا فليس منها

لانه يمنع ان يقال فيه ضارب ابيه لاشتباهه بالمفعول
به ويجوز زيد كاتب ابوه فانه لا يحسن فيه اضافة كاتب
الى الاب وسبب عام حسن ذلك ان الصفة لا تضاف
لمرفوعها حتى يقدر اسناد ما عنه الى ضمير موصوفها
والدليل على ذلك امران احدهما انهم لو لم يقدروا
ذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه والثاني انهم لا يؤنثون
الصفة في نحو هند حسنة الوجه فحينئذ لم يحسن
ان يقال كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يصح اسناد الكتابة
اليه وحسن ان يقال حسن الوجه لان من حسن وجهه
حسن اسناد الحسن الى جملته بان يقال زيد حسن
فيكون في حسن ضمير عائد على زيد هو فاعل ويصح
لك حينئذ ان تخبر بعد ذلك الوجه او وجهه منصوبا
ولا يصح ان يكون تمييزا لتعريفه فيكون على انه مشبه
بالمفعول به لان عامله وهو الصفة وان كان فاصرا
شبه باسم فاعل الفعل المتعدي ووجه الشبه بينهما
الوصفية وقبول التثنية والجمع والتانيث وطلب
كل منهما بعد استيفاء فاعله ما بعده ص السابع
الحال وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه
او تاكيده او تاكيد عامله او مضمون الجملة قبله
نحو فخرج منها خائفا يترقب ولامن من في الارض
كلهم جميعا فتبسم ضاحكا وارسلناك للناس رسولا
وقوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي ش السابع
من المنصوبات الحال وهي قسمان موسسة ومبينة ف

وهي

وهي التي لا يستفاد معناها من غيرها بعدها وقبلها وموكدة
وبقي بخلاف ذلك أي ما استفيد معناها من غيرها وكان
الأحسن تقسيمها وإفراد كل قسم بحد لكن المصنف
كثيرا ما يراعي الاختصار ويحد الشيء المختلف الأقسام
بحد واحد ويأتي فيه بالواو الدالة على تنويع المحدود
وانقسامه ومنه ما ذكره في هذا المحل بقوله وصف
كالجنس يدخل فيه الخبر في زيد قائم والمبتدأ كالقائم
أخوك والنعت في جاءني رجل راكب والتمييز في نحو
لله دره عالما ويخرج به الضمير من نحو رجع زيد
القهقرى فإنه ليس بوصف وقوله فضلة كالفصل مخرج
للخبر والمبتدأ وقوله مسوق إلى آخره فصل أخرج به
النعت والتمييز المذكورين فإن النعت مذكور لتخصيص
المنعوت والتمييز لبيان جنس المتعجب منه وبيان
اللبينة ورفع بهما ضمنا لا قصدا وقوله مبينة صاحبه
أو تأكيده بيان لأنواع الحال وهي كما تقدم موسسة
وهي المسوقة لبيان هيئة صاحبها وموكدة وهي
أنواع موكدة لصاحبها وموكدة لعاملها وموكدة
لمضمون جملة قبلها مثال المبينة للهيئات فخرج
منها خابعا يترقب ومثله قولك جاء زيد راكبا
ومثال الموكدة لصاحبها قوله تعالى ولا تعثوا في
الأرض مفسدين جميعا ومثال الموكدة لعاملها قوله
تعالى فتبسم ضاحكا من قولها وقوله وأرسلناك
للناس رسولا وذكرهما المصنف مع بني المثالين

اشارة الى ان الموكدة لعاملها فقد تكون موكدة له معنا
بفقط كالمثال الاول او لفظا ومعنا كالمثال الثاني ومثال
الموكدة لمضمون الجملة قولك زيد ابوك عطوفا
وقول سالم ابن دارة اليربوعي انا ابن دارة معروفا بها نسبي
وهل بدارة يا للناس من عار فقولك عطوف موكدة لمضمون
جملة انا ابن دارة ولابد في هذه الجملة ان يكون جزاها
اسمين معرفتين جامدين لابد ان يتاخر الحال عنهما وعامل
هذه الحال محذوف فلا يتقدم عليهما ولا يتوسط بين
جزئيها وعامل هذه الحال محذوف وجوبا لتنزيل
الجملة المذكورة بدلا من اللفظ به وتقديره في نحو
زيد ابوك عطوفا مما المبتدا فيه غير انا اعرفه او
اعرفه وفي نحو انا ابن دارة مما المبتدا فيه انا اصوا
اعرف او اخفى او اعرفني تنبيهان الاول يوخذ
اعتبار شروط الجملة المذكورة من المثال وقد يقال
يوخذ اشتراك تعريف جزئيها من ذكر التاكيد
في الحال الحاصلة عنها لان التاكيد انما يكون لشيء عرف
ويوخذ اشتراط الجمود من جعلها موكدة بالحال
لانه اذا كان احد جزئيها مشتقا او شبيها به
كان عاملا في الحال وكانت موكدة لعاملها لا لمضمون
الجملة ويستفاد وجوب تاخير هذه الحال من قوله قبل
التنبيه الثاني كما تكون الحال مفردة تكون جملة
اسمية او فعلية وظرفا ومجرورا وشمل ذلك قوله
في الحد وصف فان المراد به كما قال وصف باللفظ

او بالقوة

او بالقوة ص وثانيها من الفاعل ومن المفعول ومنهما
مطلقا ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو كلم
اخيه ميتا او كبعضه نحو ملة ابراهيم حنيفا او كم
عاملا فيهما نحو اليه مرجعكم جميعا ش وبهما قسم
الحال باعتبار وصفها القابم بهما من التاسيس والتاكيد
اخذ يقسمها باعتبار صاحبها وهو تقسيم له ايضا
بقال انها ثانية من الفاعل او يكون صاحب الحال فاعلا
نحو جاء زيد راكبا ونحو فخرج منها خايفا يترقب
وثانية من المفعول او يكون صاحب الحال مفعولا نحو
ضربت اللص مكتوفا ونحو ارسلناك للناس رسولا
ومن الفاعل والمفعول نحو لقيته راكبين وقوله مطلقا
اى ثانية الحال من الفاعل ومن المفعول ومنهما بلا شرط ع
بخلاف مجيئها من المضاف اليه فانه مشروط بان يكون
المضاف بعضه او بعض المضاف اليه نحو قوله تعالى ايحب
احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا وقولك اعجبني وجهها
مسفرة وقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل
اخوانا او يكون كبعضه او يكون المضاف كبعض
المضاف اليه بان يستفيض الكلام بحذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه نحو قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم
حنيفا او عاملا اى او يكون المضاف عاملا في الحال
نحو اعجبني انطلاقك منعرجا وقوله تعالى اليه مرجعكم
جميعا ونحو هذا شارب السويق ملتوتا واعلم
ان بعضهم منع مجيء الحال من المضاف اليه في الصورتين

الاولتين اعني اذا كان المضاف بعضا او كبعض منه لانه
يصير العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهو ممتنع
والصواب اعتباره لانه اذا كان بعض المضاف اليه او
كبعضه كان كالشيء الواحد وصح مجيء الحال منه الا ترى
لو قيل في الكلام ونزعنا ما فيهم من غل وانبعوا ملة
ابراهيم حنيفا لكان سايغا حسنا ص وحدها ان تكون
نكرة منتقلة مشتقة وان يكون صاحبها معرفة
او خاصا او عاما او موخرا وقد يتخلف شذ لما مر في
من ذي الحال وافسامها اخذ ذي ذكرها او صاحبا
معتبرة فيها فمنها ان تكون نكرة وانما اخذ ذلك
لانه سيأتي ان الغالب في الحال ان تكون مشتقة وصاحبها
معرفة فاذا كانت معرفة فزعموا انها صفة
وقد يتخلف كونها نكرة بان تتعرف في اللفظ اما
باللام كجاء الاول فالاول وارسلها العراك او بالضمير
كجاء وحده ومع ذلك فيجيء بتنكيرها لمعنى
يقتضي زال زايدة وان الاضافة لا تفيد تعريفا
هذا هو مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون
ان تكون معرفة وقاسوا على كواد خلوا الاول فالاول
وحينئذ فحكم المصنف بتخلف التنكير اراد به
تخلفه في اللفظ ليوافق مذهب الجمهور وكو حمل
على التخلف بقطا ومعنا لصح ووافق المذهب الاخر
ومنها ان تكون منتقلة او غير لازمة للمتصف
بها كما في جاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا

ونعم

وهذا الوصف غالب لا لازم لورود ما بدونه فيما اذا
كانت موكدة لمضمون الجملة كزيد ابوك عطوفا او دل
عاملها على تجدد صاحبها كخرج الله الزرافة يديها
اطول من رجليها وفي غير ذلك ايضا كقوله تعالى
قايما بالقسط وكخلق الانسان ضعيفا ومنها ان
تكون مشتقة اي مصوغة من مصدر للدلالة على
متصف وهذا الوصف ايضا غالب لا لازم فتقع جامدة
مؤولة بالمشتق كقولهم الجارية عمرا وتثنت غضبا
اي مغضبة ومعتدلة وغير مؤولة بالمشتق نحو
هذا اعرابيا وكهذا احد يدد خاتما وهذا
مالك ذهبا ومنها ان يكون صاحبها معرفة لان الحال
وصاحبها في المعنى خبر ومخبر عنه فلا حكم في صاحبها
التعريف كما في المبتدا وقد تاتي نكرة بمسوغ كالمبتدا
ممن مسوغات تنكير صاحب الحال ان يكون خاصا
او مخصوصا اما بوصف كقول الشاعر ٦ يحيت يا رب
نوحا واستجبت له ٦ في فلك ما خر في اليم مشحونا
او باضافة كقوله تعالى في اربعة ايام سواء للسائلين
او بمعمول كقولهم من ضرب اخيك شديدا ومن
المسوغات لتنكير ايضا ان يكون عاملا كان يتلو
نفيا او شبهه وهو النفي والاستفهام مثال
النفي قولك ما جا احد راكبا ومثال النفي قول الشاعر
٦ لا تركنن ايدا الى الاجام ٦ يوم الوغا متخوفا كحمام
ومثال الاستفهام قول الشاعر

كميت موحشا طلل ﴿ يلوح كانه خلل ﴾
وقد يأتي صاحب الحال نكرة بغير مسوغ كقوله عليه مائة
بيضا وفي الحديث وصلا رجال فباما تنبيهان
الاول اشار الى تخلف الاوصاف المذكورة او تخلف بعضها
بقوله وقد يتخلفن اي وقد تتخلف جميع الاوصاف
المذكورة وقد يتخلف مجموعها في حال من الاحوال
لكنها ليست سواء في تخلفها فان منها ما تخلفه
شاذ ومنها ما تخلفه مطرد وان كان قليلا الثاني يؤخذ
من قوله مشتقا بالمعنى الذي عرفته ان الحال لا يكون
مصدرا لان المصدر ليس بمشتق بل مشتق منه ولما
يلزم الاخبار عن الذات بالمعنى وانما قال ذلك لان
الحال وصاحبها في المعنى خبر ومخبر عنه كما تقرر فنحو
الحال ان تدل على ما يدل عليه تعسر صاحبها والخبر
بالنسبة الى المبتدا فلذلك يقع جا، زيد ضاحكا
وممتنع جا، ضحكا الخ قد ورد من كلامهم ما وقع
فيه المصدر حالا قليلا في المعارف نحو جا، وحده وارسلها
العراك وكثيرا في النكرات كطلع بغتة وجا، ركضا
واول مبناعتا بالوصف وراكضا وجمع الفريقان
البصريون والكوفيون على عدم اطراده الا المبرد
فقاسه فيما كان نوعا من العامل نحو جا، سرعة فلا يقال
جا، ضحكا وقاسه ابن مالك ايضا في مثل اما علما
بعالم وفي نحو زيد زهير شعرا وفي مثل انت الرجل
علما وقد يعرب المنصوب في هذه الثلاثة تمييزا

ص الثامن التمييز وهو اسم نكرة فضلة يرفع ابهام
اسم او اجمال نسبة ش الباب الثامن من المنصوبات
التمييز وهو لغة فصل الشيء من غيره وفي الاصطلاح ما
قاله المصنف فقوله اسم اعلام يخرجه وانه ليس
فالحال في كونه خبرا او مجرورا او جملة وقوله نكرة
فصل مخرج نحو زيد حسن وجهه واما قوله
صددت وطبت النفس يا فيس عن عمرو مخرج على
زيادة ال وقوله فضلة مخرج نحو قام من زيد فانه
فانه اسم نكرة لكنه ليس فضلة وقوله يرفع ابهام
اسم الى آخره يخرج الحال نحو جاء زيد راكبا فانه ليس
رافعا لابهام اسم ولا اجمال نسبة وانما هو مبين
للهيئة ويفيد ان التمييز على نوعين نوع رافع
ابهام اسم نحو طاب زيدا ونوع رافع اجمال نسبة كطبت
نفسا وقد اورد على هذا الحد طويلا من قولك
رايت رجلا طويلا فانه اسم نكرة رافع ابهام اسم
وهو رجل لانه ذات مبهمة بالوضع صالح لكل فرد
من افراد الرجال متخذ احدا وصافه تمييزا عما
يخالفه ويمكن ان يجاب بان الابهام المرتفع بالتمييز
هو فيما يرجع الى الجنس الاترى انك اذا قلت عندي
رطل زيتا ارتفع ذلك الابهام بخلاف رايت
رجلا طويلا فان الابهام المرتفع بالوصف بالنسبة
الى امر زايد على الجنس فان رجلا يفيده والله اعلم

ص والاول بعد العدد الاحد عشر مما فوقها الى المائة
وكم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وبعد المقادير
كشبر ارضا وقفيز برا وشبههن نحو مثقال ذرة
خيرا ونحي سمنا ومثلها زبدا وموضع راحة سحابا
وبعد مرعى نحو خاتم حديدا شر لما ذكر ان التمييز
نوعان اخذ يبين كل نوع على جهة التفصيل فذكر هنا
النوع الاول وهو الواقع لابهام اسم جنسها الواقع
بعد عدد صريحا كان ذلك العدد كالاحد عشر
والاحد عشرة واخواتهما والعشرين واخواتهما
الى اخر التسعين وهو المراد بقوله الى المائة كقوله
تعالى احد عشر كوكبا وقوله اثني عشر نقيبا وقوله
وقوله ثلاثين ليلة واربعين ليلة وسبعين رجلا
وتسع وتسعون نعجة او غير صريح وهو كم
الاستفهامية كقوله كم عبدا ملك وكم شخصا
رايت ومنه الواقع بعد ما يفيد مقدارا وهو
المراد بقوله بعد المقادير وهو ما يفيد مساحة
كشبر ارضا او كيلا نحو قفيز برا او وزنا نحو منوين
عسلا ومنه الواقع بعد ما يفيد شبه المقادير
وهو المراد بقوله وشبههن وهذا اتارة يشبه
الوزن نحو مثقال ذرة خيرا او يشبه الكيل نحو نحي
سمنا او يشبه المساحة نحو موضع راحة سحابا
او يحتمل مشابهة المساحة والوزن نحو على التمرة
مثلها زبدا ومنه الواقع بعد ما هو مرعى له نحو

خاتم

خاتم حديد اى ان الخاتم من الحديد ومثله بابا
ساجا وجبة خزا وفيل في هذا انه حال **تنبيهان**
الاول تمثيله في كم الاستغراقية بكم عبدا ملكته
يعم امرين احدهما تعين افراده وهو الصحيح
وفيل يجوز جمعه مطلقا وفيل يجوز ان كان السوال عن
الجماعة نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من
الغلمان وهذا مذهب الاخفش ثانيهما تعين
نصبه وهو مذهب بعض النحويين سواء جرت من
ام لم تجر وفيل يجوز جره مطلقا سواء ايضا جرت ام
لا حملا على كم الخبرية وفيل يجوز ان جرت ويمتنع ان
لم تجر وهذا هو الصحيح وينبغي حمل كلام الشيخ
عليه لتمثيله بكم غير مجرورة الثاني الناصب
للتمييز الرافع لابهام الاسم هو ذلك الاسم المبهم
والله اعلم **ص** والثاني اما محول عن الفاعل نحو
واشتعل الراس شيبا او عن المفعول نحو وفجرنا الارض
عيونا او عن غيرهما نحو انا اكثر منك مالا او غير
محول نحو لله دره فارسا **ش** هذا بيان للنوع الثاني
وهو الرافع لابهام النسبة وهو على قسمين محول
او غير محول النوع الاول المحول وهو اقسام لان النسبة
المبهمة اما نسبة الفعل الى الفاعل كقوله تعالى
واشتعل الراس شيبا اي اشتعل من جهة الشيب
والاصل واشتعل شيب الراس محول الاسناد الى الراس
ونصب شيب على التمييز ومثله طاب زيد نفسا

اصله طابت نفسا زيد واما نسبته الفعل الى المفعول نحو
قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا والاصل وفجرنا عيون
الارض ثم اوقع الفعل على الارض ونصب العيون على التمييز
ومنه غرست الارض شجرا اصله غرست شجر الارض
واما نسبة الخبر الى المبتدا نحو زيد اكثر مالا والاصل
مال زيد اكثر ثم حول الاسناد الى زيد ونصب مالا
على التمييز ومثله عمرو اطيب نفسا النوع الثاني
غير المحول وهو الواقع بعد ما يفيد التعجب نحو لله
دره فارسا وما احسنه رجلا واحسن به ابا تنبيه
الناصب للتمييز الرافع لابهام النسبة هو المسند
من الفعل او شبهه فائدة يجوز في التمييز الرافع
لابهام الاسم ان يجر باضافة ذلك الاسم اليه كشبر
ارض وقفيز بر الا ان يكون الاسم عددا نحو عشرين
رجلا او مضافا كمثلها زيدا ويجوز ايضا ان تجره
بمن كرطل من زيت وقفيز من بر الا في العدد نحو
تفقم واما الرافع لابهام النسبة فلا يجر بالاضافة
اصلا ويجر بمن نحو ما احسنه رجلا ولله دره فارسا
لا يجوز نحو ما احسنه اديبا وطاب بنفسا وفجرنا الارض
عيونا ص التاسع المستثنا بليس ولا يكون
او ما خلا او ما عدا مطلقا شر الباب التاسع
من المنصوبات المستثنا وهو المذكور بعد الا
او احدى اخواتها والمستثنا من حيث هو قد
يكون منصوبا وقد يكون غير منصوب وقد ذكر

هنا

هنا مع المنصوب غيره استثناء للاقسام وتتميما
للفايدة والادوات التي يستثنا بها ثمانية الا
حرفا وعند الجميع وحاشا عند غير سيبويه وبعدا ان
وهما ليس ولا يكون ومتردد ان بين الفعلية
والحرفية وهما خلا وعدا واسمان وهما غير وسوا
وبدا بالكلام على المستثنا بليس وما خر معها
في هذا الكلام لتعيين نصبه على كل تغدير وفي كل
حال على ما سنبينه ولذلك قال مطلقا فكان
تقديمه اهم فاما المستثنا بليس ولا يكون فهو
واجب النصب كقولك قام القوم ليس زيدا ولا يكون
زيدا وانما وجب نصبه لانه خبرهما واسمهما
ضمير مستتر فيهما عايد اما على اسم الفاعل المفهوم
من الفعل السابق اي ليس هو اي القايم زيدا او على
البعض المدلول عليه بكله السابق اي ليس هو اي
بعض القايمين زيدا وزالاول مذهب الكوفيين والثاني
مذهب البصريين واختلفوا في جملة الاستثنا
هل لها محل فقيل محلها النصب على الحالية وقيل لا
لانها مستانفة وصححه ابن عصفور واما المستثنا
بخلا وعدا الواقعتين بعد ما فهو منصوب النصب
لتعيين وعلتهما حينيذ لان ما مصدرية ولا
يليها حرف جر وبعضهم قدرها زايدة فجوز
الجر وهو شاذ لانه لم يعهد زيادة ما قبل حروف
الجر وانما عهدت بعدها وموضع ما وصلتها

نصب بلا خلاف وان اختلف هل هو على الحال او على الظرفية
على حذف مضاف بتقدير فاموا ما عدا زيدا اي مجاوزين
زيدا او وقت مجاوزتهم زيدا ص او بالا بعد كلام
تام موجب او غير موجب وتقدم المستثنا نحو مشربوا
منه الا قليلا، ومالي الا ال احد شيعة، ش
للمستثنا بالا احوال لانه تارة يكون الكلام تاما وتارة
غير تام واذا كان تاما فتارة يكون واجب النصب
وتارة يكون راجحه وتارة يكون مرجوحه وسنبين
هذا كله ان شا. الله تعالى وقدم المصنف ذكر ما يجب
نصبه بقوله او بالا معطوف على قوله في الكلام السابق
بليس اي يجب نصب المستثنا بعد ليس وما ذكر
معها مطلقا وبعد لا في حالتين الحالة الاولى ان يكون
بعد كلام تام موجب والكلام التام هو الذي اشتمل
على ذكر المستثنا منه والموجب هو الذي لم يسبق
بنفي او شبهه وهو النهي والاستفهام ومثاله
بقوله تعالى مشربوا منه الا قليلا منهم ونحو قام
القوم الا زيدا الحالة الثانية ان يتقدم المستثنا
منه وهذا على قسمين القسم الاول ان يكون الكلام
موجبا نحو قام الا زيدا القوم فهذا واجب النصب
بالاتفاق والقسم الثاني ان يكون الكلام غير موجب
نحو ما قام الا زيدا القوم ومنه ما مثل به المصنف
وهو قول حميد ابن زيد الاسدي يمدح بني هاشم واهل
البيت، ومالي الا ال احمد شيعة، ومالي الا مشهب الحق مذهب

ن.

بان تقديم المستثنا وقع في كل من شرطيه وهذا
واجب النصب الا ان بعضهم جوز فيه تقديم العامل له
وجعل المستثنا منه بدلا قال سيبويه حدثني
يونس ان قوما يوثق بهم ينتمي يقولون ما لي الا ابوك
ناصر فيجعلون ابوك بدلا انتهى وهو قليل ولذلك
لم يذكره الشيخ تنبيهان الاول اقتصاره في غير
الموجب حيث تقدم المستثنا الذي هو محل الخلاف
على وجوب النصب يفهم منه الوجوب في الموجب =
والحالة هذه من باب الاولى ويجوز ان يكون معنا =
الكلام يجب نصب المستثنا بلا بعد كلام تام موجب
سوا تقدم المستثنا والبعدية حينئذ تقديرية
او لم يتقدم والبعدية حينئذ حقيقة او غير
موجب اذا تقدم المستثنا نحو قمت ما ولو حذف
قوله او غير موجب وقال او تقدم المستثنا نحو قمت
ما ذكر مع الاختصار التنبيه الثاني انما وجب
نصب المستثنا من الموجب التام لان التفريغ لا يجوز
فيه والابدال لا يجوز لان المبدل منه في حكم الساقط
فيعود الى التفريغ في الاثبات فلم يبق الا النصب
واختلف في الناصب للمستثنا بعد الا هو الا وهو
مذهب المبرد والزجاج واختاره بعض المتاخرين
واستدل له بما يطول ذكره وبه يشعر قول المصنف
في الاستثنا المفرغ فيما اثر الا وقال الكسائي ينتصب
بان مضمرة محذوفة الخبر وقال البصريون

العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الاداة
هو منصوب بالاستثناء مضمرا ص وغير الموجب ان
تركيبه المستثنى منه قبل الاداة وبسمى مفرغا نحو
ما قام الا زيد نثر لما فرغ من ذكر حكم الاستثناء من
الكلام التام الموجب اخذ يتكلم على الاستثناء المفرغ
وهو مقابله من الوجهين اعني ان الملفوظ السابق عليه
غير تام وغير موجب وسمي مفرغا لان ما قبلها قد
تفرغ للعمل فيما بعدها كما سنبين وغير التام
هو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه وغير الموجب كما
تقدم ان يتقدمه نفي او نهي او استفهام تقول في
المنفي ما قام الا زيد فترفع زيد بقام وما رايت الا
زيدا فتنصبه برايت وما مررت الا بزيد فتجره
بالباء. وصار الحكم معها كالحكم بدونها ومثال النهي
ولا تقولوا على الله الا الحق ومثال الاستفهام هل
يهلك الا القوم الفاسقون ص واذ ذكر وكان
الاستثناء متصلا فاتباعه للمستثنى منه ارجح نحو
ما فعلوه الا قليل او منقطعا بتميم تجيز اتباعه
ان صح التفريغ نثر ذكر في هذا الكلام ما كان نصبه
راجحا من المستثنى بالا فاما الاول وهو المستثنى
من كلام تام واليه اشار بقوله واذ ذكر او المستثنى
منه بشرط ان يكون غير موجب وهذا معلوم من
كونه جعله قسما من غير الموجب واذ يكون الاستثناء
متصلا كما صرح به او المستثنى من جنس المستثنى

منه

منه والارجح اتباعه للمستثنا منه بدل بعض عند
البصريين وعطف نسق عند الكوفيين ونصبه
على الاستثنا مرجوح مع انه عربي جيد مثاله
قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم بالرفع على
الابدال وبالنصب على الاستثنا واما الثاني وهو ما
كان النصب فيه راجحا فهو المستثنا من كلام تام
غير موجب اذا كان منقطعا او المستثنا من غير جنس
المستثنا وصح فيه التفريغ ومعنا صحة التفريغ
ان يمكن تسلط العامل السابق الا على المستثنا نحو قوله
، وبلدة ليس بها انيس ، الا اليعافير والا العيس ،
يصح اسقاطه وتسليط عامله وهو ليس على ما بعد
الا وهو اليعافير والنصب ارجح عند تميم وواجب
عند الحجازيين بان وقع الشرط الاخير وهو صحة
التفريغ نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص اذ لا يقال
زاد النقص تعين النصب اجماعا ص والمستثنا
بغير وسوى مخفوظ وخلا وعدا وحاشا مخفوض
او منصوب وتعرب غير باتباع وسوا على الاصح
اعراب المستثنا بالا نثر اخذ يتكلم على حكم المستثنا
بقية الادوات وهي غير وسوى وخلا وعدا
مجردتين عن ما وحاشا وذكر انها فيها مشتركة
في خفض المستثنا بها وان الخفض واجب بعد
غير وسوى جايز بعد الثلاثة الاخر ولنبدا
بالكلام على المستثنا بغير وسوى فنقول اما

غير فالاصل فيها ان تقع صفة وقد تخرج على الصفة
وتتضمن معنا الا فيستثنا بها اسم مجرور بها لاضافتها
اليه ولا تخرج عن الجر اصلا ويجب في لفظ غير ان تعرب
بما كان يعرب به المستثنا بالا وقد عرفت تفصيله
فيجب نصب غير بعد الكلام التام الموجب كقولهم
غير زيد وفي التام غير الموجب الذي لا يصح تفريغ نحو
ما نفع بعد المال غير الضر ويترجح على الابدال في
التام الغير الموجب اذا كان منفصلا وصح التفريغ
عند تميم نحو ما فيها احد غير حمار ويتعين عند
الحجازيين ويترجح الابدال على النصب في الكلام التام
الغير الموجب اذا كان الاستثنا متصلا نحو قاموا
غير زيد بالضم وما رايتهم غير زيد بالنصب وما
مررت بهم غير زيد بالجر واما سوى فالمستثنا
بها كالمستثنا بغير في وجوب خفضه ابدا واما
هي نفسها فقال سيبويه والجمهور هي منصوبة
على الظرفية ابدا ولا تخرج عنها الا في الشعر وقال
الرماني والكسر وهي نادر غالبا وكثير قليلا قال
المصنف والرد هذا القول اذهب وقال الزجاج وابن
مالك سوى كغير معنا واعرابا فيستثنا بها اسم
مجرور بها لاضافتها اليه كما تقدم وتعرب تقديرا
بما تعرب به غير لفظا خلافا للاكثر البصريين في ادعاء
لزوم النصب على الظرفية او عدم التصرف قال ابن
مالك رحمه الله تعالى وانما اخترت غير ما ذهبوا اليه

لا مزيد

لامرين احدهما اجماع اهل اللغة على ان معنا فولك فاموا
سواك وفاموا غيرك واحد فان احدا لا يقول ان سوا
لفنا عبارة عن مكان او زمان وما لم يدل على زمان او مكان
فهو معزل عن الظرفية ثانيهما ان من حق الظرف بطرفيتها
حكم يلزمها اياها وانها لا تتصرف والواقع في كلام
العرب نثرا ونظما خلاف ذلك فانها قد اضيفت
اليها وابتدأ بها وعملت فيها نواسخ الابتدا ونحوها
من العوامل اللفظية انتهى وقد نظرفيه من اوجه
ليس هذا موضوع ذكرها والله اعلم واما المستثنا
بخلا وعدا فهو مجرور او منصوب لكن جره قليل
والكثير هو النصب فاجر على انهما حرفان جارا ان
متعلقان بالفعل او معنا الفعل بموضعهما نصب
والنصب على انهما فعلان والمنصوب مفعولهما
وما عليهما ضمير عايد اما على اسم الفاعل المفهوم من
الفعل السابق واما على البعض المدلول عليه بكلية
السابق كما تقدم في ليس ولا يكون والتقدير فاموا
خلا هو اي الفايم او بعضهم سيبويه زيدا والجملة اما
حالية او مستانفة على ما تقدم في جملة ليس ولا يكون
ايضا واما المستثنا بحاشا وهو ايضا مجرور او منصوب
فاذا جر كانت حرفا وفي متعلقها ما تقدم في
متعلق خلا وعدا لا فرق بينهما وبينهما في شيء
من ذلك وان انتصب فمن وجه اخر وهو ان حاشا
لا تصحب ما بخلافهما قال سيبويه لو قلت

ابتوني ما حاشر زيد الم يكن كلاما وقد اجازه بعضهم
على قلة قال ابن مالك وربما قيل ما حاشر واستشهد على
ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي
ما حاشر فاطمة وبقول الشاعر رايت الناس ما حاشا قريشا
فانا نحن اكرم معالا ص والبواقي في خبر كان
واخواتها وخبر كاد واخواتها ويجب كونه مضارعا
موخرا عنها رافعا لضمير اسمها مجردا من ان بعد
افعال الشروع ومقرونا بها بعد حرى واخلولق وندر
تجرد خبر عسى واوشك واقتران خبر كاد وكرب
وربما رفع السببي خبر عسى في قوله وما ذا عسى
الحجاج يبلغ جهده يمين رفع جهده شذوذا ان
قلت اشتمل هذا الكلام على العاشر والحادي عشر من
المنصوبات وهما خبر كان واخواتها وخبر كاد واخواتها
فاما خبر كان واخواتها فهو المسند الى اسمها بعد
دخولها نحو كان زيد عالما واصبح عمرو قائما وامسى
بكر فاضلا ولا يزال فضلك ناجما وله احكام منها
انه يجوز توسطه بين هذه الافعال وبين اسمائها
مطلقا نحو قوله تعالى وكان حقا علينا نصر المومنين
وقول الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة
لذاته بادكار الموت والهرم اللهم الا ان يمنع
مانع من ذلك نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا
مكاء وتصدية ومنها انه يجوز تقديمه على
هذه الافعال الا خبر دام فلا يجوز تقديمه على ما

المصدر له

المصدرية بالاتفاق واما توسطها بينهما فبيه
خلاف والصحيح المنع والاخبر ليس مما يجوز عند جمهور
البصريين واستدل لهذا الحكم بقوله تعالى وانفسهم
كانوا يظلمون لان تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل
ومنها ان معموله يجوز ان يلي هذه ان كان ظرفا او
مجرورا بالحرف فان لم يكن احدهما امتنع عند
جمهور البصريين وجاز عند الكوفيين واما خبر
كاد واخواتها فهو مثل خبر كان الا انه اختصر
باعتبار امور زائدة فيه ولذلك افرد بباب
ومنها انه يجب كونه جملة وشذ مجيئه مفردا
بعد عسى وكاد وان تكون الجملة فعلية وشذ
كونها اسمية بعد جعل وان يكون فعل هذه الجملة
مضارعا وشذ كونه ماضيا بعد جعل والى ذلك
كله اشار المصنف رحمه الله بقوله ويجب كونه
مضارعا ومنها انه لا يجوز تقديمه على هذه الافعال
ومقتضى كلامه جواز توسطه بينها وبين اسمائها
مطلقا وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي
ومنع الشلوبين مما اقترن فيه الخبر بان ومنها
انه يجب ان يكون فاعل هذا المضارع ضمير يعود
على اسمها ولا يخرج عن ذلك من جميع هذه الافعال
الا عسى فانه يجوز فيها خاصة ان يرفع خبرها
السببي والمراد به الظاهر المتصل بضمير اسمها
كقول الشاعر وما ذا عسى الحاج يبلغ جهده

يروى بنصب جهده على الاصل ويرفعه على خلاف الاصل لاتصاله
بضمير اسمها والى ذلك اشار بقوله الشيخ وزما رفع السبيي
بخبر عسى وقوله بقي قوله الى اخره الشذوذان بهما
تجرد خبر عسى من ان ورفعه السبيي والله اعلم ومنها
وجوب اقترانه بان اذا كان الفعل جزاء واخلولف نحو جزا
زيد ان ياتي واخلولقت السماء ان تمطر ومنها وجوب
تجرده من ان في افعال الشروع والحكمة في ذلك ان
ان تخلص الفعل للاستقبال والشروع للحال فبينهما تناف
تقول اخذ يقول وشرع ينشد ولا يجوز اخذ ان
يقول ولا ان ينشد واما الافعال الاربعة الاخر وهي
عسى واوشك وكاد وكرب فان الكثير في الاولين
منها الاقتران كعسى ربكم ان يرحمكم وقوله
فانك موشك الاتراها ۞ والتجرد قليل كقوله
عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
وقوله يوشك من فر من منيته في بعض غرازه بوافقها
وفي الاخير بن قل الاقتران كقول الشاعر
كادت النفس ان تفيض عليه ۞ وقوله
وقد كربت اعناقها ان تقطعا ويكثر التجرد نحو
قوله تعالى يكاد زيتها يضيء تكاد تميز من الغيظ
وقوله كرب الغلب من جواه يذوب تنبيهات
الاول استغنا المصنف رحمه الله عن التصريح باشتراط
كون الخبر جملة فعلية باشتراط كونه مضارعا لاستلزامه
لان الفعل لابد له من فاعل الثاني استثنار فع خبر

عيسى للسيبي سافط في بعض النسخ وثابت في كثير منها
وهي النسخة التي شرحنا عليها وعبارته فيها احسن
من عبارة التوضيح حيث قال ويجوز في عيسى خاصة ان
ترفع السيبي وان ارجع لخبرها لاهي الثالث ذكر
المصنف وغيره من النحاة ان هذه الافعال ناقصة وظاهر
مذهب سيبويه رحمه الله تعالى انها تامة وان ان
والفعل بعدها منصوب على اسقاط الخافض والتقدير
انما هو لاجل ان جعلهما خبرا عنها لا يستقيم الا بتقدير
المبالغة او حذف المضاف لان قولنا عيسى زيد ان يقوم
اذا جعلنا ان والفعل فيه خبرا عن زيد يلزم منه الاخبار
عن الذات بالمعنى وهو ممتنع فيحتاج الى التاويل المذكور
وهو اما المبالغة فجعل زيد نفس القيام واما بتقدير
مضاف وكانه قيل عيسى امر زيد القيام اذا علمت ذلك
فلا تكون هذه الافعال على مذهب من يلحقها بكان لان
ان والفعل معها ليسا خبرا عنها وقال الشيخ بدر
الدين ابن مالك رحمه الله تعالى والحق ان افعال المقاربة
ملحقة بكان اذا لم يقترن الفعل بعدها بان وزمانها
اذا اقترن انتهى ووجهه ان الكاريطرد حذفه بعد
ان يقوى مذهب سيبويه اذا اقترن الفعل بان وزمانها
اذا لم يقترن بها ص وخبر ما حمل على ليس مثل
الثاني عشر من المنصوبات خبر ما حمل على ليس وهي
الاحرف الاربعة المتقدم ذكرها في المرفوعات
اعني لات ولا وما الحجازية وان النافية وتقدم

هناك سبب حملها على ليس وينبغي ان يعلم هنا ان الباء تزاد
بكثرة في خبر ما الحجازية بلا خلاف وفي خبر التميمية على
الاصح كقوله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون وتزاد
بقلة في خبر لا كقوله وكفى بي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد ابن قارب والله اعلم ص
واسم ان واخواتها وان غيرت بما المزيدة الغيت وجوبا
الا ليت فجوازا وكقوله وان الذين منهما جتلقى لكن
وجوبا وان غالبا ويقل معها مهملة اللام وكون
الفعل التالي لها ناسخا ويجب استتار اسم ان وكون
خبرها جملة وكون الفعل معمولا عنيا او جامدا او
معمولا بتنفيس او نفي او شرط او قد او لو ويقل
لكان ما وجب لان الا الفعل بعدها خبر او معمول بقد
او لم خاصة شر الباب الثالث عشر من المنصوبات
اسم ان واخواتها وهي ان ولكن وكان وليت ولعل
وذكر الشيخ رحمه الله تعالى هذه الاحرف حالتين وارد
كل حالة منهما ببيان حكمها فاما الحالة الاولى
وهي اتصال ما المزيدة بهذه الاحرف وحكمها انها
تلغي اي يبطل عملها ولهذا سميت ما هذه كافة
لانها كفت ما اتصلت به من الاحرف عن العمل وهذه
الاحرف بالنسبة الى هذه الافعال على قسمين قسم
يلغى وجوبا وهو ما عدا ليت وذلك لانها فيما زالت
اختصاصه بالاسماء، فوجب اهماله وقسم يلغى جوازا
وهو ليت وذلك لان ليت لم يزل اختصاصها بالاسماء.

لسبير

بسبب اتصال ما بها وانما جاز الغاؤها نظرا الى ان
ما كافة في الجملة هذا مذهب سيبويه وهو
الصحيح وقيل الغاؤها حملها على سبيل الجواز وهو
ضعيف مثال ما عدا البيت قل انما يوحى الي انما الهكم
اله واحد وقوله كانما يساقون الى الموت وهم
ينظرون وقول ولكن ما يقضى فسوف يكون
وقوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال البيت
قول الشاعر قالت الا ليتما هذا الحمام لنا يروي
بنصب الحمام على الاعمال وبرفعه على الالغاء واما
الحالة الثانية فهي تخفيف ذوات النون منها
وذوات النون كما علمت اربعة وحكمها مختلف بعد
تخفيفها فمنها لكن وحكمها اذا خففت ان تهمل
وجوبا نحو قوله تعالى ولكن الله قتلهم في قراءة
هذا مذهب الجمهور واجاز الاخفش ويونس اعمالها
حينئذ ومنها ان المكسورة ويجوز بعد تخفيفها
اعمالها واهمالها لكن اهمالها اكثر واليه اشار الشيخ
بقوله وان غالبا اي وتهمل ان غالبا وانما اهملت في
الغالب لزوال اختصاصها بالاسماء وانما اعملت قليلا
استصحابا لما كان نحو ان كلا لما ليوفينهم ثم انها
لما ان اهملت صارت بصورة ان النافية فخيف اللبس
فجيء بعدها باللام فارقة بينهما وهذه اللام
انما تجيء اذا لم تقع عنها قرينة لفظية نحو ان
زيد لقائم او معنوية نحو قوله

الشاعر
ع

انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن
والى هذا اشار الشيخ بقوله ويغلب معها مهملة اللام
وقوله وكون الفعل التالي لها ناسخا هو معطوف على
قوله اللام اي يغلب من ان المهملة امر ان اللام وكون
الفعل ناسخا والاكثر في هذا الناسخ ان يكون ماضيا
كوان كانت لكثيرة ويكون مضارعا كثيرا كقوان
يكاد الذين كفروا ليزلقونك ووقوع غير الناسخ
بعد هما ماضيا اكثر من وقوعه مضارعا مثال قوله
شلت يمينك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
ومثال الثاني قوله ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه
ومنها ان المفتوحة وحكمها بما عملها ولكن يجب
في اسمها كونه ضميرا ويجب في خبرها ان يكون جملة
واشار الى الامور الثلاثة بقوله ويجب استتار اسم
ان وكون خبرها جملة ثم ان هذه الجملة قد تكون
اسمية كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين وقد تكون فعلية فعلها جامد كقوله
تعالى والخامسة ان غضب الله عليها فلا تحتاج الى
بعاطر وقد يكون غير ذلك فيجب حينئذ الفصل
باحد امور اما بتنفيس اما بالسين كقوله علم ان
سيكون منكم مرضى او بسوف كقوله
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا
واما بنفي اما بلا كقوله وحسبوا ان لا تكون فتنة
او بلن كقوله ايحسب ان لن يقدر عليه احد او لم كقوله

الاول ؟

ايحسبن

ايحسب ان لم يرَ احد واما بعد نحو قوله تعالى ونعلم
ان قد صدقتنا او لو نحوان لو نشا اصبناهم ومنها
كان وحكمها بقاء عملها ويجوز ثبوت اسمها وافراد
خبرها واذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية
لم تحتج لعاصل وان كانت بفعلية وجب بفعلها ان
يكون خبريا لا دعائيا وفصلت بقد اوم تنبيهان
الاول اعتبار ه للعاصل في الفعل الذي ليس بدعائي
ولا جامد يوخذ منه عدم الاحتياج اليه مع الجملة
الاسمية كالفعلية التي فعلها جامد او دعاء كما
تقدم الثاني قوله ويغلب لكان ما وجب لان يقتضي
ان اعمالها غالب وانه يجوز اهمالها كما شرحناه
وهو مذهب الزمخشري وخلافا للجمهور ص واسم
لا النافية للجنس وانما يظهر نصبه ان كان مضافا
او شبهه نحو لا غلام سفر عندنا ولا كالعاجلا
حاضر ش الباب الرابع عشر من المنصوبات
اسم لا النافية للجنس وهو على قسمين مبني ونحو
المفرد المتقدم ذكره بشروطه وهو منصوب
المحل لا غير وغير مبني وهو ما ليس بمفرد وهو المضاف
والشبيه به وهو الذي اتصل به شيء من تمام معناه
ويظهر النصب في لفظه فالمضاف نحو لا غلام
سفر عندنا والشبيه نحو لا كالعاجلا حاضر
وقوله اسم لا النافية للجنس تصريح بان المفرد
وغيره معهود ان من المنصوبات لكن المفرد

منصوب محلا لا غيره وغير منصوب لفظا ايضا وهو ظاهر

ص والمضارع بعد ناصب وهو لن او كي المصدرية مطلقا او اذن ان صدرت وكان الفعل مستقبلا متصلا او منفصلا بالقسم او بلا او ان المصدرية ان لم تسبق بعلم نحو علم ان سيكون منكم مرضا فان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة قال الباب الخامس عشر من المنصوبات المضارع الداخل عليه احد أدوات النصب الاربعة المذكورة وهو لن وكي المصدرية واذن وان ومعنى لن لانها لا تكون غير ناصبة واذا وان كانت ام الباب واعرف من غيرها في العمل اذ تعمل ظاهرة ومقدرة لانتشار الكلام فيها واستتباعه ما يطول فاما لن فهي لنفي المستقبل ولا تقتضي تابيد النفي ولا تاكيده ولا تفيد دعائية وليس اصلها لا ولا ان واما كي فلا بد ان تكون مصدرية كما صرح به الشيخ احترازا من التعليلية فان الناصب بعدها ان مضمرة وليست هي الناصبة وتتعين مصدريتها ان سبقتها اللام نحو لكيلا تاسوا وتعليليتها ان تاخرت اللام او ان نحو جئتك كي لتفضيني حتى وقوله في ما ان تقر وكذا لانه لا يفصل بين الحرف المصدري وصلته والتوكيد خلاف الاصل فلا يؤكد لغير ضرورة ويصح الامران في نحو قوله في لا يكون دولة وكذا في قول الشاعر اردت لكيما ان اطير بقربه فيصح فيه اعتبار كونها تعليلية موكدة باللام وان تكون

مصدرية

مصدرية وان موكدة لما وقوله مطلقا اي ينصب بلن
وكي المصدرية مطلقا عن الشروط المعتبرة في نصب
اختيها واما اذن فهي حرف جواب وجزاء وشرطها
ان تتصدر فلا تكون حشوا واليه اشار بقوله ان صدرت
ومتى وقعت حشوا اهملت كقول الشاعر
لبن عادلي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها
وحمل على الضرورة كقوله اني اذن لهلك او اطيرا
مما وقعت فيه عاملة وهي في حشو الكلام ويجوز ان يقدر
ذلك محذوفا بامنه خبرا واذن واقعة في الابتداء
ويجوز النصب بها بعد الواو والفاء وان يكون الفعل
المنصوب بها مستقبلا فلو قيل لك انا احبك فقلت
اذن تصدق رفعت لانه حال واداوات النصب تخلص
الفعل للاستقبال فلا تعمل في الحال وان تتصل بالفعل
المنصوب بها وفي معناه ان يفصل بينهما القسم او لا
كما صرح به المصنف ووجهه ان النافي كالجزء من المنفي
فكانه لا فاصل واما القسم فانه زائد موكد ولم يمنع
الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر في قولهم
ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها واعلم ان
سيبويه حكى عن بعض العرب الغاء اذن مع توفر
الشروط قال بعضهم وهو الغياس لانها غير مختصة
والاكثر وزان عملوها حملا لها على ظن لانها مثلها في جواز
تقديمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها بين
جزيها كما حملت ما على ليس وان كانت غير مختصة

واما ان فنحو قوله تعالى والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي
يوم الدين وشرط نصبها ان لا تكون مخففة من الثقيلة
وربما اهملت حملا على ما المصدرية كما اعملت ما المصدرية
فليلا حملا عليها من الاول قوله ان تقرآن على اسماء وبحسبما
مني السلام وان لا تشعرا احدا ومن الثاني الحديث
في بعض الروايات كما تكونوا يولى عليكم والمخففة من
الثقيلة هي الواقعة بعد ما يدل على التحقيق سواء كان
بلفظ العلم او الظن والى ذلك اشار بقوله ان لم تسبق
بعلم فان المراد بالعلم ما دل على التحقيق كما ذكرنا لا لفظ
علم فان وقعت بعد ما يفيد ذلك سواء كان بلفظ
ظن او ما اشبهه من حسب وخوف جاز فيه اعتبار
كونها مصدرية حملا للظن على بابه وكونها مخففة
حملا له على اليقين والى ذلك اشار بقوله المصنف رحمه
الله فان سبقت بظن فوجهان ومثاله بقوله تعالى
وحسبوا ان لا تكون فتنة فمن نصبه جعلها
مصدرية ومن رفعه جعلها مخففة ص وتضمر
ان بعد ثلاثة من حروف الجر وهي كي كوكي لا يكون
كذا وحتى ان كان الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
كوحتى يرجع الينا موسى واللام التعليلية مع المجرد
من لا كو ليغفر لك الله بخلاف ليما يعلم او جحودية
كوما كنت اوما كان لافعل شر فقد اسلفنا فيما
سبق ان تعمل ظاهرة ومقدرة وقد تقدم امثلة
ما تعمل فيه ظاهرة والغرض الان بيان ما تعمل فيه

مضمرة

مضمرة واضمارها على قسمين واجب وجايز وقد اشتمل
هذا الكلام على اضمار ان بعد حروف الجر ومنها
ما اضمرت بعدها على سبيل الوجوب ومنها ما تضمر
بعدها على سبيل الجواز كما سنبينه ان شاء الله تعالى
الحروف الاول مما تنصب ان المضارع بعدها مضمرة
هي كي التعليلية لا المصدرية فان تلك هي الناصبة
كما تقدم وهذا الاضمار على سبيل الوجوب فلا يظهر
الا في الشعر وقد سبق ذكر ما يتعين ان تكون فيه
تعليلية وما يتعين ان تكون فيه مصدرية وما يجوز
فيه الامران ومثالها قوله تعالى كي لا يكون دولة
فيكون منصوبا بان مضمرة لا تظهر الثاني من الحروف
التي تضمر بعدها ان وجوبا حتى الجارة وهي التي تدخل
على الاسم الصريح بمعنى الى وتدخل على المضارع فيتعين
حينئذ اضمار ان بعدها ناصبة ليكون مع الفعل
في تاويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز اظهار ان بعدها
لا في شعر ولا في نثر ولا يكون الفعل بعدها الا مستقبلا
او مؤولا به وخرج بالجارة العاطفة وهي التي تعطف
بعضا على كل كما سياتي في باب التوابع والابتدائية
وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها
كقول الشاعر حتى ماء دجلة اشكل وقولهم
شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ولا يكون
الفعل بعدها الا حالا او مؤولا به بخلاف الجارة فلا
بد ان يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا كما تقدم

ذلك بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا كما تقدم
ذلك بالنظر ايضا الى زمن التكلم ام لا كقوله تعالى لن نبرح
عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وقوله تعالى حتى
يقول الرسول في قراءة النصب واعلم انه حيث انتصب
المضارع بان بعد حتى فالغالب ان تكون حتى للغاية
كقوله تعالى لن نبرح الاية وعلامتها صلوح الى
موضعها وقد تكون للتعليل كقولك جد حتى تغنى
بغير او علامتها صلوح الى في موضعها وقال ابن مالك
تبعا لبعضهم وقد تكون بمعنى الا ان كقوله
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود ومالك موجود فليل
اي الا ان تجود ومالك والذين لا يثبتون هذا المعنى
يجعلون هذا البيت على معنى الى الثالث من الحروف الجارة
التي يضمر بعدها ان هي اللام واضمار ان بعدها اما واجب
او جايز او ممتنع فان كانت تعليلية وتجرد الفعل
من لا فالاضمار جايز كقوجئتك لاكرمك او لان اكرمك ويجوز
اظهارها وان مع الفعل بلا سواء كانت نافية او
موجبة وجب اظهار ان بعد اللام وامتنع الاضمار
كقوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة وقوله
لئلا يعلم اهل الكتاب وان كانت لام الجحود وهي المسبوقة
بكون منفي ماضيا لفظا ومعنى او معنى فقط وجب
بعدها اضمار ان ولا يجوز اظهارها مجال كقوله
تعالى ما كان الله ليذر المومنين على ما انتم عليه
ربهم تنبيهات الاول اراد المصنف بقوله وتضمر

ان مجرد الاضمار اعم من ان يكون واجبا او جايزا بدليل
انه بعد ان استوجى ذكر مواضع الاضمار مطلقا بين
مواضع الوجوب من مواضع الجواز الثاني تقييده
اللام بما ذكره ربما يخرج لام العاقبة واللام الموكدة
بناء على مغايرتهما لها وهو ظاهر صنعه في الشرح
بعد ان اضمار ان بعدها جايز ايضا ومذهب الجمهور
رد لام العاقبة الى التعليلية وقال في شرح الزوايد
والمختار رد الموكدة اليها ايضا الثالث قوله او
جحودية معطوف على قوله تعليلية اي تضمر ان بعد
اللام حال كونها تعليلية او جحودية وقوله ما كنت
او لم اكن لافعل تفسير ما كنت لافعل او لم اكن لافعل
ومثل بمثالين احدهما للماضي في اللفظ والمعنى والثاني
للماضي في المعنى فقط وهو المنفي بلم ص وبعد ثلاثة
من احرف العطف وهو او بمعنى الى نحو لالزمنك او
تقضيني حقي او الا نحو لافتلنه او يسلم وبد السببية
وواو المعية مسبوقين بنفي محض او طلب بغير
اسم الفعل نحو لا يقضى عليهم فيموتوا وتعلم نحو ويعلم
الصابرين ونحو ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي لانه
عن خلو وتاتي مثله ش لما فرغ من ذكر ما اضمرت
ان بعده من الحروف الجارة اخذ يذكر ما اضمرت ايضا
بعده من الحروف العاطفة فمنها او وتضمر ان بعدها
وجوبا اذا صلح في موضعها الى نحو لالزمنك او تقضيني
حقي اي الى ان تقضيني حقي او الا نحو لافتلنه او يسلم

الى الان يسلم والضابط في ذلك ان الفعل الذي بعدها ان كان
مما ينقض شيئا فشيئا فهو موضع الى وان لم يكن فهو
موضع الا فان لم يصلح في موضعها احديهما وورد المضارع
منصوبا بعدهما نحو قول الشاعر فقلت ادع اخرى وارفع
رنام اعزة وارا سبيع او اسوء علفما جاز اظهار
ان ولم يجب اضمارها ومنها فا السببية وهي التي
قصد بها الجزا اذا كانت مسبوقة بنفي محض والمراد
به ان لا تتلو تقريرا كقولهم تاتني فاحسن اليك وانه لا
يكون متلوا بنفي نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا وان
لا ينتقض بالا نحو ما تاتينا الا فتحدثنا او كانت
مسبوقة بطلب محض ايضا وهو الذي اشار اليه الشيخ
بقوله بغير اسم الفعل والمراد به ان يكون الفعل اصلا في
ذلك فخرج الطلب بالمصدر نحو سقيا او باسم الفعل
نحو صه او بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فلا ينتصب الفعل
بعد شيء منها مثال ذلك ما تاتينا فتحدثنا بالنصب
اذا قصدت معنا الجزا والسببية فيكون المقصود
نفي اجتماعهما او ما تاتينا فكيف تحدثنا فيكون
المقصود نفي الثاني لانتفا الاول وخرجت الفا التي
لمجرد العطف نحو ما تاتينا فتحدثنا على معنا ما
تاتينا فكيف تحدثنا والاستينافية نحو ما
تاتينا فتحدثنا على معنا ما تاتينا فانت تحدثنا
والفرق بينهما ان في الاول ما قبل الفا وما بعدها
منفيان وفي الثاني ما قبلها منفي وما بعدها مثبت

ومنهم

ومنها واو المعية وهي التي تفيد معنا مع بان ان
مضمرة بعدها وجوبا ايضا بعد النفي والطلب بشروطها
السابقة نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكون
منك اكل السمك مع شرب اللبن فيكون ذلك نهيا
عن الجمع بينهما فلا يمتنع الاتيان باحدهما منفردا
وخرجت الواو التي لمجرد العطف نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن بجزم تشرب عطفا على تاكل فيكون ذلك نهيا
عن كل واحد منهما والاستينافية نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن اي وانت تشرب اللبن فلا يجوز
النصب ايضا بل يجب الرفع ويكون نهيا عن اكل السمك
واخبارا بشرب اللبن ومثل المصنف للنصب بعد الواو
الواقعة بعد النفي المذكور بقوله تعالى لا يقضى
عليهم فيموتوا فالنصب بعد الواو الواقعة بعد
لفوله تعالى ويعلم الصابرين فان قبله النفي في قوله
تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم وتشمل الطلب
المذكور الامر ومثاله بعد الفاء قوله
يا ناقة سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا
ومثاله بعد الواو فقلت ادع وادعو ان انكا
لصوت ان ينادي داعيان ومثل المصنف له بعد
الفاء بقوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
وبعد الواو بقول ابي الاسود الدؤلي
لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
والدعاء والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض

ولا تجعي امثلتها بعد الفا. والواو تنبيهات
الاول قوله وهي او بمعنا الى اوالا قد يتوهم منه مرادفة
او للحرفين المذكورين وليس كذلك بل هي او العاطفة
التي لاحد الشيئين فلو عبر بصلاحية احد الحرفين
موضعها كما عبر فالكان احسن الثاني تنبيهه الطلب
بغير اسم الفعل قد علمت ان في معنا اسم الفعل الخبر
والمصدر بكانه قال بغير اسم الفعل وما في معناه
وكانه انما اقتصر عليه لان الكسائي جوز النصب بعد
الطلب بالمصدر من باب اولا اذكم يقل بالنصب بعد
الطلب به كما في الطلب بالخبر بينبغي الطلب بالمصدر
من باب اولا اذكم يقل بالنصب بعد احد فيما علمت
الثالث قد علم مما تقرر ان النصب بعد الواو ليس على
معنا النصب بعد الفا. وان اشتركا في شرطة الرابع
ما ذكر من ان النصب بان المضمرة بعد او والواو والفا.
هو الصحيح ومذهب الكسائي ان او والواو والفا. هو
الناصب ومذهب الفراء وجماعة من الكوفيين ان
النصب بالمخالفة ويرد على الكسائي ان او والواو
هذه حروف عاطفة فلا تصلح للعمل لعدم اختصاصها
وعلى الفراء ومن معه ان العامل النصب حيث امكن
لا يعدل عنه الى المعنوي كما تقدم والله اعلم
وبعد الفا. والواو واو وثم ان عطفت على اسم خالص
نحو او يرسل رسولا وكذا وكبسر عباءة وتقر عيني
شر يعني ان ان كما اضمرت بعد ما تقدم من الحروف

وهي او والواو والفاء كذلك تضمر بعدهن وبعدثم لكن
في محل اخر وهو ما اذا عطف احد هذه الحروف على اسم
خالص او من تاويل الفعل واحترز بذلك من نحو فوللهم الطاير
فيغضب زيد الذباب فانه لا ينصب الفعل وان كان
العطف على اسم وهو الطاير لانه في تاويل الفعل اي الذي
يطير بمثال او قوله تعالى او يرسل رسولا في قراءة النصب
عطفا على وحيا ومثال الواو قول ميسون زوج معاوية
رضي الله عنه، ولبس عباءة وتقر عيني، احب الي من لبس الشفوف
بالنصب عطفا على لبس، ومثال الفاء قوله، لولا توقع معتر فارضيه
ومثال ثم قوله، اني وقتلي سليكا ثم اعقله **تنبيه**
اقتصاره على حذف ان بعد ما ذكره من الحروف يفهم منه
انها لا تحذف في غيره وهو كذلك لكن قد وردت
مواضع شاذة نصب الفعل فيها بان محذوفة وليست
مما تقدم بمن ذلك قولهم خذ اللص قبل ياخذك
بالنصب وقولهم، تسمع بالمعيدي خير من ان تراه،
بالنصب ايضا فيحفظ ما ورد منها ولا يقاس عليه

ص ولك مع ذي ومع لام التعليل اظهار ان **ش**
بين في هذا الكلام ما يجب فيه اضمار ان وما لا يجب
مما تقدم فذكر انه يجوز اظهارها بعد هذه
الاحرف الاربعة في مسئلة العطف على اسم خالص
وبعد لام كي وهي المراد بقوله لام التعليل وفهم
من ذلك ان لا اضمار واجب في غير ذلك وهو سايغ
ما تقدم وهو لام الجحود وقد تقدم ان لام العاقبة

بيان اظهار 2

واللام الموكدة او الزايدة هي لام التعليل التي هي لام كي
على ما تقدم **ص باب** المجرورات ثلاثة المجرور
بالحرف وهو من والى وعن وعلى والباء واللام وفي مطلقا
ش لما انهى الكلام على المنصوبات شرع في ذكر
المجرورات وهي ثلاثة انواع مجرور بالحرف ومجرور
بالاضافة لكونها على معنى الحرف حتى قيل انه العامل في
المضاف اليه الجر فكانها فرع واخر المجرور بالمجاورة
لشذوذه والحروف الجارة منها ما يجر الظاهر والمضمر
وقدمه على غيره لعمومه فانه يدخل على الظاهر زمانا
او غيره وعلى الضمير والعموم اشار بقوله مطلقا
ومنها ما يخفض بعض ذلك وهي انواع ستاتي
وذكر هنا القسم الاول وهو سبعة احدها من نحو
قوله تعالى ومنك ومن نوح وتاتي للتبعيض نحو حتى
تنفقوا مما تحبون وللبيان الجنس نحو اساور من ذهب
وللابتداء الغاية المكانية باتفاق نحو من المسجد الحرام
والزمانية على الاصح نحو من اول يوم وزايدة نحو هل من
خالق غير الله ومعنى البدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا
من الاخرة وللظرفية نحو ما خطبكم اغرقوا فادخلوا نارا
وللتعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا فادخلوا نارا الى نحو الى الله
مرجعكم اليه مرجعكم وتاتي لانتهاء الغاية زمانا
ومكانا نحو ثم اتموا الصيام الى الليل ونحو من المسجد
الحرام الى المسجد الاقصى ثالثها عن نحو لغدر بني
الله عن المومنين رضي الله عنهم وتاتي للمجاوزة نحو

سرت عن الطريق ورميت عن القوس وللبعدية نحو
صبغا عن صبغ او بعد، وللاستعلا نحو فاذا يخل
عن نفسه او على نفسه وللتعليل نحو وما نحن بتاركي
آلهتنا عن قولك اي لاجل رايها على نحو وعليها
وعلى الفلك تحملون وتاتي للاستعلا نحو صعدت على
السطح وللظرفية نحو على حين غفلة اي في حين غفلة
وللمجاوزة كقوله « اذا رضيت علي بنو قشير »
« لعمر ابيك اعجبني رضاها » اي عني وللمصاحبة نحو
وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم او مع ظلمهم
خامسها الباء نحو امنوا بالله امنوا به وتاتي
للاستعانة نحو كتبت بالقلم وللتعدية نحو ذهب
الله بنورهم اي اذهبه وللتعويض نحو بعتك هذا
بهذا وللالصاق نحو امسك بزيد وللتبعيض نحو
عينا يشرب بها اي منها وللمصاحبة نحو وقد دخلوا
بالكفر وهم قد خرجوا به اي مصاحبين معه وللمجاوزة
نحو فاسئل به خبيرا اي عنه وللبدل نحو اخذت الدرهم
بالدينار اي بدله وللظرفية نحو لبثناهم يسيرا اي
فيه وللاستعلا نحو من ان تامنه بدينار اي عليه
وللسببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم وزائدة
نحو كفى بالله شهيدا سادسها اللام نحو له
ما في السموات له ما في السموات وتاتي للملك نحو
لله ملك السموات وللاختصاص نحو السرج للدابة
وللتعدية نحو ما اضرب زيد العمرو وللتعليل

نحو واني لتعروني لذكراك هزة ، كما انتفض العصفور بلله القطر
وزايدة ، نحو ملكا اجاز لمسلم ومعاهد ، وللتعدية نحو
جعل لما يريد ولانتهاء الغاية نحو لاجل مسمى وللقسم
نحو لله لايؤخر الاجل وللصيرورة نحو لد وا للموت وابنوا
للخراب ، فكلكم يصير الى ذهاب ، وللبعدية نحو اقم
الصلاة لدلوك الشمس اي بعد ، وللاستعلاء نحو يخرون
للاذقان اي عليها سابقها في نحو في الارض وفيها
ما تشتهيه الانفس وتاتي للظرفية المكانية نحو في
اذني الارض والزمانية نحو في بضع سنين والمجازية
نحو في يوسف والسببية نحو لمسكم فيما افضتم ،
والمصاحبة نحو ادخلوا في امم قد وللاستعلاء نحو في
جذوع النخل وللمقايسة نحو فما متاع الحياة الدنيا
في الاخرة الا قليل ص والكاف وضعي والواو للظاهر
مطلقا والتاء لله وربّ وكي لما الاستفهامية وان
المصدرية وضعفا ومذ ومنذ زمن غير مستقبل
ولامبهم ورب لضمير غيبة مفرد مذكر مميز بمطابق
المعنى قليلا او منكر كثيرا اشر لما مر من ذكر القسم
الاول اخذ يذكر القسم الثاني وهو الحروف المختصة
اخذ يذكر الحروف الخاصة وهي انواع فمنها ما يختص
بالظاهر مطلقا اي اي ظاهر كان فلا يختص بظاهر
دون ظاهر ولا يدخل على ضمير وهذا النوع ثلاثة احرف
اولها الكاف وتاتي للتشبيه نحو وردة كالدهان
وللتعليل نحو واذكروه كما هداكم اي لاجل هدايته اياكم

وللاستعلا

و للاستعلاء كقول بعضهم وقد قيل له كيف اصبحت فقال
او على خير وزايدة للتوكيد كقولهم ليس كمثله شيء اي ليس
شيء مثله ثانيها حتى ولا يجر بها الا اخرا ومتصلا بما آخر
فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها وتاتي لانتهاء الغاية
المكانية كقولك السمكة حتى رأسها او الزمانية
كقولك سلام هي حتى مطلع الفجر ثالثها الواو ومعناها
القسم كقولك والله والنبي والكعبة ومنها ما يختص
بلفظ الله وبعض رب مضافا الى الكعبة او الى ياء المتكلم
وهو حرف واحد وهو تاء القسم تقول تالله لافعلن
وترب الكعبة وترب لافومن ومنها ما يختص ببعض
الظواهر ايضا وهي كي وذكر الشيخ انه يجر به شيئان
احدهما ما الاستفهامية يقولون اذا سئلوا عن علة
الشيء كيمه والاكثر ان يقولوا لمه ثانيهما ان المصدرية
وصلتها كقولك جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها
ايكي ان تكرمني وقد ظهرت في الضرورة كقوله كي ما
ان تفر وتخدعا ومنها ما يختص من الظواهر بالزمان
وهو منذ ومنذ ويشترط ان يكون غير مبهم فلا تقول
جئتك منذ وقت او منذ زمن وان يكون غير مستقبل
بان يكون ماضيا ومعناها حينئذ ابتداء الغاية
كقوله وربع عفت آثاره منذ ازمان او حاضرا
ومعناها حينئذ الظرفية كقولك ما رايته منذ يومنا
ويمتنع ان تقول لا اراه منذ غد ومنها ما يختص
بنوع من المضمرات وبنوع من المظهرات وهو رب

اما الاول فلعود ضمير الغيبة الملازم للافراد والتذكير بشرط
ان يفسر بتمييز بعده مطابق للمعنى واما الثاني فبعود
النكرة وهذا هو الكثير والاول هو قليل ومن الاول قوله
ربه فتيه دعوت الى ما يورث المجد دائما فاجابوا
ومن الثاني قولك ربه رجلا وهي موضوعة للتكثير والتقليل
لكنها تستعمل للتكثير كثيرا كقوله يا ربما ليلة
في الدنيا عاريه يوم القيمة وللتقليل قليلا كقوله
الا ربه مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان
وذي شامة سوداء في حر وجهها مجلله لا تنقضي لزمان
ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع مئة وثمان
يريد آدم وعيسى والخضر تنبيهات الاول قد
ورد جر الضمير في قوله كام اوعال كهلا او امرءا
وقوله ولا تزوجن بعلا ولا حلا حليلا وهي ولا كهن الا حاضلا
لكنه محكوم عليه بالشذوذ والضرورة فلذلك لم يذكره
المصنف الثاني مقتضى قوله وجر لما الاستفهامية
اوان المصدرية انهما لا تجر غيرهما وقد جر الاخفش كقوله
اذا انت لم تنفع بضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع
وغير الاخفش يرى ان ما كافة لا مصدرية ويجعل ان
المصدرية مضمرة وكلام المصنف يوافق هذا الثالث
اختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة كغيره من
الضمائر وقيل نكرة لانها لا تدخل الا على النكرات وهو
مقتضى كلام المصنف فيما سبق وقد قدمنا الكلام
عليه في بحث النكرة الرابع يفهم من حروف الجر خلا

وعدا

وعدا وحاشا ولعل ولم يذكرها المصنف هنا لان الثلاثة
الاول تقدم له ذكرها في باب الاستثناء والاخيران
شاذان ص ويجوز حذفها معه فيجب بقاء
عملها وذلك بعد الواو كثيرا والباء وبل قليلا وحرف
اللام قبل كي وخافضا ان مطلقا ش ذكر في هذا
الكلام ما يحذف من حروف الجر ومنها ما يحذف مع
بقاء عمله وهو رب الداخلة على النكرة وهذا هو
المراد بقوله ويجوز حذفها اي رب مع او مع المنكر
واحترز عن الجارة للضمير فلا تحذف معه ثم ان حذفها
مع المنكر قد يكون كثيرا وذلك بعد الواو كقوله
ومهمه مغبرة ارجاؤها وقد يكون قليلا وذلك
بعد الباء كقوله بمشلك حبلى قد طرقت ومرضع
وبعد بل كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه
وقد تحذف بدون عاطف كقوله رسم دار وقفت في طلله
كدت اقضي الحياة من جلله وهو دون العاطف اقل منه
بعد بل بقوله والباء وبل اي وبعد الباء وبل ومنها اللام
الداخلة على كي المصدرية لا الجارة كما تقدم ما ان حرف
الجر لا يدخل على مثله ولاجل ذلك لم يفيدها المصنف
كو جئتك كي اراك اي لكي اراك ومنها الجار الداخل
على ان المفتوحة المشددة النون او الساكنة وقوله
مطلقا راجع الى كل من الخافض والمخفوض سواء كان
الجار لاما او غيره وسواء كانت ان او ان بعد حرف
او لم تكن يعني انه لا يشترط في حذف خافضهما
شيء كما اشترط لحذف خافض غيرهما وقضية هذا الاطلاق

انه لا يشترط امن اللبس واليه يميل كلامه في التوضيح لكنه صرح في الجامع باشتراطه موافقة لابن مالك رحمه الله كما سيذكره ويخرج بهذا الشرط كون رغبت في ان تفعل فلا يجيء حذف في لانه بعد الحذف يوهم ان المعنى رغبت عن ان تفعل قال في التوضيح ويشكل عليه او على هذا الشرط او على ابن مالك في اشتراطه اياه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن والجواب عن الاشكال انه حذف لقصد الادغام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لقبحهن وذهاب مالهن وهذا جواب حسن لان عند ارادة الادغام لا يجاب اللبس تنبيهان احدهما جعل في التوضيح تبعا للتسهيل حذف رب بعد الفا كثيرا وبعد الواو كثيرا وبعد بل قليلا وبعد ونعم قل وظاهر المذكور هنا مخالفته وقد يقال لا مخالفة لان جعله بعد الفا قليلا انما هو بالنسبة الى الواو وان كان كثيرا في نفسه على انه قد اعترض جعله بعد الفا كثيرا واجيب بان كثرته بالنسبة الى بل ولكون الحذف بعد ونعم عاطف اقل منه مع العاطف سكت المصنف عن ذكره ثانيهما اختلف في المحل بعد حذف الجار قبل ان وان وجوهل هو نصب او جر او محتمل لهما على ثلاثة مذاهب فقال ابن مالك ومذهب الخليل والكسائي في ان وان انهما في محل جر بعد حذفه ومذهب سيبويه والفراء انهما في محل نصب ويؤيد قول الخليل قول الشاعر انشده الاخفش

وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الى ولا دين بها انا طالبه

جر

مجرا المعطوف على ان بعلم ان في محل جر انتهى وجزم في
التسهيل بالنصب وهو ظاهر كلام المصنف في الجامع
حيث قال وحذفه مع حي وأن وان ان لم يلبس مقيس
وقال الموضع حينئذ نصب او جر او محتمل اقوال فلذلك
ذكر النصب و لقائل ان يقول ان البيت لا حجة فيه ويجعل
الجر فيه على توهم دخول الجار على ان ومثله قوله
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
مجرورا عطفا على توهم دخول الجار على مدرك ولاجل
ما علمت من الخلاف قال المصنف يجر وتحذف فيجب
بقاء عملها وقال في الثلاثة وحذف اللام فليحي وخافض
ان وان وسكت عن بقاء العمل وعدمه ص الثاني
المجرور بالاضافة كغلام زيد ويجرد المضاف من تنوين
او نون تشبهه مطلقا ومن التعريف الا فيما سيشذ
كما مر عن النوع الاول من المجرورات شرع في النوع
الثاني منهما وهو المجرور بسبب الاضافة والاضافة
لغة الاسناد واصطلاحا ضم كلمة الى اخرى منزلة من
الاولى منزلة التنوين مما قبله كغلام زيد وصاحب
عمرو ويجب ان تحذف من المضاف لاجل الاضافة ما فيه
من تنوين ظاهر كغلام زيد او مقدر كراهم عمرو
وما فيه من نون تشبه التنوين من جهة كونها تلي
علامة الاعراب وهي نون التثنية وشبهها ونون
جمع المذكر السالم وشبهه كغلاما زيد واثنا عمرو
ونحو المغيمي الصلاة وعشري عمرو ولا تحذف نون

لا تليها علامة الاعراب نحو بساتيني زيد وشياطيني
الانس وقولنا تليس علامة الاعراب تنبيها على ان الاعراب
بعد اخر المعرب من غير باصل كما قد منا وهو الصحيح
لا على الاخر وكما يجب لاجل الاضافة حذف التنوين والنون
التي تشبهه كذلك يجب تجريد تعريفه فلا تضاف
المعرفة باقية على تعريفها فلا يقال الغلام زيد ولا زيد كم
وعمركم الان حذف اللام من الاول وقد راشياع
والتنكير فيما بعده وانما كان كذلك لان الغرض الاصل
من الاضافة الى المعرف التعريف وهو حاصل للمعرفة
من غير اضافة ويستثنا من هذا ما تقدم في باب
المعرف بالاداة من المواضع التي يجوز دخول ال فيها
على المضاف وهي ان يكون المضاف صفة والمضاف اليه
معمولها وهو بال او مضاف لما فيه ال او الى ضمير ما فيه
ال او يكون المضاف المذكور مثنا او مجمعا على حد
المثنا كالضارب الرجل والضارب راس الرجل وكقوله
الود انت المستحقه صفوه والضاربا زيد والضاربا
عمرو واعلم انهم قد اختلفوا في الجار للمضاف اليه
ما هو فقيل هو المضاف وهو مذهب سيبويه وهو
الراجح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله
وقيل جار مقدر بدليل انه قد ثبت عمل الكره للجر وان
معنا زيد غلام كزيد غير معنا غلام زيد للتفاوت
في التنكير والتعريف وقيل العامل معنا وهو الاضافة
ووجهه انه قد بطل عمل الكره لما ذكرتم وعمل الاسم

غلام

خلاو

خلاف القياس فتعين ما ذكرناه ورد بان المعنا انما يصار
اليه ويجعل عاملا عند تعذر اللفظ وعمل المعنا ابعد من
عمل الاسم واذا بطل المذهبان الاخيران كما علمت تعين
الاول والله اعلم **تنبيه** فهم من اقتصاره على حذف
التنوين والنون ان غيرهما لا يحذف فلا ابن مالك
وقد تحذف تا التانيث في كلمات سمعت ومنه
قراءة بعضهم ولواراد والخروج لاعدوا له عدة اي
عدته وظاهر كلام الفرا انه قياس **ص** واذا كان
المضاف صفة والمضاف اليه معمولها سميت لفظية
وغير محضة ولم تفد تعريفا ولا تخصيصا كضارب
زيد ومعطي الدينار وحسن الوجه والا فمعنوية
محضة تفيدهما الا ان كان المضاف شديد الابهام
كغير ومثل وحدن او موضعه مستحق للنكرة فجاء
حر وحر وكم ناقة وبصبهاء لك ولا اباله فلا يتعرف
شرح ذكر في هذا الكلام الاضافة اللفظية والاضافة
المعنوية واحكامهما فاما اللفظية فضابطها ان
يكون المضاف صفة شبيهة بالمضارع في كونها للحال
او الاستقبال والمضاف اليه معمولا لتلك الصفة والمراد
بالصفة اسم الفاعل كضارب زيد ومخرج عمرو واسم
المفعول كمضروب العبد ومرجوع ومعطي الدينار
والصفة المشبهة كحسن الوجه وعظيم الخلق وقليل
الحظ وكما تسمى هذه الاضافة لفظية كذلك تسمى
غير محضة لانتفاء في تقدير الانفصال وحكمها انها

لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيده لانه وصف
بها النكرة في قوله تعالى هديا بالغ الكعبة فان بالغ وقع
صفة لهديا وهو نكرة ووقعت حالا في قول الشاعر
، فباتت به حوشر العناد ، ودخل عليها رب في قوله
، يا رب غابط نا لو كان يطلبكم ، لاقا مباعدة منكم وحرمانا
وانما تفيد تخصيصا لان اصل قولنا ضارب زيد ضارب
زيدا فالاختصاص حاصل قبل الاضافة وانما تفيد امرا
لفظيا كما قدمنا وهو التخفيف او رفع القبح اما
التخفيف فبحذف التنوين الظاهر او المقدر او نون
التثنية او الجمع واما رفع القبح ففي مثل قولك مررت
بالرجل الحسن الوجه فان في جره تخلصا من قبح رفعه
بخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف نحو الحسن وجهه
ومن قبح نصبه باجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي
وهذا يمتنع الجر اذا كان للنصب جهة اخرى نحو
الحسن وجها فان النكرة تنصب تمييزا واما المعنوية
وتسمى المحضة وهي ما عدا اللفظية واشار الى ذلك بقوله
والا فمعنوية محضة واما حكمها فجعلها المصنف
بالنسبة اليه نوعين نوع يفيد التعريف تارة والتخصيص
اخرى ونوع لا يفيد الا التخصيص فاما النوع الاول وهو
ما لم يكن المضاف فيه شديد الابهام او متوغلا فيه
ولا واقعا موقع نكرة لا تفيد التعريف نحو غلام زيد
فيفيد تعريف غلام باضافته الى زيد وغلام امرأة
فيفيد تخصيصه باضافته الى امرأة واما النوع الثاني

فقد علمت انه قسمان القسم الاول الشديد الابهام كغير ومثل وخدن بكسر الخاء وسكون الدال بمعنى صاحب وحسب القسم الثاني الواقع موقع نكرة لا تقبل التعريف كما وحد، وبعد المضاف وقع موقع الحال والحال لا يكون معرفة وكم نافية ومصيلها بعد المضاف وهو صيلها واقع موقع النكرة التي لا تقبل التعريف لان كم لا تجر المعارف ومثله رب رجل واخيه وبعد المضاف وهو اخيه واقع موقع نكرة لا تقبل التعريف اصلا لان رب لا تجر المعارف ومن ذلك قولهم لا ابالك بتقدير اللام زايدة فاصلة بين المتضايفين بدليل قوله، لا اباك تخوفيني، فانه واقع موقع نكرة لا تقبل التعريف لان لا لا تعمل في معرفة فبعد النوع بقسميه لا تفيد فيه الاضافة تعريفا اصلا وانما مفادها فيه التخصيص لا غير تنبيهان الاول قوله صفة الى اخره ظاهره في التفسير الذي شرحناه به وهو مقتضى خروج المصدر واسم التفضيل فتكون اضافتهما محضة وهو الصحيح وذهب ابن الطراوة الى ان اضافة المصدر غير محضة سواء كانت الى مرفوع او منصوب ودليل الصحة وضعه المعرفة في قوله، ان وجدي بك الشديد اراني، عاذرا من عذلت فيك عذولا، وذهب ابن السراج والفارسي الى ان اضافة افعل التفضيل غير محضة وهما محجوجان بصحة قولك رايت افضل اهل البلد العالم الفقيه التنبيه الثاني قد علمت ان منعة الاضافة

بالنسبة الى المحضة وغيرها ثانية وزاد في التسهيل
قسما ثالثا فجعل القسمة ثلاثية فعال واضافة الاسم الى
الصفة شبيهة بالمحضة لا محضة وكذا اضافة المسمى
الى الاسم والصفة الى الموصوف والموصوف الى العلم معاملة
الوصف والمؤكد الى المؤكد والملغا الى المعتبر والمعتبر
الى الملغا انتهى امثلة ذلك مسجد الجامع وسعيد
كرز • وان سفيت كرام الناس ما سفينا • وعلى زيدنا
يوم النقا • بروز راسر زيدكم اي علا زيد صاحبنا يوم
النقا راسر زيد صاحبكم وتقيته يوم يوم وليلة
ليلة وثم اسم السلام عليكما • وخوافام بيغداد
العراق وشوقه • لاهل مشوق الشام شوق مبرح
ص ويفسر بمعنا في نحو بل مكر الليل وشهيد الدار
ومعنا من نحو غلام حديد ويجوز فيه نصب الثاني
واتباعه للاول ومعنا اللام في الباقي ش هذا
التفسير للاضافة باعتبار ما هي على معنا • من الحروف
وهي بهذا الاعتبار على ثلاثة اقسام الاول لمعنا في
وضابطه ان يكون الثاني ظرفا للاول نحو بل مكر الليل
واليه اشار بقوله في نحو بل مكر الليل ومنه قوله تعالى
يا صاحبي السجن وقولهم في عثمان شهيد الدار قال
ابن مالك واغفل اكثر النحويين الاضافة بمعنا في
وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح او الجمهور
على ان الاضافة لا تتقدر بغير من واللام واما ذكر
من امثلته فمعذر عندهم بالكلام على التوسع والثاني

لمعنا

بمعنا من وضابطها ان يكون الاول بعض الثاني مع صحة
اطلاق اسمه عليه والى ذلك اشار بقوله في نحو خاتم حديد
الا ترى ان الخاتم بعض الحديد وانه يقال هذا خاتم
حديد وانما المصنف في هذا القسم انه يجوز فيه
نصب الثاني فتقول هذا خاتم حديدا على التمييز
وفيل على الحال وهو مذهب سيبويه والاول هو الراجح
وانه يجوز فيه اتباعه للاول فتقول هذا خاتم حديد
نعتا على تاويله بالمشتق اي مصنوع من حديد او بدلا
او عطف بيان الثالث ان يكون على معنى اللام وهو ما
عدا ذينك اي وهو ما ليس فيه الثاني ظرفا للاول ولم
يكن الاول بعض الثاني مع صحة اطلاق اسمه عليه اما
بان ينتفي الامران معا نحو ثوب زيد وغلامه فان
الثوب والغلام ليسا بعضا لزيد ولا يصح اطلاقه
عليهما او ينتفي احدهما اما البعضية مع صحة الاطلاق
نحو يوم الخميس فان اليوم ليس بعض الخميس ويصح
ان تقول اليوم الخميس واما صحة الاطلاق مع ثبوت
البعضية نحو يد زيد فان البعضية موجودة مع
عدم صحة الاطلاق والى ذلك كله اشار بقوله وبمعنا
اللام في الباقي وهي لام الملك او الاختصاص تنبيه
قوله ويجوز يوخذ منه ان رجحية الاضافة على وجهي
الاتباع والنصب والله اعلم ص الثالث المجرور
بالمجاورة وهو شاذ نحو هذا جحر ضب خرب وقوله
يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم وليس منه وامسحوا

برؤوسكم وارجلكم على الاصح ش النوع الثالث من المجرورات
المجرور المجاورة وهو شاذ اي يكون سبب جر الاسم كونه
ملاصقا الاسم قبله وهو شاذ قياسا واستعمالا ويكون
في النعت والية اشار بقوله كقولهم هذا جحر ضب خرب بجر
نعت بجر وكان حقه الضم لكنه جر لمجاورته للمضاف اليه
الذي هو ضب وفي التوكيد والية اشار بقوله وفوله
يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصلي الخلة عن الذنب
فقوله كلهم تاكيد لذوي وهو منصوب بكان حقه
النصب لكنه جر لمجاورة الزوجات المجرور بالاضافة
ولكان يقول يجوز ان يكون تاكيدا للزوجات فيكون
جره على القياس ويكون قد استعمل ضمير المذكر للمونث
وهو معاياتي في الشعر واختلف هل يكون في عطف النسق
فجوزه بعضهم وجعل منه وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
والصحيح منع ذلك لان العاطف فاصل يمنع المجاورة والى
ذلك اشار بقوله وليس منه الى اخره فارجلكم معطوف
على برؤوسكم لكنه يشكل على هذا انه يصير مقتضى العطف
ان يكون الرجلان ممسوحتين في الوضوء مع كونهما
واجبتين الغسل فيه واجيب بان المراد بالمسح الغسل
فانه قد يطلق عليه لغة وانما عبر به لانهما محل الخرز
عادة فاريد الاقتصار في غسلهما وقيل المسح في الاية
على بابه والمراد مسح الخف فمن قيل على هذا اذا كان
الخفان هما الممسوحان فكيف يصح ان يضيف المسح الى
الرجلين فلك ان تجيب بان المسح انما اضيف اليهما

لكونه

لكونه بدلا عن غسلهما والله اعلم **ص باب** المجزومات
الافعال المضارعة التي اذا دخل عليها جازم وهو ضربان جازم
لفعل وهو لم ولما ولام الامر ولا في النهي **ش** لما انهما
القول في المجرورات تكلم على المجزومات واخرها على المجرورات
لكون المجرورات اعلا رتبة فانها الاسماء والمجزومات
هي الافعال المضارعة بشرطها على ما عرف في اول الكتاب
اذا دخل عليها جازم والجازم ضربان ضرب يجزم فعلا
واحدا وضرب يجزم فعلين واما الجازم لفعل فهو اربعة
الاول والثاني لم ولما وبشترطان بعد كونهما ادوات
جزم من اوجه ويفترقان من اوجه واما وجه الاشتراك
فمنها الحرفية فكل واحد منهما حرف ومنها النفي
فكل منهما ينفيه ومنها القلب للمعنى فكل منهما
يقلب المضارع للمعنى بحيث لا يفهم منه الحال ولا الاستقبال
واما وجه الافتراق فمنها ان يكون النفي بلم لا يلزم اتصاله
بالحال بل قد يكون منفصلا نحو لم اكن بدعائك رب شقيا
وقد يكون منقطعا نحو هل اتى على الانسان حين من
الدهر لم يكن شيئا مذكورا خلافا لما فانه يجب
اتصال نفيها بالحال ومنها ان يكون الفعل بعد لما يجوز
حذفه اختيارا ولا يحذف بعد لم الا ضرورة كقوله
• احفظ وديعتك التي اودعتها • يوم الاعارب ان وصلك وان نأى
ومنها ان لما لا تصحب شيئا من ادوات الشرط وتصحبها
لم نحو ان لم ولو لم ومنها ان لم قد يرجع الفعل بعدها
في لغة فوم كما صرح به ابن مالك في شرح التسهيل

اعلم ان لم ولما يشتركان في امور ويفترقان من اوجه

وعليها جاء قوله يوم الصيغاء لم يوجد بالجار وسم
تحك هذه اللغة في لما الثالث لام الامر نحو قوله تعالى
لينفق ذو سعة من سعته ومنه الدعاء نحو ليفض علينا
ربك الرابع لا في النهي نحو لا تحزن ومنه قوله الدعاء نحو
لا تواخذنا تنبيهات الاول قيد بعضهم لما بفعل لم ولما
احترز بذلك من لما التي بمعنى الا والتي هي حرف
وجوب لوجود واستغنى الشيخ عن هذا التقييد لان التي
بمعنى الا يليها ما هي اللفظ مستقبل المعنى والتي هي
حرف وجوب يليها ما هي اللفظ والمعنى فلا يليها
المضارع الثاني قال ابن مالك زعم بعض الناس ان لم تنصب
في لغة مستدلا بقراءة بعضهم الم نشرح لك صدرك
بنصب نشرح ونفوه عند العلماء محمول على انه موكد بالنون
الخفيفة بفتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت الثالث
مذهب الجمهور ان لما مركبة من لم وما وقيل بسيطة
الرابع اللام الطلبية محركة بالكسر وقد تسكن هذا
ان خلت عن عاطف فان ولي عاطفا جاز تسكينها
بعد الواو والفاء وثم بل تسكينها بعد الواو والفاء اكثر
من تحريكها الخامس منع الجمهور حذف لام الامر وابقاء
عملها على ثلاثة اضرب كثير مطرد وذلك بعد الامر
بالقول نحو قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة وقليل
جائز في الاختيار وذلك بعد قول غير امر كقوله
قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حمؤها وجارها
وقليل مخصوص بالضرورة وذلك دون تقدم قول كقوله

جلا تستطل مني بقاء ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب
السادس احتراز للشيخ بتقييد اللام بالامر والنهي
عن اللام غير الطلبية كالتي ينصب المضارع بعدها وعن
لا غير الناهية كالزايدة والنافية ص وجازم لفعلين
وهو اداة الشرط ان واذما ومهما لمجرد التعليق ومهما
حرفان ومن للعاقل وما ومهما لغيره ومتى وايان للزمان
واين وانى وحيثما للمكان واي بحسب ما تضاف اليه
ويسما اولهما شرطا ولا يكون ما بعدهما الا فعلا
ولا جامدا ولا مفرونا بتنفيس ولا بقد ولا ناف غير لا
ولم وثانيهما جوابا وجزاء شر ذكر في هذا الكلام
ما يجزم بفعلين وسميا اداة الشرط لاداتها ان
ما يليها شرط وسبب لما يليه وقسمها ستة
اقسام لان منها ما وضع للدلالة على مجرد التعليق
وهو ان واذما وهما حرفان اما ان عبد لاتباعه واما اذما
فعلى الاصح لانه مسلوب الدلالة على معناه الاصلي
مستعمل مع ما المزيدة بمعنى ان فكان حرفا وقيل
تسلب الدلالة على معناها الاصلي الذي هو الزمان
فيكون اسما ومنها ما وضع للدلالة على من يعقل ثم
ضمن معنى الشرط وهو من ومنها ما وضع للدلالة على
من لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما ومنها
ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهي
متى وايان ومنها ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن
معنى الشرط وهو اين واني وحيثما ومنها ما هو مشترك

بين المعاني الاربعة الاخيرة وبين اي جازها بحسب ما تقاد
اليه فتكون لمن يعقل في نحو ايقم يقم اقم معه ولما لا
يعقل في نحو اي الدواب تركب اركب ولمن زمان في نحو اي
يوم تصم اصم وللمكان في نحو اي يوم مكان تجلس اجلس
ثم ان هذين العليين اللذين يجزمان بهذه الادوات
يسميان اولهما شرطا وثانيهما جوابا وجزاء بقوله
وثانيهما معطوف على اولهما ووسط بين المتعاطفين
ذكر ما يعتبر في فعل الشرط فيعتبر فيه ان لا يكون
ماضي المعنى بل يكون مستقبلا في المعنى ان كان ماضيا
في اللفظ لنكتة لانه معروض الحصول في الاستقبال
فيمتنع ثبوته ومضيه وكذلك الجزاء ايضا لا يكون
ماضي المعنى لان حصوله معلوق على حصول مضمون الشرط
في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول
ما يحصل في المستقبل ويعتبر فيه ايضا ان لا يكون انشاء
فلا تقل ان قم وان لا تقم وان لا يكون فعلا جامدا كعسى
وليس وان لا يكون مقرونا بتنفيس كالسين وسوف
فلا تقل ان سيقم ولا ان سوف يقم اقم ولا مقرونا بقد
فلا تقل ان قد قام زيد اقم ولا ان ما يقم زيد اقم وتقول
ان لم تقم اقم وان لا تقم اقم

تنبيهات الاول في
قوله وجازم لعليين تصريح بان ادوات الشرط
هي الجازمة لهما وهو كذلك لكن في الشرط بالاتفاق
والاعرف من شذ وفي الجزاء على الاصح المنسوب لسيبويه
وهو مذهب محققي البصريين ومقابله ثلاثة اقوال

احدها

احدها للاخفش انه مجزوم بفعل الشرط والثاني بالاداة
والفعل معا ونسب الى سيبويه ايضا والخليل والثالث
ان الجزم بمجاورة الشرط قياسا على الجر وهو مذهب
الكوفيين الثاني ابهم كلامه ان حيث واذ لا يجزمان
الا اذا اقترنا بما مما يختص به واجاز الفراء الجزم بهما
مجردتين وهو ضعيف واما غيرهما فهو قسمان
قسم لا تلحقه ما وهو من ومهما وما واي وقسم
يجوز فيه الامران وهو اي ومتى وايان الثالث
اعلم ان من الجوازم اذا وكيف ولو لان المشهور
في اذا انها لا تجزم الا في الشعر وان زيد بعدها بعطة
ما وفي كيف عدم الجزم خلافا للكوفيين وانما يقع
بعدها المجازات معنا لا عملا ولو لا يجزم بعدها الا في
الشعر على قول وقيل لا يجزم بعدها اصلا الرابع
يؤخذ من تنصيصه على حرفية ان واذ ما وسكوته
عما عداهما ان ما عداهما اسما وهو كذلك وان كان
في مهما خلاف ضعيف وحينئذ فلابد ان يكون
لها محل من الاعراب وهو اما النصب او الرفع لانها
معمولة لفعل الشرط او الابتدا لا غير فما كان منها اسم
زمان او مكان وهو ايان في موضع منصوب بفعل الشرط
على الظرفية وما كان غير ذلك وهو في موضع مرفوع
بالابتدا ان كان فعل الشرط مشغولا عنه بالعمل
في ضمير ما في من تكرمه اكرمه وما تامر به افعله
والا فهو في موضع منصوب بفعل الشرط بعدها

كما في من تضرب اضرب ومهما تصنع اصنع مثله او محلا
كما في قوله بمن تمرر امرر الخامس. يوخذ ايضا من قوله
ومهما اولهما شرطا وثانيهما جوابا وجزاء ان الجزاء
لا يتقدم على الشرط ولا على اداته فان تقدم على اداة
الشرط شبيه بالجواب فيقود ليل عليه وليس اياه هذا
مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد
وابو زيد الى انه هو الجواب نفسه وهو ضعيف ص
وقد يكون واحدا من هذه فيقترن بالفاء كقوله ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت الاية فمن يومن بربه
فلم يخف وجملة اسمية فتقترن بها او باذا الفجائية
نحو فهو على كل شيء قدير واذا هم يقنطون شرحها ان
مسئلتان متعلقتان بالجزاء احداهما انه اذا كان
واحدا من الامور التي لا يصح ان تقع شرطا وجب اقترانه
بالفاء فقوله وقد يكون الضمير فيه يعود على الجزاء
او الاشارة في قوله هذه تعود الى الامور الممتنع
جعل واحدا منها شرطا وذكر من امثلة ذلك مثالين
احدهما مثال ما مضى لفظا ومعنا وهو الاية الاولى وهي قوله
تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجعل الناهية
ومثال ما اذا وقع امرا كقولك ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
ومثال ما اذا وقع فعلا جامدا نحو قوله تعالى ان ترني انا
اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يوتين خيرا من
جنتك والمعروف بعد كقولك ان يسرق فقد سرق اخ له
من قبل وبالتنكيس قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه

ومن خير يعلمه الله من قوله تعالى وما تفعلوا

وان جنح عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله

تحبوه

تكفروا وما نحو ان تولينتم مما سالتنم من اجر وقد تحذف هذه الفاء في الضرورة كقول الشاعر

ومن لا يزل ينفاد للغير والصبا سيفا على طول الصبابة نادم

المسئلة الثانية اذا وقع جملة اسمية فانه يجب اقترانها اما بالفاء واما باذا الفجائية كقوله تعالى وهو على كل شئ قدير وقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون واما قائمة اذا الفجائية مقام الفاء لانها لا يبتدا بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما هو بعدها فاشبهت الفاء فقامت مقامها وقد تاتي في الضرورة بدونهما كقول الشاعر

من يفعل الحسنات الله يشكرها تنبيهان الاول لا بد في الجملة الاسمية التي تقترن باذا ان لا تكون طلبية نحو ان عطا فويل له وان لا يدخل عليها اداة نفي نحو ان قام زيد فما عمرو قايم وان لا تدخل عليها ان نحو ان قام زيد فان عمرا قايم فهذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاء ولا يجوز فيها اذا فان قيل فكيف اطلق المصنف قلنا معناه كلامه ان الجزاء حيث امتنع ان يكون شرطا فهو فيما عدا الجملة الاسمية تتعين رسمه بالفاء وفيها لا يتعين بل اما هي واما اذا الفجائية بحسب ما يقتضيه فلا تحتاج الى ذكر شرط على انه يجوز ان يلاحظ المثال الذي مثل به فانه جامع للشروط الثلاثة فاذا وقف معه كان فيه ايما. الثاني ظاهر كلامه ان اذا يربط بها

الجواب بعد ان وغيرها من ادوات الشرط وهو مواجوا لاطلاق
النحويين وظاهر عبارة التسهيل تخصيصه بان وصرح
به في التوضيح تبعا له والمعتمد الخلاف لقوله تعالى
واذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون
والمنافات بين هذا وبين ما تقدم من ان اذا ليست
من الجوازم فانه لا يلزم من نفي الجزم عنها نفي اذا تها
الشرطية والله اعلم ص ويجوز حذف ما علم من شرط
بعد والا نحو افعل والا عافيتك او جواب شرطه
ماض نحو ان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او
جملة شرط واذا نه ان تغد مها تطب ولو باسمه او
باسم فعل او بما لفظه الخبر نحو فل تعالوا اتل وتحو اين
بيتك ازرك وحسبك حديث ينم الناس وقال
مكانك تحمدي او تستريحي وشرط ذرك بعد النهي
كون الجواب مجبوبا نحو لا تكفر تدخل الجنة تتمم
تضمن كلامه هذا ثلاث مسايل الاولى انه يجوز حذف
فعل الشرط اذا علم ووقع بعد والا نحو قولك افعل كذا
والا فقلتك تقديره والا تفعل عاقبتك ومنه قول
الشاعر ، فطلقها فلست لها بكفو ، والا يعل مفرق الحسام
الثانية انه يجوز حذف جواب الشرط اذا علم وكان
شرطه ماضيا كقوله تعالى فان استطعت ان تبتغي
نفقا في الارض الاية تقديره فافعل وقد فهم من
كلامه ان ما لم يعلم من شرط او جواب لكونه لا دليل يجوز
حذفه وهو واضح وينبغي ان يعلم ان حذف الشرط اقل

من حذف الجزاء وان كانا جازمين وكلام المصنف لا يابى
هذا وانه لا يشترط في حذف الشرط تقويض لامن المحذوف
وانه لا يشترط في حذف الشرط ان تكون اداته ان
بل يجوز في غيرها وكلام المصنف ربما يوهم خلاف هذين
الثالثة انه يجوز حذف الشرط واداته مع جزم الجواب
وذلك بعد الطلب سواء الامر والنهي والدعاء والاستفهام
والتمني والعرض والتحضيض اذا قصد معنى الجزاء واسقطت
الفاء نحو زرني ازرك ومثله قل تعالوا اتل ولا تكونوا من
الاسد تسلم وربما اغفر لك ادخل الجنة هل تكرم زيدا
يكرمك وليتني معك اكن معك الا تنزل عندنا تصب خيرا
لولا تاتينا تحدثنا والتقدير ان تزرني ازرك وان لا
تكن من الاسد تسلم وان تغفر لي ادخل الجنة وان تكرم
زيدا يكرمك وان تزرني ازرك وما لا تنزل تصب
وان تاتنا تحدثنا وسواء الطلب بالفعل كما تقدم
وبالجملة الاسمية نحو اين بيتك ازرك وباسم الفعل
نحو مكانك تحمد او تستريح وبما يعطف على الخبر نحو
حسبك حديث بنم الناس وشرط الجزم بعد النهي
ان يكون الجزاء محبوبا نحو لا تكن من الاسد تسلم
فالسلامة منه امر محبوب وكذا في لا تكفر تدخل
الجنة بعد خولها امر محبوب وعلى هذا فلا يصح ان تقول
لا تكن من الاسد ياكلك ولا تكفر تدخل النار ويفهم
من هذا ايضا بان شرط جزم الجواب بعد النهي ان يصح
اقامة شرط منفي مقامه وخالف الكسائي في هذا

الشرط مجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد يا كلك ولا تكفر
تدخل النار بتقدير ان تدن وان تكفر فلم يشترط في الشرط
المقدر ان يكون منفيا واستدل بقوله عليه السلام لا ترجعوا
بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فانه لا يصح
تقدير لا فيه مع انه ورد مجزوما وبقول ابي علمة للنبي
صلى الله عليه وسلم لا تشرب يصبك سقم وتقديره ان
تشرب يصبك سقم ولا يصح تقديره إلا تشرب وحمل
الجماعة ذلك ونحوه على ابدال الفعل من الفعل تنبيهان
احدهما يصرح المصنف باشتراط اسقاط البدل ولا
ولا يفصح معنا الجزاء اعتمادا على سياق الكلام وعلى ما
ذكره من الامثلة الثاني اختلفوا في عامل الجزم بعد
اسقاط البدل في هذه المواضع فقيل ان فعل الطلب عمل
معنا حرف الشرط فجزم واختاره ابن مالك ونسبه
لسيبويه والخليل وقيل ان الطلب ناب عن حرف الشرط
بعد حذفه فجزم ونسب الى السيرافي والفارسي وابن
عصفور وقيل الجازم حرف شرط مقدر دل عليه الطلب
وهو مذهب اكثر المتاخرين والراجح وهو ظاهر كلام
المصنف فانه وان لم يصرح بالجزم فقد صرح بان جملة
الشرط واداته محذوفان وذلك يقتضي جزم الجواب
بالشرط المقدر ولعل هذا هو عذره في عدم التصريح
بالجزم وقيل الجزم بلام مقدرة فاذا قيل الا تنزل عندنا
تصب خيرا فالتقدير تصب خيرا ص ويجب الاستغنا
عن جواب الشرط بكيله متقدما لفظا نحو هو ظالم
ان فعل او نية نحو ان ممت فمن اقوم ومن ثم امتنع في النثر

ان تقم انقم وبجواب ما تقدم من شرط مطلقا او قسم
لا ان سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط المؤخر بشرط
تكلم على وجوب حذفه وذكر انه يجب حذفه اذا كان
دليله متقدما لفظا او نية ومثل للاول بقوله نحو ظالم
ان فعل والجواب محذوف تقديره فهو ظالم وللثاني بقوله
ان قمت انقم لان تقديره انقم ان قمت والجواب محذوف
انقم بانقم نحو دليل الجواب ونحو متقدم نية لا لفظا
ثم اذكر انه يمتنع ان يقول في النثر ان تقم انقم فانه
خاص بالضرورة كقوله يا افرع ابن حابس يا افرع
انك ان يصرع اخوك تصرع وقوله وبجواب ما تقدم
الى اخره يعني انه اذا اجتمع في الكلام شرط وقسم
فالمتقدم منهما يستغني بجوابه عن جواب المتأخر بتقول
والله ان تقم لانقومن فجعل الجواب للقسم ويستغني
به عن جواب الشرط فيكون محذوفا وجوبا وتقول ان
تقم والله انقم فجعل الجواب للشرط لتقدمه ويستغني
به عن جواب القسم فيحذف وجوبا وقوله مطلقا
راجع للشرط اي الشرط متى تقدم استحق الجواب وحذف
جواب القسم استغناء بجوابه سواء سبق ذو خبر
كقوله زيد ان يقم والله انقم او لم يسبق ذو خبر وفي
تقدم في الامثلة وقوله الا ان سبقه ذا الاستغنا
راجع الى القسم اي ان القسم متى تقدم استحق الجواب
وحذف جواب الشرط استغناء عنه الا ان سبق في الكلام
ذو خبر فانه يجوز في الكلام ترجيح الشرط بجعل الجواب

له وان كان مؤخرا كقولك زيد والله ان تقم يقم معك ولا يتعين ان تقول ليقومن جوابا للقسم تنبيهات جعله ان مقدم اقوم على سبيل التقديم والتاخير وان جواب الشرط محذوف وان اقوم هو دليل الجواب وهو موخر من تقديم هو مذهب سيبويه وذهب الكوفيون والمبرد الى ان الجواب بتقدير الفاء وذهب قوم الى انه ليس على التقديم والتاخير ولا على تقدير الفاء بل انه كما لم يظهر لادات الشرط تاثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب الثاني منعه ان تقم اقوم في الشعر مقتضاه جوازه في الشعر وقيل انه خاص بالضرورة كما قد مناوبه صرح في بعض نسخ التسهيل ووقع في بعضها انه قليل وابو هذه النسخة قوله في شرح الكافية وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مجزوم ومنه قراءة طلحة بن سليمان اينما تكونوا يدرككم الموت واختلفوا في تخريج الرفع في ذلك فذهب المبرد الى انه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه فجوز ان يكون قبله ما يمكن ان يطلبه فيكون على التقديم والتاخير اولا فيكون على حذف الفاء وجوز عكس ذلك وقيل ان كانت الادات اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتاخير اذا علمت ذلك فلا يظهر تعليل امتناع نحو انا الصورة الاعلى القول الثالث في الاولى ولعوانه كما لم يظهر لفعل الشرط تاثير في الماضي ضعف عن العمل في الجواب فلينا مل ذلك التنبيه الثالث

نصر

تصريحه بترجيح جعل الجواب للشرط مع تاخره عند تقدم
ذي خبر وهو مذهب ابن عصفور وجماعة وهو مقتضا
كلام ابن مالك في الخلاصة وتصريحه التسهيل والكافية
على ان ذلك على سبيل التحتم الرابع ظاهر كلامه انه
لا يجوز جعل الجواب للشرط المؤخر مع عدم تقدم ذي
خبر وهو موافق للجمهور في ذلك وجوزه الفراء وتبعه
ابن مالك استدلالا بنحو قوله ﴿ لئن كان ماحدثتنا اليوم صادقا
﴿ اصم في نهار القيظ للشمس باديا ﴿ فجعل الجواب وهو
اصم للشرط بدليل جزمه مع تاخره عن القسم الذي
اذنت به اللام ولم يتقدم ذو خبر واجاب الجمهور عن
ذلك بانه ضرورة او اللام زايدة ص وجزم ما بعد
با ، اوواو من نحو ائتني للشرط او الجواب قوي ونصبه
ضعيف ورفع تالي الجواب جايز ش اذا جاء بعد
واو او با ، بعد الشرط وقبل الجواب او بعد الشرط والجواب
معا جاز في ذلك الفعل وجهان احدهما قوي وهو
الجزم عطفا على الشرط في الاول وعلى الجواب في الثاني
وثانيهما ضعيف وهو النصب باضمار ان وجوبا وانما
اضمرت ان في ذلك لان مضمون الجزاء والشرط لم يتحقق
فاشبه ويختص الرافع بعد الجواب بوجه اخر وهو
الرفع على الاستيناف ولا يجوز ذلك فيما بعد الشرط
لانه يمتنع الاستيناف قبل مجيء الجواب وحاصل ذلك
ان الفعل المعروف بواو او با ، اذا وقع بعد الشرط
والجزاء جاز فيه الثلاثة واذا وقع بينهما يجوز فيه

الوجهان تنبيهان احدهما قوله الجواب يشمل المجزوم
وغيره وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله تعالى وتكفر عنكم
قوله تعالى وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم التنبيه
الثاني الخواكوبيون ثم بالواو والفاء فاجازوا النصب بعدها
واستدلوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا
الى الله ورسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم او ص
باب في عمل الفعل كل الافعال ترفع اما الفاعل او نائبه
او المشبه به وتنصب الاسماء الا المشبه بالمفعول
به مطلقا والاخبر والتمييز والمفعول المطلق فناصبها
الوصف والناصر والمبهم المعنا او النسبة والتصرف
التام ومصدره ووصفه ش هذا الباب عقده المصنف
لبيان عمل الافعال وكيفية عملها فذكر ان الافعال كلها
ترفع وذلك لانها ابدا مسندة فلابد لها من مسند
اليه ضرورة توقف الاسناد على تحقق الطرفين والمسندة
هي اليه اما الفاعل فيما بني له كقعد زيد ومات عمرو
او نائبه فيما بني الفعل له كضرب زيد وقتل عمرو او
المشبه بالفاعل وهو مرفوع كان واخواتها نحو كان
زيد قائما وامسى زيد فقيها فانها ترفع المبتدا كما
تقدم تشبيها بالفاعل وبسبب اسمها فجميع مرفوعات
الفعل منحصر في هذه الثلاثة الفاعل ونائبه ومشبهه
بمعنى ان كل واحد مرفوع منها له رافع خاص من الافعال
لا يرفع غيره لان كل فعل يرفع الثلاثة كل واحد من الثلاثة
ثم ذكر ان الافعال كلها تنصب الاسماء اي جميع الاسماء

الا ما

الا ما استثنى من ذلك وهو انواع منها المشبهة بالمفعول
به فانه من جملة الاسماء المنصوبة ولا ينصبه الفعل بل
الوصف اذ لو نصبه فعل لكان مفعولا به لا مشبها به
فلا عمل فيه للفعل اصلا بخلاف غيره مما استثنى فيعمل
فيه بعض الافعال دون بعض فقوله فيه مطلقا دون غيره
من المستثنيات اشارة الى ذلك ومنها الخبر فلا ينصبه
كل فعل بل لا ينصبه الا الفعل الناقص الذي هو كان واخواتها
ومنها التمييز فلا ينصبه كل فعل بل قد ينصبه الفعل
المبهم كما علمت فالعامل في زيتا النصب هو المبهم
الذي هو طاب وقد ينصبه الفعل المبهم النسبة كطبت
نفسا فالعامل في نفسا هو الفعل الذي هو طبت ومنها
المفعول المطلق فناصبه ليس الا الفعل المتصرف التام
لا الناقص ومصدره او الوصف المشتق من مصدره
كضربت ضربا وقوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء
موفورا وقوله والصافات صفا ومنها المفعول به
فانه لا ينصبه كل فعل بل الافعال بالنسبة اليه على
سبعة اقسام كما سيأتي وقد تحصر ان في كلام المصنف
لفا ونشرا مرتبا وعلم من كلامه ايضا ان الحال والمستثنى
والمفعول له والمفعول معه والمفعول فيه يعمل فيها
كل فعل سواء كان ظاهرا او متعديا تاما او ناقصا جامدا
او متصرفا والله اعلم ص والا المفعول به فانها
بالنسبة اليه سبعة اقسام لا يتعدى اليه اصلا
كالدال على حدوث ذات كحدث ونبت او صفة

حسية كضال وخلو وكالموازن لانفعل فانكسر او فعل
كضرب او فعل او فعل الذي وضعهما على فعيل كخذل
وسمن وما يتعدى الى واحد منهما بالجار كغضب ومر ش
كما تقدم ان المفعول به لاينصبه كل فعل وان الافعال بالنسبة
اليه على سبعة اقسام اخذ في بيان تلك الاقسام وتضمن
هذا الكلام ذكر قسمين منها القسم الاول مما لا يصل الى
المفعول اصلا لا بنفسه ولا بواسطة حرف الجر والقسم
الثاني ما يتعدى الى المفعول بواسطة الجار وذلك كغضب
ومر تقول غضبت من زيد ومررت به وكلا القسمين
يسمى في الاصطلاح لازما وغير متعد وقاصرا ويعرف
اللازم بامور منها ما يرجع الى المعنا الدالة على حدوث
ذات كحدث المطر ونبت الزرع ومنه الدلالة على حدوث
صفة حسية كضال زيد وخلو الثوب واحترز بالحسية
عن المعنوية كعلم وفهم فانه متعد تقول علم النحو وفهم
المسئلة وما يرجع الى اللفظ ان يكون الفعل على وزن انفعل
فانكسر وانجبر او على وزن فعل بضم العين كظرف وشرف
او على وزن فعل بفتح العين او على وزن فعل بكسر العين
بشرط ان يكون الوصف من هذين الوزنين على فعيل
مثال الاول ذكل لغولهم يذل بكسر الذال ومثال الثاني سمن
وفدم وصف الفاعل منهما على فعيل بفيل ذليل وسمين
ومما يدل على اللزوم ايضا غير ما ذكر المصنف هنا
كون الفعل لا يبنا منه اسم مفعول تام اي مستغن
عن صلة كخرج فانه لا يقال مخروج بل مخروج به

ومنها ما يرجع الى اللفظ بما يرجع الى المعنا الدالة ح

كونه

وكونه لا يتصل به ضمير غير المصدر فلا تقول زيد خرجه
عمرو وانما يقال الخروج خرجه عمرو وكونه يدل على عرض
وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كمرض
وكسل ونعم اذا شبع وان يكون موازنا لا فعل
كما كوهد الكمرخ اذا ارتعد اولا فعنلل كاحرنبا الديك تنبيه جعل
المصنف العلامة التي ذكرها دالة على النوع الاول من
نوعي اللازم وهو ما لا يصل الى المفعول به اصلا لا بنفسه
ولا بحرف جر كما يذكر في المتن والشرح وضمن في غيرهما
ايضا ما ذكرناه زيادة على ما ذكره هنا وجعل الجميع
دالا على مطلق اللزوم وهذا يفيد علامة النوع الثاني
التي لم يذكرها هنا ص او دايما بنفسه كافعال الحواس
او تارة وتارة كشكر ونصح وفصد وما يتعدى بنفسه
تارة ولا يتعدا اليه اخرى كغفر وشكا وما يتعدى
الى اثنين فاما ان يتعدا اليهما تارة ولا يتعدا اخرى
كنصر او يتعدا اليهما دايما فاما ان يصيرا فيه مفعول
شكر كامر واستغفر واختار وصدق وزوج وكنى
وسما ودعا بمعناه وكاروزن اواو نهما فاعل
في المعنى كاعطى وكسي اواو نهما وثانيهما مبتدا
وخبر في الاصل ثم شرع في ذكر ما بقي من اقسام
الافعال بالنسبة الى المفعول وقد تقدم انها سبعة
ذكر منها فيما سبق خمسة وبقي خمسة الثالث
من الافعال ما يتعدى الى المفعول به بنفسه دايما

وذلك فافعال الحواس الخمس السمع تقول سمعت كلام زيد
قال الله تعالى حتى يسمع كلام الله والبصر تقول رايت الهلال
قال الله تعالى يوم يرون الملايكة والشم تقول شممت الطيب
والذوق تقول ذقت الطعام قال تعالى لا يذوقون فيها
الموت واللمس تقول لمست الثوب قال تعالى اولامستم
النساء القسم الرابع ما يتعدا بنفسه الى المفعول تارة
وبواسطة حرف الجر اخرى تقول شكرت زيدا وشكرت
له ونصح كنصحته ونصحت له وقصد كقصدت زيدا
وقصدت له وقصدت اليه القسم الخامس ما يتعدى
الى المفعول بنفسه تارة ولا يتعدى لا بنفسه ولا
بحرف الجر تارة اخرى وذلك كغفر وشكا ومعناهما
ومعناهما فتحه وغفروه وشكاوه ومعناهما انفتح
قال في الصحاح يتعديان ولا يتعديان القسم السادس
ما يتعدى الى مفعولين ومن القسم اضرب ضرب يتعدى
اليهما بنفسه تارة ولا يتعدي اليهما اخرى لا بنفسه
ولا بحرف الجر تقول من الاول نفضت المال دينارا ومن
الثاني نفضت المال وكذلك زاد قال في الصحاح تقول زاد
الشيء او ازداد وزاده الله خيرا التعدي وهو ظاهر
في ذلك وضرب يتعدا الى اثنين دايما ويكون ثاني
مفعوليه كمفعول شكر يصل اليه بنفسه تارة وبحرف
الجر اخرى ووقع في بعض نسخ الشرح ما ثاني مفعوليه
كمفعولي شكر والصواب كمفعول شكر كما عبرنا. ومنه
امرتك الخير وبالخير واستغفر تقول استغفرت

الله ذنبا

الله ذنبا ومن ذنب واختار تقول اخترت زيدا القوم
اومن القوم وصدق تقول صدقته الحديث وفي الحديث
وزوج تقول زوجته هندا وبهند وكني بتخفيف النون
تقول كنيته ابا عبد الله وبابي عبد الله وسمي تقول
سميته محمدا وبمحمد ودعا بمعنا سمي تقول دعوته
زيدا وبزيد وقال تقول كلت زيدا لطعامه وبزيد
طعامه ووزن تقول وزنت زيدا دراهمه وبزيد
دراهمه وقد يتباذر الى الفهم ان زيدا في هذين
التركيبين هو المفعول الاول فيكون معاد خل الجر
فيه على الاول لا على الثاني فلا يكون من باب الافعال
الذي قبله ولبسر كذلك بقد نص المعربون ثم ذكره المصنف
في الشرح على ان المحذوف في قوله تعالى واذا كالوهم او
وزنوهم يخسرون هو المفعول الاول انتهى وكان
اصل صفة التركيب والله اعلم كالوا الطعام للناس ثم
توسعوا فيه بحذف الجار فلاجل ذلك جعل المحذوف
من الاية المفعول الاول الذي هو الطعام وضرب يكون
اول مفعوليه باعلا في المعنا نحو كسوته جبة واعطيته
درهما والاول باعل واخذ وضرب يكون مفعولا في
الاصل مبتدا وخبرا كظننت زيدا قايما فاصل
مفعوليه زيد قايم وهما مبتدا وخبر وقد اخذ
في تفصيل القول فيه بقال ص وهو افعال القلوب
ظن لا بمعنا اتهم وعلم لا بمعنا عرف ورأى لا من
الراي ووجد لا بمعنا حزن او حقد وجا لا بمعنا

فقد وحسب وزعم وخال وجعل ودرى في لغة وهب
وتعلم بمعنا اعلم ويلزمان الامر وافعال التصيير كجعل
واتخذ ورد وترك نثر يعني ان الذي يتعدى الى مفعولين
اصلهما المبتدأ والخبر منه ما يسمى افعال القلوب
ومنه ما يسمى افعال التصيير وانما قيل للاول ذلك
لان معانيه قائمة بالقلب وقيل للثاني افعال التصيير
لانها للتحويل من حالة الى حالة كصيرت الطين خزفا
فارقت انتقاله عن الطينية الى الخزفية بقوله
وافعال التصيير مرجوع عطفا على قوله افعال القلوب
بمن افعال القلوب ظن لا بمعنا اتهم فانها اذا كانت
بمعنا اتهم تعدت الى واحد بفتح كقوله وما هو
على الغيب بظنين الى بمتهم وترد لليقين كقوله تعالى
يظنون انهم ملاقوا ربهم وللرجحان وهو الغالب فيها
كقوله طننت ان تبيت نظا الكعب صاليا ومنها
علم لا بمعنا عرف فانها اذا كانت بمعنا عرف تعدى
الى واحد كقوله تعالى والله اخرجكم من بطون امهاتكم
لا تعلمون شيئا وترد لليقين وهو الغالب فيها
كقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وللرجحان كقوله
فان علمتموهن مومنات ومنها راى لامن الرأي
او المذهب فانها اذا كانت منه تعدت الى واحد
كقولك رأى ابو حنيفة حلية كذا ورأى الشافعي
حرمته وهي مثل علم في كونها يغلب استعمالها
في اليقين ويستعمل في الرجحان ويجمعهما قوله

تعالى

تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا ومنها وجد
لا بمعنا حزن ولا بمعنا حقد فاذا اذا كانت بمعنا
باخذ المعنيين لا تتعدى وهي تفيد في الخبر يقينا
قال تعالى تجدوه عند الله هو خيرا ومنها حجا لا بمعنا
قصد لانها اذا كانت بمعنا قصد تعدت لواحد نحو
حجوت بيت الله اي قصدته وهي تفيد في الخبر رجحانا
كقوله، قد كنت اتجوا ابا عمرو اخا ثقة، حتى المت بنا
يوما ملمات ومنها حسب وترد لليقين وهو
الغالب فيها كقوله، وقد حسبنا كل بيضر شحمة،
، عشية لا فينا جذاما وحميرا ومنها زعم وتفيد
في الخبر رجحانا كقوله، زعمتني شيخا ولست بشيخ،
، انما الشيخ من يدب دبيبا، والاكثر فيه وقوعه
على ان واو وصلتها كقوله تعالى زعم الذين كفروا
ان لن يبعثوا وقول الشاعر وقد زعمت اني تغيرت بعدها
، ومن ذا الذي يا عز بعدك لا يتغير، ومنها خال وتفيد
في الخبر رجحانا كقوله، اخالك ان تغضر الطرف ذا هوى
ومنها جعل وهو للرجحان كقوله تعالى وجعلوا الملائكة
الذين هم عباد الرحمن اناثا ومنها درى وهي لليقين
كقوله، درية الوجي الحد يا عمرو فاعتبط، جاز
اعتباطا بالوجي حميد، هذا في لغة قليلة والاكثر
فيه ان يتعدى بالباء لواحد جاز حذف عليه الهمزة
تعدى لاخر بنفسه كقوله تعالى ولا ادريكم به
ومنها هب وهو للرجحان كقوله، والا فبيني امرا هالكا

خبر كان كقوله، وكنت اتقي الثعلب والكلبا

وهذا ملازم لصيغة الامر كالذي قبله واما افعال التصيير
فذكر منها خمسة احدها جعل نحو قوله تعالى فجعلناه
هباء منثورا ثانيها اتخذ قال الشاعر اتخذت عزا ابرهيم
ثالثها اتخذ قال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا رابعها
رد كقوله تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا خامسها
ترك كقوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض
تنبيهات الاول قد تحرر ان ما ذكره المصنف من
افعال القلوب على اربعة اقسام ما يفيد اليقين وهو وجد
وتعلم بمعنى اعلم ودرى وما يفيد الرجحان وهو جعل وحجا
وهب وزعم وما ياتي لهما والغالب اليقين وهو راى وعلم
وما ياتي لهما والغالب الرجحان وهو ظن وحسب وخال
التنبيه الثاني ياتي راى بصرية كقوله رايت الهلال اي
ابصرته فلا تتعدى الا الى واحد وكذلك من افعال القلوب
ما ياتي لمعان اخر غير قلبية ولم يتحرز الشيخ عن ذكر
لانه لا يشمنها قوله افعال القلوب والمعاني التي احترز
عن ورود الافعال لمعناها كلها قلبية التنبيه الثالث
الكفوا راي العلمية برا العلمية في التعدي لاثنين
كقوله ارانا ربنا رفقتي حتى اذا جاوا الليل والخزرجي الا
الرابع اذ خال الاكثر على افعال التصيير ليشير بها الى انها
لا تنحصر فيما ذكره من الافعال وكانه اقتصر على ما
ذكره منها لشهرته ص ويجوز الغاء القلبية
المتصرفة متاخرة ومتوسطة ش لما ذكر ان افعال
القلوب وافعال التصيير مشتركة في نصب المفعولين

وخالد

وكانت افعال القلوب مختصة عن افعال التصيير بحكمين
اخرين وهما الالغاء والتعليق اراد بيان ذلك فبدا
بالالغاء وذكر انه جايز لا واجب وهو ابطال العمل لفظا
ومحلا لضعف العامل بسبب تاخره عن المفعولين
واما بسبب توسطه بينهما فقوله الفعلية احترز
به عن افعال التصيير فلا تلغا كما علمت وقوله المتصرفة
احترز به عما كان من افعال القلوب غير متصرف كهب
وتعلم فانهما ملازمان لصيغة الامر كما تقدم فلا يدخل
بينهما الغاء. مثال المتاخر عنهما زيد قايم اظن ويجوز
الاعمال فتقول زيدا قايما اظن ومثال المتوسط زيد
اظن قايم ويجوز الاعمال فتقول زيدا اظن قايما
تنبيهان الاول افهم كلامه ان المتوسط والمتاخر
سواء في جواز الغايهما اي عدم امتناعه وهو كذلك
لكن يتفاوتان في العمل فاعمال المتاخر مرجوح والغاوه
راجح واعمال المتوسط راجح والغاوه مرجوح وقيل
هما سواء. الثاني افهم كلامه انه لا يجوز الغاء العامل
المتقدم على المفعولين وتحته صورتان الاولى ان يتقدم
عليه شيء من الكلام يخرجه عن ان يتقدم يبدا به
او لا يتقدم عليه شيء. فاما الصورة الاولى فتارة
يكون المتقدم على العامل فيها لفظة متى وتارة
يكون غير متى فان كان لفظة متى كقولك متى ظننت
زيدا قايما فصرح ابن القاسم بجواز الالغاء فيهما
لكن الاعمال ارجح وهو ايضا مقتضى عبارة المصنف

في توضيح الالغية بل مقتضاها جواز الغاء العامل الذي يبتدأ به سول، تقدم عليه متى او غيرها وان كان غير متى امتنع الغاؤه عند البصريين واما الصورة الثانية فيمتنع الالغاء فيها عندهم ايضا وجوزه الاخفش والكوفيون فيهما واستدلوا بنحو قوله • اني وجدت ملاك الشيمة الادب • وبقوله • وما ادال لكينا منك تنويل • والبصريون يجعلون ذلك ونحوه اما من الاعمال وان المفعول الاول ضمير الشان محذوفا او من التعليق على اضمار لام الابتداء والله اعلم

ص ويجب تعليقها قبل لام الابتداء او القسم او استفهام او نفي بما ما مطلقا او بلا او ان في جواب القسم او لعل او لو او كم الخبرية

ش لما فرغ من الالغاء شرع في التعليق فقال ويجب تعليقها اي القلبية المتصرفة بصرح بوجوبه خلاف ما تقدم في الالغاء حيث صرح بجوازه وهو ابطال العمل في اللفظ فقط دون المحل لفظي، ماله صدر الكلام بعد العامل المذكور. من ذلك لام الابتداء نحو قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه، ومنه لام القسم نحو علمت والله ليقومن زيد ونحو قول الشاعر • ولقد علمت لتاتين منيتي • ان المنايا لا تطيش سهامها ومنه الاستفهام وهو اما بان يقترن حرف الاستفهام بين العامل والجملة نحو قوله تعالى وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون واما بان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة نحو قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى او فضلة نحو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب

ينقلبون

ينفلبون وهو مفعول مطلق لا مفعول به لان اسم الاستفهام
لا يعمل فيه ما قبله لانه يخرجه عن الصدر ومنه النفي بما
نحو علمت ما زيد قايم سواء كان ذلك في غير جواب قسم
كما مثلنا او في جوابه نحو علمت والله ما زيد قايم والله
قال الشيخ مطلقا ومنه النفي بلا او ان ولن لا مطلقا بل
في جواب قسم ملفوظ به او مقدر نحو علمت والله لا زيد
في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قايم ومنه لعل نحو
قوله تعالى وما ادريه لعله فتنة لهم لعله المصنف من
التذكرة لابي علي ومنه لو الشرطية كقوله
وقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثواب النوال كان له وفر
ومنه ثم الخبرية كما نقله عن بعضهم وانه حمل قوله
تعالى كم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم
لا يرجعون ونقل المصنف عن بعض المغاربة ان من
المعلقات ان التي في خبرها اللام نحو علمت ان زيدا
لقايم ثم بحث ان الظاهر ان المعلق اللام لا ان ثم نقل
عن ابي الحباز انه مذهب سيبويه انه يجوز علمت ان
زيدا قايم بالكسر مع عدم اللام ثم قال فعلى هذا
المعلق ان انتفاها او فيما حكم بانها المعلقة بدون اللام
كانت هي المعلقة مع وجودها تنبيه فعلم مما
سبق ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جايز والتعليق واجب والثاني ان الالغاء
ابطال العمل مطلقا لفظا ومحلا بخلاف التعليق فانه
ابطال لفظا فقط حتى يجوز ان يعطف بالنصب في

التعليق وان الالغاء يقتضي على الجملة التي علق العامل عنها
مفرد اي معنا الجملة ومن امثلة ذلك لامن شواهده قول
الشاعر وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات
القلب حتى تولت بنصب موجعات وانما لم يجعل شاهدا
لاحتمال زيادة ما وكون البكا منصوبا او غير ذلك
تتمة كل ما تصرف من هذه الافعال فلتصرفاته ما له
من الاحكام فان كان ذلك الفعل مما يثبت له الاحكام
الثلاثة اعني الاعمال والالغاء والتعليق يثبت
لمتصرفاته كافعال القلوب وان كان ذلك الفعل لا يثبت
له الا الفعل كافعال التصيير يثبت لمتصرفاته الفعل
فتقول انا ظان زيدا قائما وزيد قائم انا ظان وانه
ظان زيد قائم وتقول انا اتخذ او متخذ الطين خزفا
لاغير والله اعلم ص وتسليم تجيز اجراء القول مجرى
الظن وغيرهم يخصه بتقول بعد استيفاء متصل
او منفصل بضرب او معمول ش لما تكلم على ما ينصب
المفعولين مطلقا عند كل العرب اخذ يتكلم على ما
ينصبهما عند بعض العرب او ينصبهما عند كل العرب
ولكن لا مطلقا بل بشروط وهو القول واعلم ان القول
ومرجوعه مما يتعدى الى مرجوع مفعول واحد
ومفعوله تارة يكون مفردا موديا معنا الجملة
فقلت قصيدة وشعرا وتارة يراد به مجرد لفظه
نحو قلت له يا ابراهيم او اطلقت عليه هذا الاسم
وتارة يكون جملة فيحكى به وتكون في موضع

مفعوله

مفعوله وقد يجرد مجرد الظن فينصب المبتدا والخبر
مفعولين عند بني سليم مطلقا اي من غير شرط من الشروط
الآتي ذكرها عند غيرهم فتقول عندهم قال زيد عمرا
قائما وعند غيرهم لابد من شروط اربعة الاول ان يكون
الفعل فعلا مضارعا الثاني ان يكون بتا. الخطاب والى
هذين الشرطين اشار الشيخ بقوله وغيرهم او غير
سليم يخصه بتقول وبلبط به مضارعا مبنيا وبالتا.
الثالث ان يكون بعد الاستفهام والى هذا اشار
بقوله بعد استفهام والرابع ان يتصل الفعل بالاستفهام
او يفصل بينهما باحد ثلاثة امور اما ظرف كقوله
ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما
واما مجرور كقولي الدار تقول عمرا جالسا واما
معمول كقوله اجهلا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلين
والى هذا الشرط اشار بقوله متصلا او منفصل بظرف
او معمول ولم يذكر المجرور لانه في معنا الظرف اذهما
اخوان **تنبيهان** الاول اذا عمل القول عمل الظن فعمل
مدلولا على معنا، او صار بمعنا الظن فيه خلاف قال
ابن ام قاسم والظاهر انه ضمن معنا الظن الثاني بهذه
الشروط المذكورة لعمله عمل الظن عند غير بني سليم
انما هي شروط لجواز العمل لا لوجوبه فيجوز الحكاية
مع استيفا، الشروط كقوله تعالى ام تقولون ان
ابراهيم الآية في قراءة الخطاب وقد روي قول الشاعر
على ام تقول الريح يشغل عاتقي بالوجهين النصب

على الاعمال لاستيفاء الشروط والرجوع على عدمه ص وما
يتعدى الى ثلاثة وهو اعلم واري وما تضمن معناهما من
انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث ش هذا هو القسم
السابع من اقسام الفعل بالنسبة الى المفعول به وهو
ما ينصب ثلاثة مفاعيل وهو سبعة افعال اعلم
واري وهما اصل الباب وما ضمن معناهما وهو الافعال
الخمسة المذكورة مثال اعلم اعلمت زيدا عمرا قائما
ومثال اري ارينت بكرا الهلال طالعا ومثال انبأ انبأت
زيدا خالدا مقيما ومثال نبأ نبأت خالدا عمرا قائما
ومثال اخبر اخبرت زيدا عليا جالسا ومثال خبر خبرت زيدا
سالما صحيحا ومثال حدث حدثت خالدا بكرا مسافرا
وسياتي احكام هذه المفاعيل في المقالة الاتية ص
ولا يجوز حذف مفعول في باب ظن ولا غير الاول في
باب اعلم الا لدليل ش تضمن هذا الكلام مسئلتين
الاولى في بيان حذف المفعولين او احدهما في باب
ظن وجزم الشيخ بانه لا يجوز فيه حذف مفعول
الا لدليل وتحته صورتان الصورة الاولى ان يحذف
المفعولان لدليل الصورة الثانية ان يحذف احدهما
ايضا لدليل مثال حذفهما للدليل قوله تعالى اين
شركائي الذين كنتم تزعمون اي تزعمونهم شركاء
او تزعمون انهم شركاء. ومثال حذف احدهما للدليل
قوله ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحل المكرم
اي لا تظني غيره واقعا ويسمى الحذف لدليل اختصارا

واقتضا

وافتضا كلامه الجزم بانه لا يجوز حذفهما ولا حذف
احدهما اختصارا او لغير دليل وهو في حذفهما مذهب
سيبويه والاخفش واختيار ابن مالك وفي حذف
احدهما اجماع لان احدهما المبتدا والخبر المسئلة الثانية
في بيان الحذف المتعلق بباب اعلم ومقتضا كلامه
ان المفعول الاول يجوز فيه مطلقا سواء كان لدليل
ام لا وهو الصحيح عند الجمهور وان الثاني والثالث فيه
مانعهما في باب ظن من حذفهما لدليل ومنعه لغيره
وحذف احدهما كذلك ولم يصرح بذلك المسئلة
الثانية في شرح التصنيف او في شرح الزوائد يجري في
الثاني والثالث من مفاعيل اعلم وارى الغاء العامل وتعليقه
بالنسبة اليهما على الصحيح خلافا لمن منعهما مطلقا
ولمن منعهما في المبني للفاعل دون المبني للمفعول وقد
جاء على الالغاء قول بعض العرب البركة اعلمنا الله
مع الاكابر وقول الشاعر «وانت اراني الله امنع عاصم
«وارأب مستكبا واسمح واهب» وعلى التعليق ينبغي
اذا مر فتح الاية ص باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل
وهي عشرة احدها المصدر وهو اسم الحدث الجاري
على فعله كضرب واكرام وشرطه ان يخلفه فعل
مع ان او ما ش لما انهى الكلام على عمل الفعل اخذ يذكر
ما يعمل عمله من الاسماء وهي عشرة اشياء وبدا بالمصدر
لانه اصل الفعل في الاشتقاق والمصدر هو اسم الحدث
الجاري على الفعل فاسم الحدث بمثابة الجنس يدخل

فيه اسم المصدر وقوله الجاري على الفعل معناه انه مساوٍ
للفعل في استيفاء حروفه ونحو الفعل مخرج لاسم المصدر
فانه يخالف المصدر بخلوه من بعض حروف الفعل كعطاء
فانه خال من همزة اعطى وتمثيله بضرب واكرام اشارة
الى انه لا مرجع في عمل المصدر بين ما كان مصدر الثلاثي
كضرب اولا كثر منه كاكرام وقوله وشرطه اي شرط
عمل المصدر ان يكون مقدرا بان والفعل اي اذا اريد الماضي
او الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا امسِ او غدا
والتقدير من ان ضربت زيدا امسِ او من ان تضرب زيدا
غدا او بما والفعل اذا اريد الحال نحو عجبت من ضربك
زيدا الان التقدير مما تضرب زيدا الان ويوجد في بعض
النسخ وشرطه ان لا يصغر ولا يتبع قبل العمل ولا يجد
بالتاء وان يخلفه فعل مع ان او مع ما وشرح ما في هذه
النسخة من الزيادة ان نقول من شروط اعمال المصدر انه
لا يكون مصغرا فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا ويظهر
ان يعلل بان التصغير من خصائص الاسماء فلا يناسب
الافعال فلما جاء على حالة لا تناسب الافعال امتنع ان يعمل
عملها وهذا التعليل وان كان اردء مصرحا به لكن كلامهم
يعمه ومنها ان لا يتبع بتابع قبل العمل سواء كان نعتا
او غيره لان المصدر ومعموله عندهم كموصول وصلته
فلا يحال بينه وبين معموله كما لا يحال بين الموصول وصلته
فلا يقال اعجبني اكرام عبيد السريع زيدا على ان السريع
نعت للمصدر ولا عرفت سوقك العنيف الابل ومنه

ان لا

ومنه ان لا يكون محدودا بالتاء فلا تقول اعجبني ضربة
عمرا لان دخول التاء عليه دالة على المرة فجعله بمنزلة
اسماء الاجناس التي لا تناسب الافعال ومما يذكره من
شروطه ان لا يكون مجموعا قال ابن مالك رحمه الله
المصدر المجموع حقه ان لا يعمل لان بعضه اذا جمع مغاير
لفظ المصدر الذي هو اصل الفعل قال وان ظهر لنا في كلام
العرب اعمال المجموع والمحدود قبلناه وانشد مما
ورد عاملا فيه المجموع قول الشاعر فحجربوه نما زادت
تجاربهم ابا فراسة منصبا بانه امة بخار بضم وهو
مصدر مجموع ومما يذكره ايضا ان لا يكون مضمرا
ومعناه ان ضمير المصدر لا يعمل عمله فلا تقول مروري بالحسن
حسن وهو بالمسيء قبيح ولا ضربك المسيء حسن وهو
بالمحسن قبيح يريد وضربك المحسن قبيح وذلك لعدم
حروف الفعل ولاجل ذلك لم يعمل محذوفا ايضا ومنه ان
لا يكون موخرا عن معموله ولك ان تقول هذا الشرط
مستفاد من جعله مع معموله كموصول مع وصلته
كما ان الصلة لا تتقدم على الموصول كذلك معمول المصدر
لا يتقدم عليه ص وعمله منونا افيسر نحو او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما ومضافا للفاعل اكثر نحو
ولولا دفاع الله الناس ومغرونا بال ومضافا للمفعول
اضعف شرح اخذ يبين حالات المصدر العامل
واحكامها فمن حالاته ان يكون مجردا من الالف واللام
والاضافة وهو المراد بالمنون وعمله حينئذ افيسر

لانه نكرة فعمل شبهه بالفعل ومثاله قوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما فيتيما مفعول لاطعام ومنها
ان يكون مضافا الى الفاعل نا صبا للمفعول وعمله حينئذ
اكثر لان نسبة الحدث الى من وقع منه اكثر منها الى من
وقع عليه ومثاله قوله تعالى ولولا دفاع الله الناس
فالناس منصوب بدفاع المضاف الى الفاعل ومنها ان
يكون مفردا بال وعمله ضعيف كقوله

الفعل

ضعيف النكاية اعداءه ومنها ان يكون مضافا
للمفعول رافعا للفاعل كقوله ابنا نلاة وما جمعت
من نشب ، فرع الغرافين ابواء الابارين ، وعمله
ضعيف ايضا وقيل انه ضرورة ورد بقوله عليه السلام
وحج البيت من استطاع اليه سبيلا لان تفكيره وان يحج
البيت المستطيع ومن حالاته ان يضاف الى الفاعل
ولا يذكر المفعول نحو قوله تعالى ربنا وتقبل دعاء
وان يضاف الى المفعول ولا يذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسئم
الانسان من دعاء الخير وهما كثيران ومنها ان يضاف
الى الظرف فيرفع وينصب نحو عجبت من ضرب يوم
الجمعة زيد عمرا تنبيه هذا كله في المصدر الذي
ليس بدلا من اللفظ بفعله اما ما هو بدل من اللفظ
بفعله فانه يعمل وان لم يخلفه ان والفعل ولا ما والفعل
نحو قول الشاعر فحنت لا زريق اما زدن الثعالب
وكذلك قولك ضربا زيدا فزيدا منصوب بضرب وفيه
ضمير مرفوع لانه لما صار بدلا من الفعل عمل عمله وقام

مقامه

مقامه ص الثاني اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل
لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم جاز كان
صلة لال عمل مطلقا والا عمل ان كان حالا او استقبالا او
اعتمد ولو تعذيرا على نفي او استفهام او مخبر
عنه او موصوف ش الباب الثاني مما يعمل عمل الفعل
اسم الفاعل والكلام فيه من وجهين الوجه الاول
في تعريفه والوجه الثاني في احكامه اما تعريفه
فانه ما اشتق الى اخره بقوله ما استق الى اخره من
فعل المراد كما قال من مصدر فعل ونحوه الجنس يدخل
فيه كل مشتق وقوله لمن قام به كالفعل يخرج به ما
اشتق لمن وقع عليه او فيه او نحو ذلك وقوله على
معنى الحدوث كفعل ثان يخرج اسم التفضيل والصفة
المشبهة باسم الفاعل فانهما على معنى الثبوت واما
احكامه فتارة يكون بال وتارة يكون مجردا عنها
فان كان صلة لال فانه يعمل مطلقا اي سواء كان بمعنى
الحال او الاستقبال او المضي وسواء اعتمد او لم يعتمد
فتقول جاء الضارب زيدا امس او الان او غدا وهذا معنى
قوله مطلقا وان كان مجردا من ال فانه يعمل بشرطين
احدهما ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى
المضي ثانيهما ان يعتمد اما على نفي نحو ما ضارب
زيد عمرا او استفهام نحو اضارب زيد عمرا او على
مخبر عنه نحو زيد ضارب عمرا او موصوف نحو مررت
برجل ضارب عمرا والاعتماد على المعتبر كالاعتماد

على الملفوظ نحو مضيق زيد عمرا ام مكرمه او امضين ونحو
مختلف الوانه اي صنف مختلف وبهذا قال الشيخ ولو تقديرا
تنبيهات الاول انما عمل اسم الفاعل اذا لم يكن صلة لال
حيث كان بمعنى الحال او الاستقبال لانه حينئذ يكون
مشبها بحريانه عليه في الحركات للمضارع في معناه كما
اشبهه في لفظه والسكنات ولم يعمل اذا كان بمعنى
الماضي لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو الماضي
فهو مشبه له معنا لا لفظا وقال الكسائي يجوز عمله
اذا كان بمعنى الماضي ايضا فيجوز انا ضارب زيدا امس متمسكا
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فذراعيه
منصوب بباسط وهو بمعنى المضي وخرجه الجماعة على
حكاية الحال قال بعض المحققين ومعنى حكاية الحال ان يقدر
ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان
ويعبر عنه بلفظ المضارع وانما عمل مطلقا اذا كان
صلة لال لانه حينئذ واقع موقع الفعل اذ حق الصلة
ان تكون جملة وعمله حيث كان صلة مطلقا هو المشهور
من قول النحويين انه لا يعمل مطلقا ومن ادعى الاجماع
عليه حينئذ فدعواه مردودة بحكاية غيره عن
جماعة من النحويين انه لا يعمل مطلقا وعن جماعة
اخرين انه لا يعمل الا اذا كان بمعنى المضي الثاني
تثنية اسم الفاعل وجمعه تذكيرا وتانيثا
كالمفرد عملا وشرطا فتقول جا. الضاربان زيدا امس
او الان او غدا وجا. رجلان ضاربان زيدا الان او غدا

وتقول

وتقول جاء الضاربون زيدا الان او غدا او امس وجاء
رجال ضاربون زيدا الان او غدا وتقول جاءت الضاربات
زيدا الان او غدا التنبيه الثالث اذا وجدت الشروط
المذكورة لعمل اسم الفاعل فانه لا يتعين عمله بل
يجوز العمل المذكور ويجوز الاضافة ايضا فتقول
هذا ضارب زيدا الان او غدا وهذا ضارب زيد الان
او غدا وقد قرء بالوجهين ان الله بالغ امره النصب
على الاعمال والجر على الاضافة التنبيه الرابع يوجد
في بعض النسخ فان صغر او وصف بعمل وهذه
الزيادة ان شئت فهي ماخوذة من التسهيل مفيدة
لعمله شرطين اخرين هما عدم التصغير وعدم
الوصف اما الشرط الاول فخالف فيه الكسائي مستدلا
بقول بعضهم اطنبي مرتحلا وسوبر امرسخا مرسخا
قال ابن ام قاسم ولا حجة فيه لان مرسخا مرسخا ضرب
والضرب يكفيه رائحة الفعل واما الشرط الثاني فخالف
فيه ايضا الكسائي فاجاز اعماله مطلقا وقيل يجوز
ان كان العمل قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعد ذكرها
لا قبله والله اعلم ص الثالث المثال وهو ما حول
من فاعل الى فعال او مفعال او فعول بكثرة او فعيل
او فعل بقلة شر الباب الثالث مما يعمل عمل الفعل
امثلة المبالغة وهي ما حول عن اسم فاعل الثلاثي
لقصد المبالغة والتكثير الى فعال بتشديد العين
كغفار او مفعال بكسر الميم كمنحار او فعول بفتح

العامل كضروب او بفعيل كعليم او بفعل كحذر والثلاثة الاول
اكثر من الاخيرين فتعمل العمل السابق بالشروط السابقة
فان وقعت صلة لال عملت مطلقا والا بشرط الاعتماد
لفظا او تقديرا على واحد مما سبق وعدم المضي فال
الشاعر • اخا الحرب لباسا اليها جلالها • وحتى سيبويه
عن العرب انه لمنكر بوابكها • وقال الشاعر
ضروب بنصل السيف سوق سمانها • وقال بقتانان
اما منعما فشبيهة • هلالا واما خنفقا تشبه البدرا
وقال اتاني ازهم مزفون عرضي • تنبيهان الاول
سيأتي في كلام الشيخ التصريح بامثال كاسم الفاعل
في شروط عمله والوسكت عن التصريح بذلك استغنى
والوقال هذا ما حول من فاعل للمبالغة فيبقى على عمله
وشروطه السابقة ولهذا اجريت فيه كل ما اسلفناه
في اسم الفاعل من اجراء التثنية وجمع المذكر الصحيح
والمكسر والمؤنث الصحيح والمكسر مجرد والمقرد
ومن ان وجود الشروط لا توجب ان يعمل النصب او الجر
على ما ذكر ومن انه يشترط عدم التصغير وعدم
الوصف على ما تقدم فيه من الخلاف من غير مزيد الثاني
قد بني فعال ومفعال وفعول وفعل من افعل كفوقع
كدراك من ادرك ومعطار من العرف وزهوق من
ازهق ونذير من انذر ولكنه قليل ولاجل ذلك
سكت عنه المصنف بل ربما يفهم كلامه نفيه
ص الرابع اسم المفعول وهو ما اشتق من فعل

لمن وفه

لمن وقع عليه كمضروب ومكرم وشرطهما كاسم
الفاعل شر الباب الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل
اسم المفعول وحده بقوله وهو الى اخره بقوله مما
اشتق من فعل بمنزلة الجنس والمراد من مصدر فعل
كما قال في الشرح وقوله لمن وقع عليه بمثابة الفصل
مخرج للافعال وكما وقع فيه الفعل واسم الفاعل وافعل
التفضيل والصفة المشبهة ومثل بمضروب ومكرم
اشارة الى انه على نوعين اسم مفعول الثلاثي وقياسه
ان يكون على وزن مفعول واليه اشار بقوله
كمضروب واسم مفعول الزايد على ذلك وقياسه ان
يكون بزنة المضارع بابدال ميم مكان حرف
المضارعة وفتح ما قبل اخره واليه اشار بقوله
ومكرم وشرطهما كاسم الفاعل يريد ان شرط
عمل المثال واسم المفعول كشرط اسم الفاعل وقد
قدمنا الكلام على المثال في ذلك فاغنى عن اعادته
هنا واما اسم المفعول وان كان صلة لال عمل مطلقا
والا فبشرط تقدم معتمد عليه ولو تقديرا وبشرط
ان يكون بمعنى الماضي وعمله كعمل الفعل المبني للمفعول
فيرفع نايب الفاعل فان كان من متعد كاثنين
او ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه فتقول زيد
معطا ابوه درهما الان او غدا كما تقول يعطى ابوه
درهما وتقول المعطى دينارا زيد كما تقول الذي
يعطى دينارا او الذي اعطي دينارا زيد ويأتي فيه

كل ما تقدم من اعمال تثنيته وجمعه ص الخامس
الصفة المشبهة وهي كل صفة يصح تحويل اسنادها
الى ضمير موصوفها وتختص بالحال وبالمعمول السببي المؤخر
ثم هذا هو الخامس مما يعمل عمل الافعال وهو الصفة
المشبهة باسم الفاعل وميزها الشيخ بقوله كل صفة
يصح الى اخره بقوله كل صفة بمثابة الجنس يدخل فيه
اسم الفاعل والمفعول والمثال وغيرها وقوله يصح تحويل
اسنادها الى اخره بمثابة الفصل يخرج ما عداها من
الصفات واعلم ان اسم المفعول يصح ان يضاف الى مرفوعه
معنا واضافته تستلزم تحويل اسناده الى ضمير
موصوفه نحو زيد محمود المقاصد والاصل محمودة
مقاصده ثم حولت الاسناد الى ضمير زيد ثم اضيف فقلت
محمود المقاصد وهو حينئذ خارج بقيد الصفة المشبهة
فلا يضر قوله في مميز الصفة وقد اقتضا كلام المصنف
ان اسم الفاعل لا يصح تحويل اسناده الى ضمير موصوفه
وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفا في باب المشبه
بالمفعول به من المنصوبات فليراجع وقوله وتختص
الى اخره يريد به بيان ما فارقت الصفة فيه اسم
الفاعل وهو امور منها انها للحال او للزمن الحاضر
الدايم دون الماضي المنقطع ودون المستقبل وهو
يكون لاحد الازمنة الثلاثة ومنها ان معمولها
لا يكون الا سببيا اي متصلا بضمير موصوفها اما
لفظا نحو زيد حسن وجهه واما معنى نحو زيد

حسن

حسن الوجه اي منه ولا يكون الا موخرا فلا يجوز زيد
وجهه حسن والمراد بمعمولها في ذلك ما عملت
فيه نحو الشبه فلا يرد زيد بكر مرد لان عملها في
ذلك بما فيها من معنى الفعل واسم الفاعل بخلافها
في ذلك فيكون معمولها سببيا وغيره ومقدما
وموخرا ومن وجوب الافتراق غير ما ذكره الشيخ انها
تصاغ من اللازم دون المتعدي وللصياغ منهما
ومنها انها تكون مجارية للفعل كظاهر وغير مجارية
له وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل
وضخم واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا تنبيه قوله
وتختص بالحال يقتضي انهما يشتركان وذلك من اوجه
احدها ان كلا منهما يدل على حدث ومن قام به الثاني
انهما يذكران ويونثان الثالث ان كلا منهما
يثنى ويجمع الرابع ان عملها مشروط بالاعتماد المشروط
في عمله على ما تقدم فيه من غير مرو لانه اذا اشترط
في اسم الفاعل الذي هو الاصل المشبه به بعي الفرع
المشبه الذي هو الصفة اولى ص وترفعه فاعلا او
بدلا ان كان بدل وهو علم منها ش الصفة المشبهة
واسم الفاعل مشتركان في العمل مختلفان في التوجيه
في الجملة فوجه الرفع فيهما الفاعلية او الابدال من
الضمير ووجه النصب في المعرفة التشبيه بالمفعول
به وفي النكرة التمييز ووجه الجر الاضافة بقوله
فاعلا او بدلا اي في كل مرفوع وقوله مشبها او

تمييزا او مشبها في المعرفة وتمييزا في النكرة وقوله
بالاضافة او ان الجر بسبب الاضافة فلا يناسبه ذلك
كون العامل غير الاضافة وهذه العبارة تكررت للمصنف
وغيره من النحاة واعترض على ظاهرها وقد علمت
انه باعه وقوله الا الى اخره بيان لما يستوجبه من عمل
الصفة للجر وهو يحتاج الى تمهيد فنقول ان الصفة
تارة تكون بال وتارة تكون مجردة منها وهي اما
رافعة او ناصبة او جارة هذه ثلاثة احوال مضروبة
في حالتي اقتران بال وتجردها منها تصير ستة
والمعمول له مع كل من هذه الستة هي حالان لانه
اما بال كالوجه او مضافا لما هو بال كوجه الاب او مضافا
للضمير كوجهه او مضافا لمضاف الضمير كوجه ابيه
فتصير الصور ستة وثلاثين صورة كلها تؤخذ من
الخلاصة اذا علمت ذلك فقوله الا ان كانت بال وهو
عار منها استثناء من قوله او تجره فقط اي انك
ترفع معمول الصفة وتنصبه مطلقا وتجره الا ان
كان الى اخره فقد دخل تحته اربع صور ممنوعة الاولى
ان تكون الصفة بال والمعمول مجرور مضاف الى ضمير
كالحسن وجهه الثانية ان تكون بال والمعمول
مجرور مضاف الى مضاف الى الضمير كالحسن وجه
ابيه الثالثة ان تكون بال والمعمول مجرور مجرد
من ال والمعمول مجرور مضاف الى المجرد من ال والاضافة
كالحسن وجه امثلة الصفة في كل من هذه الصور

بال

بال والمعمول في كل منها غير من الواعلم ان بعض
المتاخرين اوصل الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها
الى اربعة عشر الف صورة ومايتين وستة وخمسين
صورة لانه جعل الصفة اما بال او بغير ال فهذه حالتان
ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد وجعل المضاف
ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن
وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو الحسن
وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو الحسن
وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجه اب
والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير
الموصوف نحو جميلة انفه من فوك مررت بامراة
حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف
الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها والسابع
مضاف الى موصول نحو الصبيح كل ما الثالث به الا زرنا
من قوله فجح بها قبل الاخبار منزله الصبيح كل
والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت رجلا
حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة
وال يشمل ثلاثة انواع الموصول نحو فوسه
اسيلات ابدان رفاق خصورها وتيرات ما التقة عليه المنازل
والموصول نحو جم نوال اعده من قوله انزوراجما
نوال اعده لئي امه مستكفيا ازمة الدهر
وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه فهذه اثنتا
عشرة صورة مضروبة في الحالتين اعني حالتي

الصفة المتفقتين من كونها بال او بغير ال تصير
اربعا وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين اما مع
الرفع او مع النصب او مع الجر تصير اثنين وسبعين
ويضم الى هذه الصور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي
ثلاثة الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة
وخلت من ال كقولك مررت برجل حسن الوجه جميله
الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من الالف
واللام نحو مررت برجل محب الناس ضاربة وكرامهم لها
الثالثة ان تتصل به ولكن تكون الصفة بالالف واللام
نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين
الصورتين منصوب فصارت خمسة وسبعين والصفة
اما ان تكون لمفرد مذكر او مثنى او لمجموعه جمع
سلامة او جمع تكسير هذه ثمانية في خمسة وسبعين
تصير ستمائة واذا نوعت نعت الصفة المرفوعة
ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير
الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة ايضا من وجه اخر
الى مفرد مذكر ومثنى وجمعيه والى مفرد مؤنث
ومثنى ومجموعيه كانت ثمانية فاذا ضربتها
في الالف وثمانمائة تصير اربعة عشر الفا واربعمائة
قال وبستثنا من هذه الصور الضمير فانه لا يكون
مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره
مائة واربعة واربعون فالكل في اربعة عشر الفا
ومائتان وستة وخمسون بعضها جايز وبعضها

ممتنع

ممتنع يخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى وفي قوله
ويستثنى الى آخره نظر ص السادس اسم الفعل نحو
بله زيدا بمعنى دعه وعليكه وبه بمعنى الزمه والصق
ودونك بمعنى خذه ورويده وتيدك بمعنى امهله
وهيهات وشتان بمعنى بعد وافرو واوه واف
بمعنى اتوجع واتضجر ش هذا هو السادس مما يعمل
عمل الفعل وهو اسم الفعل وهو عبارة عما ناب عن الفعل
وليس معمولا ولا فضلة بقولنا ما ناب عن الفعل بمنزلة
الجنس ويخرج به مع اسم الفعل المصادر واسماء
الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة والحروف
كليت ولعل وخوهما وقوله وليس معمولا كالفعل يخرج
المصادر والصفات العاملة فانها نائبة عن الفعل مع
انها معمولة وقولنا ولا فضلة يخرج الحروف العاملة
قال ابن مالك لان كل جملة بعض اجزايها حرف فانه
يتم بدونه كونها جملة فثبت كون الحرف ابدا فضلة
لان غير الفضلة ابدا عمدة والعمدة مسند او مسند
اليه وذكر يناجي الحرفية انتهى اذا علمت ذلك فاسم
الفعل على ثلاثة انواع النوع الاول بمعنى الامر وهو
الاكثر ومن اجل ذلك بدا به ومنه بله بفتح الاول
وسكون الثاني مبنيا على الفتح بمعنى دع فاذا قلت
بله زيدا فكانك قلت دع زيدا ومنه عليك منقول
من جار ومجرور بهما على والكاف وتارة ومعناه
الزم فاذا قلت عليكه فكانك قلت الزمه وتارة

ومعناه الصوت اذا قلت عليك به فكانك قلت الصوت به
ومنه دونك منقول من ظرف مضاف الى ضمير المخاطب
ومعناه خذ فاذا قلت دونكه فكانك قلت خذه ومنه
رويده وهو منقول من مصدر اروד مصغرا تصغير الترخيم
ومعناه امهل فاذا قلت رويدا زيدا فكانك قلت امهل
زيدا ومنه تيد بمعنا امهل زيدا **والنوع الثاني** بمعنا
الماضي وهو اكثر من الذي بمعنا المضارع ومنه للتبعيضات
ومعناه بعد وتاؤه مفتوحة عند الحجازيين ومكسورة
عند تميم وبعضهم يضمها ومن فتح وقف بالهاء. ومن
كسر وقف بالتاء. واختلف على الضم فقيل وقف بالتاء.
وقيل بالهاء. وجيهاست وثلاثون لغة حكاها الصغاني
ومنه شتان بفتح اوله وتشديد ثانيها مبنيا على
الفتح ومعناه افترق **والنوع الثالث** بمعنا المضارع
ومنه اوه بفتح الهمزة وتشديد الواو المفتوحة
ومعناه اتوجع وفيها لغات منها اواه ومنها
أوه بتشديد الواو مضمومة ومكسورة ومنه اف
بمعنا التضجر **تنبيهان** الاول ترك الشيخ حد اسما
الافعال كما في حقيقتها من الاختلاف فان بعض
البصريين ذهب الى انها افعال واستعملت استعمال
الاسماء. وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقة
والصحيح انها اسماء. لقبولها التنوين والتعريف
ومخالفة اوزانها اوزان الافعال ثم القائلون باسميتها
اختلفوا في مدلولها فقيل مدلولها لفظ الفعل وهو

الحدث

الحدث والزمان فاذا قلت صه مثلا فعلى الاول هو اسم
لقولك اسكت وعلى الثاني اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث
اسم لمعنى الاول الا ان دلالة الفعل على الزمان بالصيغة
ودلالتها على الزمان بالوضع واختلفوا في اعرابها
فقيل لا موضع لها من الاعراب ونسب الى الجمهور وقيل
في موضع نصب وقيل انها في موضع رفع بالابتداء واعتذا
مرفوعا عن الخبر كما في اقائم الزيدان التنبيه الثاني
قد علم من الامثلة التي ذكرها المصنف وشرحناها
ان اسم الفعل على قسمين احدهما ما وضع من اول الامر
كذلك كشتان وهيهات وثانيهما ما نقل من غيره
وهو اما منقول من ظرف او جار ومجرور او مصدر وعلم
ايضا من الامثلة ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل فيما تقول
بعد زيد كذلك تقول هيهات زيد وكما تقول
زيدا كذلك تقول بله زيدا الى غير ذلك مما تقدم
والله اعلم ص ولا يضاف ولا يتاخر عن معموله ولا ينصب
في جوابه وما نون منه فنكرة ش ذكر في هذا الباب
الكلام لاسماء الافعال اربعة احكام الحكم الاول انها
لا تضاف قال المصنف كما ان مسماها وهو الفعل كذلك
ومن ثم قالوا اذا قلت بله زيد ورويد زيدا بالخفض
كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة اعراب انتهى
ويحتاج الى معرفة المعنى في عدم اضافتها على القولين
الاخيرين في مسماها الحكم الثاني لا تتاخر عن معمولاتها
لانها كصيغة في العمل وقال الكسائي بجواز تقديمه

مستدلا بقوله تعالى كتب الله عليكم وبقول الشاعر
ايها المايح دلوي دونك اني رايت الناس يحمدونك
ولا حجة له فيهما اما الاية فلان كتاب الله يحتمل ان يكون
مصدرا موكدا لان قبله حرمت عليكم الى اخره فكل
على انه مكتوب عليكم فكانه قال كتب الله عليكم ذلك
كتابا واما البيت فلاحتمال ان يكون دلوي مبتدا خبره
دونك او مفعولا باحذ مضمرا ولا يكون ان يكون منصوبا
بدونك مضمرة لان اسم الفعل لا يحذف دون معموله
ذكره الشيخ في المغني الحكم الثالث ان الفعل المضارع
لا ينصب في جواب القسم اسم الفعل اذا فعلت مثلا ذلك
فيلزم الناس نفر انفوا مذهب الجمهور والمخالف فيه
الكسائي وغيره وقد تقدمت المسئلة في المنصوبات
مبسوطة فراجعها الحكم الرابع ما ينون من هذه
الاسماء فهو في حال تنوينه نكرة وما لم ينون فهو في
حال عدم تنوينه معرفة وقد التزم في بعضها التنكير
فينون ابدا كواها وويها كما التزم التنكير في احد
ونحوه والتزم في بعضها التعريف فترك تنوينه كما
في نزال وادراك كما التزم التعريف في المضمرات والاشارة
ونحوها وقد جاء بعضها بالوجهين فينون حال تنكيرها
كقوله اذا اردت ان يزيدك مخاطبك من حديث او
حديث فان وترك تنوينها حال تعريفها كقوله
اذا اردت ان يزيدك من حديثك من حديث معين
كما جاء بالوجهين نحو كتاب وبرس والله اعلم

لعله اذا كان
معينا ومن
حديثك المعين

ص السابع والثامن الظرف والمجرور المعتمدان ،
وعملهما عمل استقر ش السابع والثامن مما يعمل
عمل الفعل الظرف والجار والمجرور وذلك اذا وقع
بعدهما مرفوع على احد الاقوال وتفصيل القول في ذلك
انه متى تقدم على واحد منهما نفي او استفهام او
موصوف او موصول او صاحب خبر او حال نحو فوقك
ما في الدار احد وما في الدار زيد ومررت برجل معه
صقر وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه
ومررت برجل عليه جبة ووقع بعده مرفوع فهي في وجه
رفعه ثلاثة مذاهب احدها الارجح كونه مبتدأ
مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا ثانيها
الارجح كونها فاعلا ويجوز كونه مبتدأ وهو مختار
الشيخ جمال الدين ابن مالك وهو ظاهر كلام الشيخ
ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير ثالثها
يجب كونه فاعلا وهو منقول عن الاكثرين وحيث اعرب
فاعلا اما وجوبا او راجحا او مرجوحا جعل عامله الفعل
المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر
وفرقهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب
المختار الثاني لوجهين احدهما امتناع تقدير الحال
في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم
يمتنع ثانيهما قول الشاعر فان يك جسمي بارض سواكم
فان فؤادي عندكم اجمع حيث رجع اجمع
الذي هو توكيد للضمير المستتر في الظرف ووجه

الدلالة منه ان الضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون
توكيدا للضمير محذوف مع الاستتار لان التوكيد والحذف
متنافيان ولا توكيد الاسم ان على محله من الرفع بالابتدا
لان الغالب للمحل قد زال بوجود الناسخ هذا كله اذا اعتمد
الظرف والمجرور على ما ذكرا اما اذا لم يعتمد نحو في الدار
زيد وعند عمرو فالجمهور يوجبون الابتدا والاخفش
والكوفيون يجوزون الابتدا والفاعلية لان الاعتماد
عندهم ليس بشرط كما تقدم في المبتدا انهم يجيزون
في نحو قايم زيد ان يكون قايم مبتدا وزيد فاعلا وغيرهم
يوجب كونهما على التقديم والتاخير ص التاسع
اسم المصدر والمراد منه اسم الجنس المنقول عن موضوعه
الى اباحة الحدث كالكلام والثواب واما يعمله الكوفي
والبغدادي واما نحو اصابك الكابر حسن فجايز اجماعا
لانه مصدر وعكسه نحو فجار وحماد ش التاسع مما
يعمل عمل الفعل اسم المصدر وهو يطلق في الاصطلاح على
ثلاثة اشياء الاول ما كان اسما لغير الحدث ثم نقل
الى الحدث كالكلام والعطا فانهما في الاصل لما يتكلم به
ولما يعطى ثم نقلا الى الاعطا والتكلم وهو فعل الفاعل وهذا
هو المراد بقوله اسم الجنس الى اخره وهو الذي اختلف في
عمله فاعمله الكوفيون والبغداديون ودليلهم
قوله اكفر بعد رد الموت عني وبعد عطايك الماية محتاعا
فالماية منصوبة بعطايك الذي هو اسم مصدر وغيرهم
من البصريين يجعلون العمل لفعل محذوف ويمنع ان

يكون

يكون اسم المصدر عاملا واطلاق اسم المصدر على هذا حقيقي
الثاني مما يطلق عليه اسم المصدر ما كان مبدوا بميم زايدة
لغير المفاعلة كمضرب ومقتل وهذا يعمل عمل الفعل اتفاقا
لانه في الحقيقة مصدر واطلاق اسم المصدر عليه مجاز
وبذلك لم يختلف في عمله وشاهد اعماله قوله
اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم
بفوله رجلا مفعول مصابكم باتفاق والمرفوع الشيخ واما
الوجوه الاخر الثالث مما يطلق عليه اسم المصدر ما كان
علما على معنا كبر علما على الكبر وفجار علما على الفجور
وحماد علما على المجد وهذا لا يعمل لمخالفته المصدر
في عدم قصد الشياع وعدم قبول ال وعدم الوقوع
موقع الفعل ص العاشر اسم التفضيل كافضل واعلم ويعمل
في تمييز وحزن وحال وفاعل مستتر مطلقا لا في مصدر
مفعول به او معه ولا في مرفوع ملفوظ به الا في مسئلة
الكحل شر العاشر مما يعمل عمل الفعل اسم التفضيل وهو كما
قال بعض المحققين المبني على افعل لزيادة صاحبه على
غيره في الفعل اي في الفعل المشتق هو منه ويدخل في
ذلك خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مخففا بالحذف
لكثرة الاستعمال وهذا يستعملان على القياس انتهى
وقوله كافضل مثال لما بني من فعل قاصر وقوله واعلم
مثال لما بني من فعل متعد وقوله ويعمل الوجوه الاخر بيان
لعمل افعل التفضيل فاعلم انه يعمل في التمييز كزيد
افضل منك اخا وفي الحزن كزيد افضل منك اليوم

وفي الحال كزيد افضل منك متاد باهذا بالنسبة الى
كونه رافعا فانه يرفع الفاعل اذا كان ضميرا مستترا كما
ذكرنا في الامثلة الثلاثة اذ افعل التفضيل في كل منها
رافع لضمير مستتر وقوله لا في مصدر الى اخره فيه
بيان ما لا يعمل فيه افعل التفضيل فذكر انه لا ينصب
المصدر ولا المفعول به ولا المفعول معه هذا بالنسبة
الى المنصوب واما بالنسبة الى المرفوع فلا يرفع الفاعل
اذا كان ضميرا منفصلا او اسما ظاهرا الا في مسئلة
الكحل والنكتة في انه لا يرفع الظاهر او المنفصل
الا فيها انه انما قصر عن رفع الظاهر لانه ليس
له فعل بمعناه وفي مسئلة الكحل يصح ان يقع فعل
بمعناه وضابطها ان يلي افعل التفضيل نفيا ويكون
مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت
رجلا احسن في عينيه الكحل منه في عين زيد فيصح
ان يقع موقعه فعل بمعناه فتقول ما رايت رجلا
يحسن في عينيه الكحل يحسنه في عين زيد وانما
قلنا بانه فاعل فانه لو لم يكن فاعلا لكان مبتدأ
فيلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي ص واذا كان
بال طابق او مجردا او مضافا لنكرة افرد وذكر او
لمعرفة فالوجهان ش لما فرغ من بيان عمل افعل
التفضيل اخذ يذكر حكمه بالنسبة الى مطابقته
لموصوفه وعدمها وجعله على اربعة اقسام القسم
الاول ان يكون بال نحو الافضل وذكر انه يجب فيه ان

يطابق

يطابق الموصوف فتقول زيد الافضل وهند الفضلا
والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون او الافاضل
والهندات الفضليات او الفضل القسم الثاني ان
يكون مجردا من ال والاضافة وذكر انه يجب فيه
الافراد والتذكير كقوله تعالى فلا ان كان ابا وكم
وابناؤكم الاية وتقول الزيدان افضل من عمرو والزيدون
افضل من بكر والهندات افضل منه القسم الثالث المضاف
لنكرة نحو زيد افضل رجل وهند افضل امرأة وحكمه حكم
المجرد من ال والاضافة ولذلك جمعهما الشيخ بقوله
او مجردا او مضافا لنكرة افرد وذكر فتقول زيد افضل
رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال
وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات
افضل نساء القسم الرابع ان يكون مضافا لمعرفة نحو
زيد افضل الرجال وذكر انه يجوز فيه الوجهان
اي المطابقة وعدمها نحو الزيدان افضلا الرجال
وافضل الرجال والزيدون افضلو الرجال وافضل الرجال
تنبيه محل جواز الوجهين في المضاف لمعرفة ان
يكون افعل مرادا به التفضيل اما اذا لم يقصد به
التفضيل كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان
اي عادلا بني مروان يعنون الوليد بن اليزيد وعمر
بن عبد العزيز فلا بد من المطابقة للموصوف ولم يحتج
المصنف الى تنبيهك على ذلك لان ورود افعل لغير قصد
التفضيل مجاز تنبيه يجب مجيء من بعد افعل التفضيل

جارة للمفضول في المجرد من ال والاضافة نحو زيد افضل
من عمرو وفد تحذف نحو والاخرة خير وابقى ومحل اتيان
من بعده في ذلك ان لا يكون المجرور بها اسم استعلام
فان كان وجب تقدم من ومجرورها على اسم التفضيل
نحو انت ممن افضل ويمتنع حذفها في المقرون بال
والمضاف بقسميه ص ولا يبنيان هو ولا فعلا التعجب
وهي ما افعله وافعل به الآتي من فعل ثلاثي مجرد قبلها او
تقديرا تام متصاوت المعنا غير لون ولا عيب ولا منفي
ولا مبني للمفعول ش لما فرغ من ذكر احكام افعل
التفضيل شرع في بيان ما يبنيا منه وما شاركه في
ذلك افعال التعجب ضمها اليه فقال ولا يبنيا هواي
افعل التفضيل المتقدم ولا افعال التعجب اي ولا تبنيا
افعال التعجب الا مما اجتمعت فيه الشروط المذكورة
ولنتكلم اولا على معنا التعجب وعلى افعاله ثم نعود الى شرح
الشروط المذكورة تكميلا للفايدة فنقول التعجب
استعظام زيادة في وصف الفاعل جيء سببها وخرج
بها المتعجب منه عن نظايره او قل نظيره بقولنا في
وصف الفاعل احترازا عن وصف المفعول فلا يقال ما اعجب
زيدا تعجبا من الضرب الواقع عليه وقولنا جيء سببها
احترازا من الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب منها
ولهذا قالوا اذا ظهر السبب بطل التعجب واعتبرت
قلة نظايره او الخروج عنها لان ما تكثر نظايره في الوجود
لا يستعظم فلا يتعجب منه واما افعاله والمراد الصيغ

المشتمل

المشتمل كل منها على فعله . فجعلها المصنف ثلاثة الاولى
ما افعله والثانية افعل به وهاتان الصيغتان المشهورتان
له واما الصيغة الاولى وهي ما افعله فاجمعوا فيما
على اسمية ما وكونها مبتدأ واختلفوا في افعل بعال
البصريون والكسائي انه فعل بدليل اتصال نون الوقاية
به وقال بقية الكوفيين انه اسم بدليل تصغيره واما
الصيغة الثانية فاجمعوا فيها على فعلية افعل شيم
قال البصريون لفظه الامر ومعناه الخبر وقال الفراء
وجماعة لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير والباء للتعدية
ثم اختلف هؤلاء فعال بعضهم الضمير للحسن وقال بعضهم
للمخاطب والتزم امراده كخبر بانه مجرى المثل واما
الصيغة الثالثة وهي فعل فلم يشتهر عدها من
صيغه ونقلها ابن ايازعن ابن عصفور فعال في شرح
الفصول قال ابن عصفور ومن الباقه فعل مثل فضل
زيد وظرف عمرو وضرب الرجل الرجل اذا ما اضربه
ويجوز حذف الباء الزايدة على الفاعل فيقال ضرب زيد
اجراه مجرى الضرب بزيد لانهما في معنى واحد انتهى
كلام ابن ايازوفي تمثيله ما يرشد الى انه لا فرق في
افادة فعل التعجب بين كونه اصلا او محولا كضرب
وضرب وهو كذلك اذا علمت ذلك فلنعد الى شرح
الشروط التي ذكرها الشيخ كما يبني صيغ التعجب وافعل
التفضيل منه فنقول لا يبنى شيء من هذه المذكورات
الا اذا اجتمعت فيه امور احدها ان يكون فعلا

فلا يبنيا من الجلب والجهار فلا يقال ما اجلبه ولا هو اجلب
من زيد ثانيها ان يكون ثلاثيا مجردا من الزيادة لفظا
وتقديرا فلا يبنيا من نحو دحرج لانه رباعي ولا من نحو
استخرج لانه وان كان ثلاثيا لكنه ليس مجردا من ال
بل من زيد فيه ولا من نحو حول وعور لانهما وان كانت
ثلاثية مجردة في اللفظ لكنهما ليست مجردة في
التقدير لان تقديرهما احول واعور بدليل عدم القلب
مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما قلبا لازما قبل الياء ساكن
في التقدير لوجب فيهما القلب المذكور ثالثها ان
يكون تاما فلا يبنيا من فعل ناقص فكان رابعها ان يكون
متعاوت المعنى اي قابلا للتفاضل بالنسبة لمن يقوم
فلا يبنيا من نحو فني ومات خامسها ان لا يدل على
لون او عيب فلا يبنيا من نحو عرج وسهل ويعبر عن
هذا ان لا يكون اسم الفاعل على افعل فعلا ساد سسها
ان يكون غير منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج
بالدواء او ما انتفع به ام غير ملازم كما قام زيد سابعها
ان لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيا من نحو ضرب وعلم

تنبيهات الاول ما ذكره من ان للتعجب ثلاث
صيغ هو بالنسبة كما يدل عليه بالوضع لا ما يدل
عليه بالقرينة فانه يدل عليه بها صيغ كثيرة نحو
لله دره فارسا وسبحان الله ان المومن لا ينجس الثاني
لم يذكر من شروط ما تبنا هذه الصيغ منه كونه
متصرفا كما ذكره غيره وكما ذكره هو في غير هذا

الختام

الكتاب مستغنا بما يعلمه السيا واذ الكلام في شروط
ما تبنا منه بعد الصيغ والجامد لا يقبل ذلك الثالث
يتوصل الى التعجب من الزايد على ثلاثة مما وضع على افعل
فعلا بما اشد وكوه ويجر مصدرهما بتقول وينصب
مصدرهما بعده او باشد وكوه ويجر مصدرهما
بتقول ما اشد استخراجه واشد باستخراجه
وكذا المبني والمبني للمفعول الا ان مصدرهما يكون
مفعولا لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما
ضرب واما الناقص فان قيل له مصدر فمن النوع الاول
والا فمن الثاني واما ما لا يتفاوت معناه والجامد فلا
يتعجب منهما البتة وما يوصل به الى التعجب مما لا
يتعجب منه بلفظه يتوصل به الى التفضيل ويجاء بعده
بمصدر ذلك الفعل تمييزا بتقول هو اشد استخراجا
وحمرة **ص باب** واذا تنازع من الفعل او شبهه
عاملان فاكثر ما تاخر من معمول فاكثر فالبصري
يختار اعمال المجاور ويضمر في غيره مرجوعه ويجوز
منصوبه ان استغني عنه والا خرى والكوفي الاسبق
ويضمر في غيره ما يحتاجه **ش** لما فرغ من ذكر الافعال
وما يعمل عملها شرع يذكر تنازعهما في العمل فقال
واذا تنازع وهو شرط جوابه الجملة الاسمية وهي
قوله فالبصري والى اخره فاباد ما يشترط في التنازع
في جملة الشرط وما اتصل بهما واباد حكم التنازع
في جملة الجواب وما اتصل بهما وبعضهم يسمي هذا

الباب باب الاعمال فاما ما يشترط فيه فمنه ان يكون
العامل فعلا او شبهه فلا يكون التنازع بين حرفين
ولا بين حرف وغيره ويدخل في ذلك ان يكونا فعلين
او اسمين يشبهانهما او اسما مشبها بفعل او
فعلا واسما كذلك والى هذا الشرط اشار بقوله من
الفعل او شبهه وقوله عاملا ان يدخل تحته المتفقان
في العمل والمختلفان فيه وقوله فاكثر يفيد ان التنازع
قد يقع بين ثلاثة عوامل واكثر منها مثال الثلاثة
الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة
ثلاثا وثلاثين يوقع فيه تنازع ثلاثة افعال في
الضرب والمصدر وقال بعضهم انه لم يوجد تنازع
بين اكثر من ثلاثة وقولنا في الحواب المتقدم وقد ذكر
بعضهم مثالا للاربعة قوله طلبت فلم ادرك بوجه ويتجلى
فعلت فلم الندا عنه سالب ومنها ان يكون المعمول
المتنازع فيه موخرا عما يطلبه من العوامل المتنازعة
فلا يقع التنازع في معمول متقدم نحو زيدا ضربت
واكرمت ولا في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت
واليه اشار بقوله ما تاخر وقوله من معمول فاكثر يشير
به الى ان المعمول المتنازع فيه لا يشترط ان يكون واحدا
بل يجوز ان يكون اكثر من واحد كما تقدم في الحديث وقد
ذكر له شروطا اخر منها ان يكون العاملان متصرفين
فلا يقع التنازع بين جامدين ولا بين جامد وغيره
ومنها ان يكون المعمول مطلوبا لكل من العاملين

من حيث المعنا فلا يقع التنازع بين عاملين كل واحد منهما
بالاخر لان الثاني لم يوت به الا للتوكيد فلا عمل له وذلك
كقوله اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس ومنها
ان يكون سببيا مرفوعا كقول الشاعر فضلا لذي
دين فوجها عزيمه وعزة مفعول معنا عزيمها
لانه لو كان من التنازع واعملنا احدهما في المتنازع
فيه وهو عزيمها واضمرنا في الاخر ضميره لزم عدم
ارتباطه بالمبتدا الذي هو عزة كذا وجهه ابن ام
قاسم في شرح الالفية وفيه نظر فان هذا ياتي فيما
لو كان السببي منصوبا كقوله زيد اضرب غلامه فلا
معنا حينئذ لتفسير السببي بالمرفوع ولعل الوجه
ما ذكره محمد بن السيد حيث قال ان عزيمها ان يرفع
بمعنا لمفعول فقد جر على غير من هو له فيلزم ظهور
الضمير وان يرفع بمعنا فعول وهو خطا لانه قد وصف بمعنا
والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز
مررت بضارب هو زيدا والله اعلم فان قيل
فلم تذكر المصنف عن هذه الشروط الثلاثة فالجواب
اما الشرط الاول فلم يشترطه ابن مالك ولذلك جوز
في التسهيل تنازع فعل التعجب فكان المصنف هنا
تبعه في ذلك وان كان قد صرح في غير هذا الكتاب
بخلافه واما الشرط الثاني فهو مفهوم من كلام
لان التنازع يستلزم ان يكون المتنازع فيه مطلوبا
لكل من المتنازعين لانه اذا طلبه احدهما دون

الاخر فغير الطالب كيف يقال انه ينازع الاخر الطالب
له واما الثالث فان اكثر النحويين لم تذكره بل اجاز
بعضهم في البيت المذكور التنازع لكن شرطه في التسهيل
وتابعه المصنف في توضيح الالفية فكان المصنف مشى
على طريقة الاكثرين والله اعلم واما حكم المتنازعين
فلم تعز اهل البصرة والكوفة من النحويين على جواز اعمال
ايهما شئت لكن اختلفوا في الراجح فاهل البصرة ترجح
اعمال الاخير لقربه والكوفية ترجح اعمال الاول لسبقه
يقول الشيخ فالبصري يختار المجاور والكوفي السابق
نصرح بمذهب كل فريق واشارة الى علته فاذا اعملنا
الاخير فان احتاج غيره واحدا كان او اكثر لم يرفع فالبصريون
يضمرونه وهذا معنا غير قوله بيضمر في غير مرفوعه
وذلك لامتناع حذف العمدة وان الاضمار قبل الذكر
فقد جاء في غير هذا الباب وقد تقدم في باب الضمير
هذا هو الصحيح وقيل تحذف وان احتاج لمنصوب لفظا
او محلا فان اوقع حذفه في نحو استعنت واستعان
علي زيد به او كان العامل من باب كان كوجدت وكان
زيد صديقا اياه او من باب ظن كوظنني وظننت
زيدا قائما اياه وجب اضمار المعمول موخرا كما في الامثلة
وان لم يوقع حذفه في نحو وكان العامل في غير باب
كان وظن وجب حذف المنصوب كضربت وضربني
زيد وهذا معنا قوله ويحذف منصوبه ان استغنا عنه
والا اخره يشمل قوله والا اخره ما اوقع حذفه في نحو

وما ذكر

وما هو من باب ظنني جاز الاول لا يستغنا عنه لكان
اللبس والثاني لا يستغنا عنه لان اصله المبتدا لكن
رجح المصنف في التوضيح جواز حذفه اذا كان من باب
كان وظن قال لانه حذف كثير وان اعملنا الاول
اعملنا الاخير في ضمير مرجوعا كان او منصوبا او مجرورا
وهذا معنا قوله فيضمر في غير ما يحتاجه نحو قام
وقعدا اخواك او قام وضربتهما اخواك او قام ومررت
بهما اخواك واجاز بعضهم حذف غير المرجوع وهو
ضعيف ص باب واذا شغل فعلا او وصفا ضمير
اسم سابق او ملابسه لضميره عن نصبه وجب نصبه
بمحذوف مماثل للمذكور ان تلا ما يختص بالفعل كان
الشرطية وهلا ومتى وترجح ان تلا ما لا يختص بالفعل بم
او لا كالهمزة وما النافية او عاطفا على فعلية غير
مفصول بما نحو بشرا منا واحدا نتبعه والانعام
خلقنا لكم او كان المشغول طلبا ووجب ربعه بالابتدا
ان تلا ما يختص به كاذا المجازية او تلاه ما له الصدر
كزيد هل رايته وهذا خارج عن اصل الباب ومثله
وكل شيء فعلوه في الزبر وزيدا ما احسنه وترجح في
نحو زيدا ضربته واستويا في نحو زيد قام وعمرو
اكرمته ش هذا الباب مترجم بباب اشتغال العامل
عن المعمول ومناسبته للابواب قبله واضحة
وحده كما يوخذ من كلام الشيخ ان يتقدم اسم ويتاخر
عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره

او ملابسه كقولك زيد اضربته بيقتضي مشغولا وشاغلا
ومشغولا عنه بقوله فعلا اووصفا بيان لعمل المشغول
وانه لايتعين كونه فعلا بل يكون ايضا وصفا كقولك
زيد انا ضاربه الان اوغدا فلا يقوم غير الصفة كالمصدر
واسم الفعل مقامها في ذلك ولابد ان يكون هذا الوصف
صالحا للعمل فيما قبله بخلاف زيد انا الضاربه ووجه الاب
زيد حسنه لان الصلة والصفة المشبهة لايعملان
فيما قبلهما وقوله ضمير اسم بيان للشاغل وهو
مرفوع فاعلا بقوله شغل وقوله فعلا مفعوله
وقوله اوملابسه للضمير معطوف على الفاعل يعني
ان الشاغل للعامل عن العمل في الاسم السابق اما
ضمير ذلك الاسم السابق كما في مثال زيد ضربته
واما ملابس ذلك الضمير كما في زيد ضربت غلامه
وقوله عن نصبه بيان للمشغول عنه يعني ان العامل
المذكور اشتغل عن نصب لفظ الاسم المذكور كما في
زيد ضربته اومحله كما في هذا ضربته اذا علمت
ذلك فاعلم ان الاسم السابق تارة يجب نصبه وتارة
يترجح وتارة يجب رفعه وتارة يترجح وتارة يستوي
فيه الرفع والنصب لكن مسايل وجوب الرفع ليست
من الباب في شيء لانه لايصدق عليها حد الاشتغال
وهذا يقع في بعض النسخ عقب ذكرها وهذا خارج
عن اصل الباب وذكرها حينيذ في الباب انما هو
لتكميل الغاية باستيعاب الاقسام بقوله وجب

نصبه

نصبه اشارة الى مسايل تعين النصب وهو جواب للشرط
في قوله اذا اشتغل وقوله بمحزوف اي النصب في الاسم
السابق يجب ان يكون بعامل محزوف ولا يكون بالمذكور
والمماثلة المذكورة اما في اللفظ والمعنى وذلك
في نحو زيدا ضربته او في المعنى فقط وذلك في نحو
زيدا ضربت غلامه فانك تقدر الفعل زيدا وقوله
ان تلا اي الاسم السابق وقوله ما مفعول لقوله تلا
وهي موصولة او موصوفة وقوله يختص بالفعل صلة
او صفة وفي يختص ضمير عايد على ما وقوله كان
الشرطية وما عطف عليه امثلة لما يختص بالفعل
واذا وقع الاسم السابق بعد ان الشرطية المذكورة
وجب نصبه نحو ان زيدا الفيته فاكرمه وكذلك
اذا وقع بعد اذا نحو اذا زيدا الفيته او تلقاه فاكرمه
واحترز بالشرط عن غيرها كالنافية والزايدة
وغيرهما واذا من ادوات الشرط كمهما في كونه يختص
بالافعال لكن لا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر
واما في الكلام فلا يليه الا صريح الفعل كما صرح به
المصنف في توضيح الالفية واذا وقع بعد هلا
وهي من ادوات التحضيض نحو هلا زيدا اكرمته
وجب نصبه لكونها تختص بالافعال واخواتها
مثلها في ذلك واذا وقع بعد متى الاستفهامية
وجب ايضا نصبه وكذا بقية ادوات الاستفهام
المذكورة لا يقع الا في الشعر كما صرح به ايضا

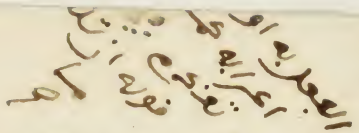

المصنف وقوله ان تلا ما يختص بالفعل وهو اشارة الى
مسايل ترجح النصب وذكر منها ثلاثة الاولى ان
يقع السابق بعد شيء الاولى ان يليه الفعل ولذلك امثلة
منها همزة الاستفهام كقوله تعالى ابشرا منا واحدا
نتبعه ومنها النفي كما خو ما زيدا رايته وفي معنا
ما النافية ان ولا النافيتان وقوله او عاطفا اشارة
الى الثانية من مسايل ترجح النصب بقوله عاطفا
منصوب عطفا على قوله ما الى وترجح النصب ان تلا
الاسم السابق عاطفا اي عاطف كان على جملة فعلية
سابقة ولم يفصل ذلك العاطف اما كقولك قام
زيد وعمرا اكرمته وكقوله تعالى والانعام خلقها
بعد قوله خلق الانسان من نطفة واحترز عن
المفصول باما كخو ضربت زيدا واما عمرو فاكلته
فالمختار فيه الرفع لان اما تقطع ما بعدها عما
قبلها قال الشيخ وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو
ضربت القوم حتى زيدا ضربته انتهى وانما يجعلها
عاطفة هنا وان كانت مخروجة في باب العطف
من اجل انه لا شرط العطف بها افراد معطوفها
كما سياتي وهي هنا اكد اوليها المنصوب كان بعدها
جملة لكنهم نزلوها منزلة العاطف فاعطوها
حكمه والله اعلم وقوله او كان المشغول طلبا
اشارة الى المسئلة الثالثة من مسايل ترجح النصب
اي وترجح النصب على الرفع اذا كان الفعل المشغول

طلبا

طلبا وهو الامر والدعاء او بصيغة الخبر نحو زيدا
اضربه واللهم عبدك ارحمه وزيدا اغفر اللهم
له وقوله وجب رفعه اشارة الى مسايل وجوب
الرفع منها ان يتلو الاسم ما يختص بالابتدا اذا
البجانية نحو ضربت فاذا زيد يضربه عمرو واما
وجب الرفع لانه لو نصب لولي اذا البجانية الفعل
وهي لا يليها الا المبتدا والخبر فالضمير في قوله
به يرجع الى الابتدا وقوله او تلاه عامله الصدر
اي ويجب الرفع ان تلا الاسم شيئ له صدر الكلام
كحرف الاستفهامية نحو زيدا هل رايته ومثله
ما التعجبية نحو زيدا ما احسنه لان ماله صدر
الكلام يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله ومن ذلك
قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فيتعين فيه
رفع كل ولا يجوز نصبه لان فعلوه صفة له والصفة
لا تعمل في الموصوف وانما ترك مسايل الرفع من
باب الاشتغال كما تقدم لانه لا يصح فيها ان يعمل
العامل المشغول في الاسم السابق كما تبين والقاعدة
ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا ووقع في نسخة قبل قوله
او تلاه لحظة قبل وهي اشارة الى خلاف في ذلك ولم
اقف عليه وقوله ترجح بصيغة الماضي وهو اشارة
الى ما ترجح رفعه وضابطه ان لا يوجد ما يوجب
نصب المشغول عنه ولا ما يرجح نصبه على رفعه
ولا ما يسوي بينهما وهذا هو الاصل في باب

الاشتغال نحو زيدا ضربته لعدم احتياجه الى التقدير
فيكون مرفوعا بالابتدا ويكون جملة الكلام حينئذ
اسمية ويجوز النصب وهو مرجوح لاحتياجه الى التقدير
وقوله واستويا اشارة الى ما يستوي فيه الرفع والنصب
وذلك في نحو زيد قام وعمرا اكرمته وضابطه ان يبنا
الفعل المذكور على اسم غير ما التعجبية ويقع الاسم
بعد عاطف غير مفصول بما وفي الجملة المعطوفة
ضمير يعود على الاسم المذكور او يكون العطف بالفا
واما استويا لان الرفع يتضمن عطف جملة اسمية
على مثلها وهي جملة زيد قام والنصب ايضا يتضمن
عطف فعلية على مثلها وهي جملة قام التي هي
الجملة الصغرا فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل
على التقديرين **ص باب** يتبع ما قبله في اعرابه
خمسة **ش** كما انتهى الكلام على المعرب بالاصالة
والاستقلال شرع يتكلم فيما اعرابه بتبعية
غيره ويسمى تابعا والتابع هو المشارك لما قبله
في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر مخرج بالحاصل
والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثاني وحال المنصوب
وخرج بغير خبر حاضر من قولك هذا حلو حامض
وهذا الحد لا يشمل من التاكيد ما كان بعطف في حرف
او في فعل غير معرب اذ لا اعراب تقع فيه المشاركة
وقوله ما قبله يعم الاسم والفعل فما يتبع الاسم
الاسم فحذرك يتبع الفعل الفعل وقوله في اعرابه

يعم

يفهم ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع وهو مذهب
سيبويه واختار ابن مالك خلافا لمن خصه بالبدل بغير
البدل وقال ان العامل فيه مقدر ويفهم من قوله ما قبله
ان التابع لا يتقدم على المتبوع وهو كذلك وقوله
خمسة هي التاكيد والنعت وعطف البيان والبدل
وعطف النسق ودليل الحصر فيها الاستقراء ومن فصل
التوكيد اللفظي عن المعنوي جعلها ستة ومن اهمل
العطف ليدخل فيه البيان والنسق جعلها اربعة
ص احدها التوكيد وهو تابع يقرر امر متبوعه
في النسبة او الشمول فالاول جاءني زيد نفسه والزيدان
انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن
والهندات والعين كالنفس والثاني نحو جاء الزيدان
كلاهما والهندان كلتاهما واشتريت العبد كله
والعبيد كلهم والامة كلها والامات كلهن شر
انما قدم الشيخ التوكيد على النعت لان التوكيد يحقق
المتبوع والنعت يبين صفته وما يدل على تحقق الشيء
متقدم على ما يدل على صفته والتوكيد والتاكيد
كلاهما مصدر اكد وسمي به التابع وهو على قسمين
لفظي وسياتي و معنوي وحده الشيخ بقوله تابع
الى اخره بقوله تابع كالجنس يدخل فيه التوابع
كلها وقوله مقرر لامر المتبوع الى اخره يخرج ما
عداه من التوابع وقوله في النسبة او الشمول
اراد به ان التوكيد نوعان احدهما ما يرجع توهم

الاضافة الى المتبوع وهذا معنى قوله يقرر امر متبوعه
في النسبة وثانيهما ما يرجع توهم ارادة الخصوص
بما ظاهره العموم وهذا معنى قوله او الشمول بلا و
للتنويع في المحدود لا للترديد في الحد وقوله
فالاول اي الذي يقرر امر المتبوع في النسبة يكون
بالنفس ويكون بالعين كما يستفاد من قوله والعين
كالنفس وتقول في تاكيد المفرد جاء زيد نفسه
او عينه وجاءت هند نفسها او عينها وتقول في
تاكيد المثنى جاء الزيدان انفسهما او اعينهما
وجاءت الهندان انفسهما او اعينهما وتقول في
تاكيد الجمع جاء الزيدون انفسهم او اعينهم
وجاءت الهندات انفسهن او اعينهن وبيان
التقرير في ذلك انك اذا اقتصرت على قولك جاء
زيد احتمل ان الكلام خبره او متاعه وانك ارتكبت
المجاز فاذا اتيت بالنفس او بالعين ارتفع ذلك
الاحتمال قوله والثاني اي النوع الثاني من نوعي التاكيد
المعنوي وهو ما يفيد تقرير امر المتبوع في الشمول
ويكون بالفاظ ذكر المصنف منها كلا نحو جاء الزيدان
كلاهما وكلتا نحو جاءت الهندان كلتاهما
وكلا نحو اشتريت العبد كله والعبيد كلهم
والامة كلها والاماء كلهن وبيان تقرير الشمول
في التوكيد بهذه الالفاظ انك تقول جاءني الزيدان
وانت تريد احدهما كما في قوله تعالى يخرج منهما

اللؤلؤ

اللفظي من احدهما بمفعول كلاهما ارتفع ذلك
الاحتمال ومن اجل ذلك لا يؤكد اختصم الزيدان لانه
لا يجيء اختصم احد الزيدين وكذا تقول في اشتريت
العبد ونحو تنبيهات الاول فهم من تشبيهه
وجوب اتصال النفس والعين بضمير مطابق للمؤكد
وكذلك فهم منه وجوب اتصال كلا وكلتا بالضمير
المطابق ايضا وهو كذلك التنبيه الثاني فهم منه
ايضا انه يشترط ان يكون لفظ النفس والعين كغيره
المؤكد في الافراد والجمع دون التثنية فانه تجمع
فيها النفس والعين على افعل ايضا لكن ربما يتوهم
من كلامه تعين الجمع فيهما وليس كذلك فيجوز
الافراد فتقول جاء الزيدان نفسهما والتثنية
كجاء الزيدان نفساهما والافراد ارجح من التثنية
التنبيه الثالث لم يذكر من الفاظ النوع الثاني
جميعا وعامة لغير التوكيد بهما وان ذكرهما غيره
وحكمهما في الضمير حكم الثلاثة بمعنى التوكيد بجميع
فقول امرأة لولدها وقد اخوى خوى اخوان جميعهم
وللمكان والتوكيد بعامة كقولك اشتريت
العبد عامته ص ولا تؤكد نكرة مطلقا شر اختلف
هل يجوز توكيد النكرة منع ذلك المصنف مطلقا
او سواء افادت اوم تفد تبعا للبصريين وذهب
الكوفيون والجواز ان افادت وتبعهم ابن مالك
قال المصنف في التوضيح وهو الصحيح وحصل الفايدة

بان يكون المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة
كما عتكفت اسبوعا كله وعليه جاء قول الشاعر
ولكنه شافه ان فيلذا رجب يا ليت عدة حولكله رجب
ولا يجوز صمت زمنا كله لكون المؤكد غير محدود ولا
شهرا نفسه لكون التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة
واعلم ان الفاظ التوكيد كلها معارف اما ما كان منها
مضافا الى الضمير فبتعريفه واضح واما ما لم يضف ولم
يذكر المضاف نحو جمع وتوابعه فقيل بنية الاضافة
ونسب الى سيبويه وقيل بالعلمية فانه علم على معنى
الاحاطة والله اعلم ص ويؤكد باعادة اللفظ
او مرادفه نحو كاد كاد وجاجا سبلا ولا يعاد ضمير
متصل ولا حرف غير جواب الا مع ما اتصل به ش هذا مثال
التوكيد اللفظي وهو اللفظ المكرر به ما قبله لفظا
ومعنا نحو كاد كاد او معنا فقط نحو جاجا سبلا لان
معنى الفجاج والسبل واحد وان اختلفا لفظا ولهذا
قال باعادة اللفظ او مرادفه ثم ان هذا التاكيد قد
يكون في الاسم كما مثل به وقد يكون في الفعل كقوله
فاين الى اين النجاة يبغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس
وفي الحرف نحو نعم نعم ولا ولا ويكون في المعرف كهذه
الامثلة وفي النكرة والاكثر افترانها حينئذ بالعامل
نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وقد لا تقترن
به نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لاغزون قريشا
والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا وقد يتعين

ترك العاطف وذلك اذا توهم القصد نحو ضربت زيدا
ضربت زيدا وما كان التوكيد اللفظي يجري في جميع الالفاظ
وكان يغتفر في بعض الالفاظ اذا جاءت موكدة اتصالها
بما اتصل بمتبوعها اشار الى ذلك بقوله ولا يعاد ضمير
متصل الى اخره وبيانه ان التاكيد اذا كان لضمير متصل
وجب ان يتصل به ما اتصل بمتبوعه بتفعول عجبت منك
منك ومنت قمت وضربتك ضربتك وكذلك اذا
كان بحرف غير جواب وجب ان يتصل بالمؤكد ما اتصل
بالمؤكد من ظاهر او ضمير نحو ان زيدا ان زيدا قايم
او ان زيدا انه قايم فعلم بهذا قوله ما اتصل به اي ان ما
اتصل بالمؤكد يعاد بلفظه ومعناه او بمعناه دون
لفظه ص الثاني النعت وهو تابع مشتق او مؤول به
يقتضي تخصيص متبوعه او توضيحه او مدحه او ذمه
او توكيده او الترحم عليه شر الثاني من التوابع النعت
ويقال الوصف والصفة وحده المصنف بما ذكره بقوله
تابع جنس يشمل الخمسة وقوله مشتق او مؤول به
مخرج لما كان من التوابع بغيرهما والمراد بالمؤول به
المشبه للمشتق في المعنى كاسم الاشارة وذو بمعنى
صاحب واسما النسب فتقول مررت برجل هذا او
الحاضر وبرجل ذي مال اي صاحب مال وبرجل مشتق
او منسوب الى مشتق وقوله يقتضي الى اخره يخرج
ما كان من التوابع مشتقا او شبهه كقولك زيد قايم
قايم او شجاع شجاع وقولك زيد اسد وشجاع وعمرو

وعمرو طويل وما شاكل فان المشتق وشبهه في هذه الامثلة
لا يقتضي تخصيصا ولا توضيحا ولا غيرهما من الامور المذكورة
في الحد واتى فيه ليبنيه على انواعه اي من النعت ما
يكون لتخصيص المتبوع كقولك جاءني رجل تاجر او
تاجر ابوه ومنه ما يكون لتوضيح المتبوع كقولك
جاءني زيد التاجر او التاجر ابوه ومنه ما يقتضي
مدح المتبوع كقولك الحمد لله رب العالمين ومنه
ما يقتضي ذمه كقولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
ومنه ما يقتضي تاكيده كقوله تعالى نفخة واحدة
ومنه ما يقتضي الترحم عليه كقولك اللهم اني عبدك
المسكين وذكر بعضهم ان النعت قد يكون للتعميم
كقولك الله يرزق عباده الطائعين والعاصين وقد يكون
للتفصيل كقولك مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو
تصدق بصدقة قليلة او كثيرة انتهى وقد يدعى
دخول الاولين في التوضيح والثالث في التاكيد فليتامل
تنبيه قد ينعت بالجملة ولها شروط منها ان يكون
المنعوت نكرة لفظا ومعنى او معنى فقط وان تكون
الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف وان تكون
خبرية او محتملة للصدق والكذب كقوله تعالى واتقوا
يوما ترجعون فيه الى الله وقد ينعت بالمصدر ولكنه
سماعي فالوا هذا رجل عدل ورضا واختلف في تخريجه
البصريون والكوفيون فقال الكوفيون هو على التاويل
بالمشتق اي عادل ومرضي وقال البصريون هو على تقدير

مضاف

مضاف اليه وعدل وخور ضاربهو راجع الى المؤول بالمشتق
في قوله في كلام الشيخ واضح وكذلك دخول الجملة
لانها ايضا تؤول بالمشتق لان قولك مررت برجل قام
ابوه في معنى قايم ابوه والله اعلم ص ويتبعه في
واحد من اوجه الاعراب وفي التعريف والتنكير ولا يكون
اخص منه نحو مررت بالرجل صاحبك بدل ونحو
بالرجل الفاضل ويزيد الفاضل نعت وامره في الامراد
والتذكير واضداديهما كالفعل ولكن يترجح جاءني رجل
فهود عليه انه على فاعد واما فاعدون فضعيف ش
كما قدم حد النعت اخذ يتكلم على حكمه من جهة تبعيته
للمنعوت في الاعراب وغيره فقال ان النعت يتبع
المنعوت في واحد من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع
والنصب والجر ويتبعه في واحد من التعريف والتنكير
فلا تنعت معرفة بنكرة ولا عكسه بتقول جاءني
الرجل الفاضل ورجل فاضل وهذا لان الامران لابد منهما
في كل نعت سوا رفع ضمير المنعوت كما مثلنا او رفع
الظاهر كجاءني رجل قايم ابوه او الرجل القايم ابوه
ثم انه كما بين انه يتبعه في التعريف والتنكير شرط
فيه ان لا يكون اخص او اعرف من المنعوت فاذا قلت
مررت بالرجل صاحبك جاز صاحبك بدلا لا نعتا لانه
مضاف الى الضمير فهو اعرف من المحلى بال ودخل في كلامه
النعت المساوي للمنعوت في التعريف وبدونه فيه
والى ذلك اشار بقوله ونحو بالرجل الفاضل ويزيد الفاضل

نعت فالاول مثال للمساوي والثاني مثال للاذون لان
العلم اعرف من ذي الاداة وقوله وامر في الافراد الى اخره
اشارة الى كيفية تبعية النعت للمنعوت في غير
المذكورات من الافراد وضديه وهما التثنية والجمع
ومن التذكير وضده وهو التانيث فقال ان امر النعت
في ذلك كالفعل وبيان ذلك ان النعت ان رفع ضمير المنعوت
طابقه في ذلك ايضا سواء كان معناه له اوسببيا نحو
مررت برجل حسن اوحسن الوجه وان رفع سببه اي
المتصل لضمير اجرد مطلقا الوجه ووافقه في التذكير
او التانيث مرفوعه لا متبوعه نحو مررت برجلين
حسنة جاريتهما كما ان الفعل كذلك لكنه يستثنى
من كونه كالفعل في الافراد مسئلة واحدة وهي ان يكون
النعت جمع تكسير فتقول مررت برجل كرام غلمانه
بل يكون ارجح من الافراد وهذا قال ولكن يرجح الى
اخره وقوله واما فاكهون فضعيف يعني ان النعت
اذا رفع جمعا فوجوب كونه مفردا اوجمع تكسير كما تقدم
واما كونه جمع سلامة نحو مررت برجال حسنين غلمانهم
فهو ضعيف لانه خاص بلغة طيء دون غيرهم من العرب
والله اعلم ص ويجوز قطعه ان علم متبوعه بكونه
بالرفع او بالنصب ش هذه مسئلة متعلقة بالنعت
ختم بها بابه وهي ان المنعوت متى عرف بكون النعت
جاز في النعت القطع بان يرفع او ينصب فالرفع على
انه خبر مبتدا محذوف والنصب على انه مفعول لفعل

واما فوجوب كونه جمع تكسير ليوافق متبوعه ومرفوعه اما موافقة متبوعه في نحو مررت برجل فقود غلمانه فلان جمع التكسير في حكم المفرد ومتبوعه مفرد واما موافقة مرفوعه فلا تخفى والله اعلم بالصواب

محذوف

محذوف فيقطع من الجر اليهما فيصير في نعت المجرور
ثلاثة اوجه كما مرت بامرء القيس الشاعر بالاوجه
الثلاثة ومن النصب الى الرفع ومن الرفع الى النصب
فيصير في نعت كل من المرفوع والمنصوب وجهان ومتى
احتاج المنعوت الى النعت في تخصيصه او توضيحه فلا
يجوز قطعه واذا تعددت النعوت واستغنى عنها
كلها جاز قطعها كلها وان احتاج اليها كلها وجب
اتباعها كلها وان استغنى عن بعضها دون بعض
جاز في البعض المستغنى عنه الاتباع والقطع وتعين
الاتباع في غيره والله اعلم الثالث عطف البيان
وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه او تخصيصه نحو
اقسم بالله ابو حفص عمر ونحو كفارة طعام مساكين
الثالث من التوابع عطف البيان قال الشيخ وهو
تابع الى اخره فقوله تابع يشمل الخمسة وقوله غير
صفة يخرجها وقوله يوضح الى اخره يعني ان عطف البيان
يوتى به لتوضيح متبوعه او تخصيصه فالصفة الاان
هذا في الجامد وتلك في المشتق وبهذا اخرج بقية
التوابع ومثله بمثالين احدهما لتوضيح المعرفة نحو
اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر بيان لابي حفص ذكر
لايضاحه وثانيهما لتخصيص النكرة وهو قوله تعالى
او كفارة طعام مساكين فطعام بيان للكفارة ذكر
لتخصيصها وفهم من ذلك ان البيان والمبين لايطونان
مختلفين في التعريف والتنكير وتجويز عطف

البيان في النحو مذهب الكوفيين وجماعة ومشا
عليه المصنف تبعا للفم وغيرهم يخصه بالمعارف ص
ويتبعه في اربعة من عشرة ويجوز اعرابه بدل
كل ان لم يجب ذكره كهند قام زيد اخوها او امتنع
احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث وانا ابني التارك
البكري بشر ويا نصر نصر نصرا وممتنع في نحو مقام
ابراهيم ويا سعيد كرز وفراقنون عيسى تتن يعني
ان عطف البيان يتبع المبين في اربعة من عشرة
واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد من الافراد
والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير
وواحد في التذكير والتانيث وقوله ويجوز اشار
به الى قاعدة وهي ان كل ما اعرب بيانا جاز ان يعرب
بدل كل من كل واستثنا منها ثلاث مسايل الاول
ان يكون واجب الذكر غير مستغنا عنه كقولك
لهند قام زيد اخوها فاخوها بيان لزيد ولا يصح
ان يعرب بدلا لان البدل في نية تكرار العامل فيصير يكون
من جملة اخر فيبقى المبتدا بلا رابط المسئلة الثانية
ان يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فانه لو اعرب
بدلا كان محل الاول فقيل يا الحارث ولا يصح ذلك لان
ال وحرف النداء لا يجتمعان ومنه قول الشاعر
انا ابني التارك البكري بشر عليه الطير كسبه وقوعا ترفيه
فانه لا يصح ان يعرب بشر بدلا من البكري لانه لا يحل
محله لانه يلزم اضافة التارك الى بشر فيضاف ما

فيه

فيه الالف واللام الى الخالى عنها وعن الاضافة لتاليها
وليس معربا بالحروف وقولا يجوز عند الجمهور ويجوز عند
الفرا المسئلة الثالثة نحو قول الشاعر

• اني واسطار سطرن سطرا • لقائل يا نصر نصر نصرا •

مما وقع فيه البيان منونا والمبين منادا بنصر الاول هو
المبين ونصر الثاني عطف بيان على اللفظ والثالث
عطف بيان على المحل ولا يصح اعرابهما بدلا لانهما منونان
والمنادى لا ينون وقد استشكل جعلهما بيانا لانه
لا بد من مخالفة بين المبين والمبين وينبغي ان يعربا
توكيد البعضيا ويكون احدهما تابعا على اللفظ
والاخر على المعنا وقوله ويمتنع اشارة الى مسايل لا يجوز
ان يكون التابع فيها بيانا ويتعين ان يكون بدلا
وهي ايضا ثلاث المسئلة الاولى نحو قوله تعالى واذ قال
ابراهيم لابيه ازر اتتخذ اصناما الهة اني اراك
وقومك في ضلال مبين فلو جعل ازر بيانا لابراهيم
لكان ابراهيم هو المضل وهو باطل المسئلة الثانية
نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فلو جعل ام لم تنذرهم
بيانا لسواء لكان هو المستوي عليهم وهو باطل
المسئلة الثالثة نحو قوله تعالى ان مثل عيسى
عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن
فيكون فلو جعل خلقه من تراب بيانا لادم لكان
هو المخلوق من التراب وهو باطل

وقد شرط بعضهم ان يكون اعرف ص الرابع البدل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ش الرابع من التوابع البدل وتسميته بذلك طريقة البصريين والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين وربما سمي بالتكرير قوله التابع جنس في تحته الخمسة وقوله المقصود يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان فان كلا منها مكمل للمقصود وليس مقصودا ويخرج ايضا المعطوف بلا وبل بعد النفي وبلكن نحو جاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو ويخرج ايضا المعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وانما قلنا ان المعطوف بالواو خرج بقوله المقصود حملا على المستقل بالقصد فان المعطوف بالواو وان كان مقصودا فليس مستقلا بالقصد بل المعطوف والمعطوف عليه مقصودان ولم يسوسوا المعطوف بل بعد الاثبات نحو جاء زيد بل عمرو فانه مستقل بالقصد بالحكم فخرج بقوله بلا واسطة ص وهو اما بدل كل نحو صراط الذين انعمت عليهم او بعض نحو من استطاع اليه سبيلا او اشتمال نحو قتل فيه او اضراب نحو ماخته له نصفها ثلثها او نسيان او غلط نحو جاء زيد عمرو والاحسن عطف هذه الثلاثة نحو بل ش لما فرغ من حد البدل اخذ يبين اقسامه وجعلها ستة الاول بدل الكل من الكل وسماه ابن مالك المطابق نحو قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فانه بدل

كل من الصراط المستقيم الثاني بدل البعض من الكل سواء
كان ذلك البعض نصفا او اقل او اكثر على الصحيح نحو
اكلت الرغيف نصفه او ثلثه او ثلثيه خلافا لمن
زعم انه لا يكون الا بمساوي النصف كقوله تعالى
من استطاع اليه سبيلا فانه بدل بعض من الناس في
قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الثالث بدل
الاشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالاول وليس
مطابقا ولا بعضا كقوله تعالى قتال فيه فانه بدل
اشتمال من الشهر الحرام في قوله تعالى يسئلونك عن
الشهر الحرام الرابع بدل الاضراب وهو ما يقصد
ذكر متبوعه كما تقدم ذكره ويسمى ايضا بدل
البداء كقوله عليه الصلاة والسلام ثلثها الى
عشرها يعني ثلثها وما بعده من حديث ان الرجل
ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها
يعني ثلثها وما بعده ابدال اضراب وبعضها مبدل
منه الخامس بدل النسيان وهو ما يقصد ذكر متبوعه
ايضا ولكن يتبين مساء قصده فهو حينئذ بدل
عن لفظ ذلك اللفظ ذكر نسيانا كقولك جاء زيد
عمرو فانه يصح ان تكون قصدت ذكر زيد ثم تبين
لك مساء هذا القصد وانه لم يجئ وان الجائي انما
هو عمرو وقد ذكرته السادس بدل الغلط وهو
ما لم يقصد ذكر متبوعه ولكن سبق اليه اللسان
فهو حينئذ بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطا ويصح

ان يمثل له ايضا بنحو جاء زيد عمرو بلان تقول انما قصدت
الاخبار بالمجيء عن عمرو ولكن سبق اللسان الى زيد وقوله
والاحسن الى اخره اي الاحسن في هذه الثلاثة الاخيرة
وهي بدل الاضراب وبدل النسيان وبدل الغلط ان يعطف
فيها التابع ببل فيكون من عطف النسق **تنبيهات**
الاول لابد في بدل الكل البعض وبدل الاشتمال من ضمير
عايد على المبدل منه وذلك الضمير اما مذكور كما تقدم
او مقدر وهي بدل البعض كما في الاية السابقة من
استطاع اليه سبيلا اي منهم وفي بدل الاشتمال كما
في قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود
ابن مالك اتصال الضمير بالمذكور بين كثيرا لاشرط
واستدل بهاتين الايتين الثاني لابد في بدل الاشتمال
من امكان فهم معناه عند حذفه ومن حسن الكلام
بتقدير كلامه ولاجل ذلك جعل نحو اعجبني زيد اخوه
بدل اضراب اذ لا يحسن الاستغناء عنه بالاول وكذلك
نحو اسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم معناه في الحذف
فلا يحسن استعماله بل لا يستعمل ويتقدير ان يرد
مثله فيحمل على الغلط الثالث زاد بعضهم في اقسام
البدل بدل كل من بعض كقول امرء القيس كاني غداة
البين يوم تحملوا ونباء الجمهور وتوولوا البيت ص
وابو مسبوعه وخالفه في الاظهار والتعريف وصدق
بلفظ لكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا ان افاد
الاحاطة **نثر** شرع في احكام البدل وقد علمت انه

من

من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد من اوجه
الاعراب جزما واما التعريف والتنكير فلا تلزم موافقته
لمتبوعه فيهما فيبدل المعرفة من المعرفة نحو الحمد لله
في قراءة من جر والنكرة من النكرة نحو مفازا حدائق واعنابا
والمعرفة من النكرة نحو صراط مستقيم صراط الله والنكرة
من المعرفة نحو بالناصية ناصية كاذبة هذا مذهب
البصريين واشترط الكوفيون في بعض هذه الصور شروطا
لا نطول بذكرها واما التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع فان كان بدل كل وابو متبوعه فيها ما لم يمنع
مانع من التثنية او الجمع لكون احدهما مصدرا نحو مفازا
حدائق او فصد التفصيل نحو وكنتم ازواجا جلبن رجل فجاة
واخرو رما فيها الزمان فشلت وان كان غير من انواع
البدل لم تلزم موافقته فيها ويبدل الظاهر من الظاهر
كما تقدم ويبدل المضمر من المضمر المواجه ومن المظهر
على راي وخالف ابن مالك وجماعة في ذلك فمنعوا ان يقع
الضمير بدلا واما ابدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل
وهو ان الضمير ان كان لغايب ابدل منه الظاهر مطلقا
نحو ضربته زيدا وان كان لحاضر ابدل منه بدل البعض نحو
اوعدني بالسجن والاداهم رجلي مبرجلي تشتة المناسم
وبدل الاشتمال نحو ذهب ني ان امرك لن يكاعا
وما الفيتني حلمي مضاعا واما بدل الكل فان افاد
معنى الاحاطة جاز نحو جئتم صغيركم وكبيركم والا
فمذهب جمهور البصريين المنع تنبيه قوله

بيوا بو متبوعه ويخالفه الى اخره بين به ان البدل والمبدل
قد يتفقان في التعريف والتنكير فتبدل المعرفة من المعرفة
والنكرة من النكرة وقد يختلفان في ذلك فتبدل
المعرفة من النكرة وعكسه وكذا القول في الاظهار
والاضمار واما الافراد وضده والتانيث وضده فسكت
عن ذكر الموافقة فيها والمخالفة كما كان حكمها يعلم
من تقسيم البدل الى الاقسام المتقدمة فان منها ما
اشتراطها فيه واجب كبدل الكل ما لم يمنع مانع كما
تقدم وبقية الاقسام عدم اشتراطها فيه واجب
فان بدل البعض مثلا قد يكون مفردا من جمع او مثنى
او مونثا من مذكر وعكسه وتامل يتضح لك وقوله
لكن الى اخره اخرج به صورة لا يجوز فيها ابدال الظاهر
من الضمير وهي الصورة المتقدمة فاقتضا ذلك جواز
المخالفة بينهما في جميع ما عداها من الصور كما
تقدم شرح ذلك وهو صريح في مخالفة ابن مالك

ص الخامس عطف النسق **ش** الخامس من التوابع
المعطوف عطف النسق وحده كما قال الشيخ في توضيح
الالفية تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الاحرف الاتي ذكرها بقوله تابع جنسه يذكر فيه
الخمسة وقوله يتوسط الى اخره فصل مخرج لبقية
التوابع **فان قيل** يرد على هذا الحد الجملة المعروفة
بثم الموكد بها جملة اخرى نحو كلا سيعلمون ثم
كلا سيعلمون والصفة المعطوفة على صفة اخرى كقوله

الى الملك المفخم وابن الاصبغ وليث الكتيبة في المزدحم
بانه يصح وعلى تقدير ان كلا منهما تابع متوسط
بينه وبين متبوعه حرف العطف فالجواب ان المراد
بقوله يتوسط اي في الاتباع فتبعية الثاني للاول في
عطف النسق بواسطة الحرف فهو متبع ولا كذلك
ثم في المثال الاول والواو في المثال الثاني فانهما ليسا
بمتبعين اذ التبعية حاصلة في التوكيد ولم يكن
حرف وكذلك في النعت واطلاق العاطف على ملزمه اطلاق
مجازي والله اعلم ص وهو بالواو لمطلق الجمع وبالفاء
للجمع والترتيب والتعقيب وبثم للجمع والترتيب والمهلة
وبحتى للجمع والغاية ش احرف العطف على ثلاثة اقسام
ما يشترك في اللفظ والمعنى من غير شرط وما يشترك
فيها بشرط وما يشترك في اللفظ فقط والكلام الآن
على القسم الاول وهو اربعة احرف الاول الواو وهي لمطلق
الجمع بتعطف الشيء على مصاحبه كقولك جاء الخيل والركاب
السفينة وعلى سابقه كقولك ارسلنا نوحا وابراهيم
وعلى لاحقه كقولك يوحي اليك والى الذين من قبلك
ووقع في شرح المصنف التمثيل لهذا بقوله تعالى ارسلنا
نوحا وابراهيم وهو سبق قلم فان ابن مالك وكونهما
للمعية راجح والترتيب كثير والعكس قليل وقال
الشيخ في المغني وقول بعضهم انها للجمع المطلق غير
سديد لتفييدها الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع
لا بقيد الثاني الخ وهي للجمع بين المتعاطفين في

الجمع وترتيب المعطوف على المعطوف عليه والتعقيب وهو
في كل شيء بحسبه كقوله تعالى اماته فاقبره وقوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وتقول
دخلت البصرة ببغداد وتزوج فلان فولد له وكذلك
وتقتضي السببية كثيرا ان كان المعطوف جملة كقوله
تعالى فوكزه موسى فقضى عليه الثالث ثم وهي كالفاء في
افادة الجمع والترتيب لكن تخالفها في انها للمهلة اي
للتراخي كقوله تعالى ثم اذا شاء انشره وذكر في التسهيل
ان ثم قد توضع موضع الفاء كما توضع الفاء موضع ثم
فمن الاول قوله ثم كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب
ثم اضطرب ومن الثاني قوله تعالى فجعله غثاء احوى في
احد الاقوال الرابع حتى وهي للجمع ايضا وللغاية اي انها
تفيد كون المعطوف بها غاية لما قبله في الزيادة الحسية
كقولك يحب الاعداء الكثيرة حتى الالوف والمعنوية
مات الناس حتى الانبياء والنقص الحسي كقولك المؤمن يجزى
بالحسنات حتى مثاقيل الذرة والمعنوي كقولك غلبك الناس
حتى الصبيان ص وبام المتصلة وهي المسبوقة
بهمزة التسوية او بهمزة يطلب بها وبام التعيين
وهي في غير ذلك منقطعة مختصة بالجمل ومرادفة
لبل وقد تضمن مع ذلك معنى الهمزة وبلا بعد الطلب
للتخيير او الاباحة وبعد الخبر للشك او للتشكيك او
للتفصيل ش هذا هو القسم الثاني وهو ما يشترك
بين المتعاطفين في اللفظ والمعنى بشرط ان لا يقتضي

اعرابا

اعرابا وهو حرف الاولام وهي نوعان متصلة ومنقطعة
النوع الاول المتصلة وهي اما ان تكون مسبوقة بهمزة
التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر وتكون
تلك الجملة هي والجملة المعطوفة عليها بعليتين نحو سواء
عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم او اسميتين نحو قوله
، ولست ابالي بعد بغدي بمالكا ، اموتي نا ، ام هو الان واقع ،
او مختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
واما ان تكون مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين
نحو قوله تعالى ، ائتم اشد خلقا ام السماء ، والفرق بينهما
من اربعة اوجه الاول الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق
جوابا لان المعنا فيها ليس على الاستفهام والثاني ان
الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر
الثالث انها لا تقع الا بين جملتين الرابع ان الجملتين
معها في تاويل المصدر بخلاف التي يطلب بها وبام التعيين
فانها تطلب جوابا ولا يحتمل معها الكلام تكذيبا ولا تصديقا
وتقع بين مفردين وبين جملتين ليستا في تاويل
المصدر وانما سميت ام في هذين الموضعين متصلة
لكون ما بعدها وما قبلها لا يستغني باحدهما عن
الاخر الثاني المنقطعة وهي الخالية من ذلك وهي مختصة
بالجمل فلا تدخل على مفرد لكن الجملة بعدها قد يكون
جزاها مفردين وقد يكون احدهما مذكورا والاخر
مقدرا كما سياتي في قوله انها لابل ام شاء ، ويعارضها
معنا الاضراب وقد امعنا قوله ومرادفة لبل فتفيد ،

اما مجردا عن افادتها الاستفهام كهل فلم تستعمل الا كذلك
والفراء يجيء بل بمعنى قد ليس معها ام هنا سوا الاضراب اذ لا يحسن
استفهام على استفهام واما مع افادتها الاستفهام وهو
وهو اما حقيقي نحو ام له البنات ام شاء او بل هي شاء او انكاري
كهل اتخذ مما يخلق بنات لئلا يلزم الاخبار باتخاذ البنات
وهو محال وسميت هذه منقطعة لوقوعها بين جملتين
مستقلتين الحرف الثاني او تنفع تارة بعد الطلب وتارة
بعد الخبر ومعناها بعد الاول اما التخيير كتزوج زينب
او اختها ويمتنع معه الجمع واما الاباحة كجالس
العلماء او الزهاد ويجوز معه الجمع وبعد الثاني الشك
كلبثنا يوما او بعض يوم او الابهام من المتكلم على
السامع كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين وهو المراد بقوله او التشكيك والتقسيم كهو
الكلمة اسم او فعل او حرف وذكر ابن مالك ان الواو في مثل
هذا اجود من او ولم يذكر في شرح المصنف ولا في شرح
الزوايد مجيئها للتقسيم مع كونه مذكورا في المتن وقد
تاتي للاضراب على خلاف فيه ومثاله بقوله تعالى وارسلناه
الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون ص وبل بعد
النفي او النهي لتقرير متلوها واثبات نقيضه لتاليها
فلا يخفى وبعد الاثبات والامر لنقل حكم ما قبلها الى
بعدها وبلا النفي شر هذا هو القسم الثالث من اقسام
حروف العطف جملة بل ويعطف بها بعد النفي واما
العطف بها بعد النفي فنحو ما جاء زيد بل عمرو وبعد

النهي

النهي فنحو لا يقم زيد بل عمرو وتفيد حينئذ مع كل
منهما تقرير حكم ما قبلها وهو الذي عبر عنه الشيخ بمثلوها
واثبات نقيضه لما بعدها وهو الذي عبر عنه الشيخ بتاليها
وقوله كلاكن اي ان بل بمعنى لكن مثال لكن والمعنى ان
لكن اذا جاءت بعد نفي او نهي فانها تفيد تقرير حكم
ما قبلها واثبات نقيضه لما بعدها نحو قولك ما جاء
زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فيستفاد من
ذلك تقرير عدم المجيء وعدم الضرب لزيد واثباتهما
لعمرو واما العطف بها بعد الاثبات فنحو جاء زيد
بل عمرو وبعد الامر نحو اضرب زيدا بل عمرا وتفيد
حينئذ نقل حكم ما قبلها وهو المجيء في المثال الاول
عن زيد واثباته لعمرو وفي المثال الثاني ازالة الامر
بضرب زيد واثبات الامر بضرب عمرو ويصير زيد في
المثالين كانه مسكوت عنه ومنه لا وتفيد نفي
الحكم عن معطوفها لانه يعطف بها بعد الاثبات نحو
جاء زيد لا عمرو وبعد الامر نحو اضرب زيدا لا عمرا
وبعد النداء على الاصح نحو يا ابن اخي لا ابن عمي تنبيهات
الاول ظاهر كلام المصنف ان لكن ليست عاطفة لانه ذكرها
على وجه التشبيه بها في افادة معناها ولو اراد انها
عاطفة لقال وبلاكن كما في اختيبها ويحتمل انه اراد
ان بل كلاكن في العطف والمعنى وعده في الشرح لها
من ادوات العطف يرجح هذا الاحتمال وكونها عاطفة
هو مذهب اكثر النحويين ومذهب يونس انها ليست

علامة الثاني يؤخذ من قوله وبلا النفي انما لابد ان
تسبق بايجاب او امر حتى يصح نعيه بها وسكت الشيخ
عن ذكر شروط اخر في لا ولكن لكونها مختلفا فيها
الثالث يجوز حذف المعطوف عليه بلا نحو جئتك
لا لتضربني من نحو جئتك لتنفعني لا لتضربني الرابع يجوز
المجرد في بل بعد النفي والنهي ان تكون تابعة معناها
لما بعدها فاذا قلت ما جاء زيد بل عمرو يكون معناه
بل ما جاء عمرو وهو مخالف للجمهور في ذلك وجمعهم
عليه امتناع النصب في نحو ما جاء زيد فايما بل قاعدة
عند جميع العرب بما ذكره مخالف لاستعمال القرآن
ولا يعطف غالبا على ضمير رفع متصل ولا يؤكد بالنفس
او العين الا بعد توكيده بمنفصل او فاصل ما والا على
ضمير خفض الا باعادة الخافض شرع لما مر في ذكر
حروف العطف شرع يذكر احكاما تتعلق بالباب
منها انه لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد
توكيده بمنفصل نحو قوله تعالى لقد كنتم انتم وابآؤكم
او بعد وجود اي فاصل كان نحو قوله تعالى ما اشركنا
ولا آباؤنا فالفصل بلا وقوله غالبا ايضا اشارة الى انه
قد ورد العطف عليه من غير فصل نحو قول الشاعر
ما لم يكن وأبٌ له لينالا وقول بعض العرب مررت
برجل سواء والعدم اي مستو هو والعدم وفي قوله
غالبا ايضا اشارة الى انه لو كان قليلا وهو مغتفر
وقوله ضمير فيه احتراز به عن ضمير النصب فنحو

شارطظاهر

كالظاهر وعن ضمير الجر فانه سيذكر حكمه وقوله
متصل احترز به عن المنفصل فيعطف عليه بلا شرط ومنها
انه لا يؤكد هذا الضمير بالنفس والعين
الا بعد ان يؤكد بضمير منفصل وقد يقال ان قوله
غالبا راجع لمسئلتي العطف والتوكيد وقد تقدم
الكلام عليه في العطف واما في مسئلتي التوكيد
فقد صرح بتقييدها في التسهيل وهو يفيد انه
قد يؤكد بالنفس او بالعين من غير توكيد بمنفصل
وهو ما صرح به الاخفش حيث قال انه يجوز على ضعف
قاموا انفسهم وانتقضه عبارة الفارسي حيث قال
لا يحسن وظاهر قوله او بعد حاصل انه ايضا راجع
للمسئلتين فيقتضي جواز قاموا يا زيد وان انفسهم
لوجود الفصل بالندا ومنها ان العطف على الضمير
المخفوض لا بد فيه من اعادة الخافض نحو زيد مررت
به وبعمرو وانا صاحبك وصاحب عمرو وقد يقال
ان قوله غالبا فيه في هذه المسئلة ايضا فيجوز العطف
عليه من غير اعادة الجار وهو على هذا مواف ليونس
والاخفش والكوفيين واختيار الشلوبين وابن
مالك ومذهب جمهور البصريين ان اعادة الجار لازمة
الا في الضرورة واستدل الاولون بقوله تعالى تساءلون
به والارحام بالخفض في قراءة حمزة عطفا على الضمير
المجرور به وبقول الشاعر فاذهب وما بك والايام من عجب
عطفا على الضمير المجرور بك وقول العرب فيما حكاه

فكالمعرب مابقيها غيره وبرسمه ص واذا اتبع المنادا
ببدل او نسق مجرد من ال مقصودا كالمنادى المستقل مطلقا
وتابع المنادى المبني غير ما يرفع اوينصب الاتابع
اي غير مرفوع والا تابع المضاف المجرد من ال فينصب
كتابع المعرب شر لما اختصر تابع المنادى عن سائر
التوابع باحكام اوردها بالذكر وهو على اربعة اقسام
القسم الاول ما حكمه تابعا حكمه لو كان منادا مستقلا
وهو البدل والمعطوف عطف النسق اذا كان مجردا
من ال سواء كان متبوعهما مبنيا او معربا كما يفهم
من قوله اذا اتبع المنادى حيث اطلقه ولم يقيده
بالمبني بخلاف ما بعده من الاقسام الاتية جاز فيها
خاصة بتابع المبني ولذلك قال وتابع المنادى المبني
غير ما تقول يا زيد بشر ويا زيد وبشر بالضم وتقول
يا زيد ايا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بالضم
ويا عبد الله ابا علي ويا عبد الله وابا علي وسبب ذلك
ان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن
العامل هذا هو مذهب الجمهور واجاز الكوفيون
والمازني النصب في النسق واشار ابن مالك في التسهيل
الى تقويته القسم الثاني ما يجوز فيه الرفع والنصب
وهو شيئان احدهما النعت المضاف المقرون بال
نحو يا زيد الحسن الوجه ثانيهما النعت او التوكيد
او البيان المجرد عن الاضافة والمنسوق اذا كان بال
نحو يا زيد الحسن والحسن ويا تميم اجمعون واجمعين

يا خلاق

ويا غلام بشر وبشرا وقال الله تعالى يا جبال اوبي معه
والطير فيرى بالرفع والنصب ووجه ذلك اما النصب
فبالاتباع للمحل واما الضم فالاتباع للفظ وان كان حركة
اتباع وحركة البنا لا تتبع فانها لا طراد ها في باب
البنا صارت كحركة الاعراب فاتبعت **فان قيل**
ما الفرق بين نوعي النسق حيث اعطي الاول حكم المستقل
وجاز في الثاني الوجهان **فالجواب** ان الذي في القسم الثاني
يمنع من تغيره منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معه
فلا يعطى حكم المستقل بخلاف القسم الاول الثالث مما
يتعين رفعه وهو نعت اي وفي معناه اية لانها
مؤنثة نحو يا ايها الناس يا ايتها النفس وانما وجب
رفعه مراعاة للفظ المنادى وايضا فلانه هو المقصود
بالنداء القسم الرابع ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى
وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون نعتا
او بيانا او توكيدا وهو المراد بقوله التابع بعزيزة
السياق والثاني ان يكون مضافا مجردا من ال نحو يا زيد
صاحب عمرو ويا زيد اباعبد الله ويا تميم كلهم
وكلكم **فان قيل** فلم لا يجوز الرفع في هذا القسم
فالجواب انه لو جاز لعزم عليه ان يفضل الفرع على الاصل
بانه لو كان منادى لوجب نصبه **فان قيل** فلاي شيء
الحق المضاف المفرون بال بالمجرد في جواز الوجهين
فالجواب لان اضافته غير محضة فلم يعتد بها وقوله
كتابع المعرب وهو المضاف وشبهه يجب ان يكون

منصوبا الا في البدل والنسق المجرد من ال فانهما كالمنادى
المستغل كما افاده قوله واذا اتبع المنادى على ما تقدم ص
باب موانع الصرف تسعة. جمعها قوله اجمع وزن عادل
انث بمعرفة ركب وزد عجمة بالوصف قد كملا ش لما
كانت الاسماء التي لا تنصرف شبيهة بالافعال كان ذكر ما
عدد الاسماء التي اشبهت الافعال في العمل مناسبة والاسم
اذا شبه الحرف سمي مبنيا وغير متمكن كما تقدم في اول
الكتاب واذا لم يشبه الحرف سمي معربا ومتمكنا وهذا
التمكن اما ان يشبه الفعل ام لا فالثاني يسمى منصرفا
وامكن والاول يسمى غير منصرف وغير امكن وهو ما عقد
المصنف هذا الباب لبيانه والمانع من شبه الفعل في منع
الصرف هو كون الاسم فيه علتان فرعيتان مختلفتان
مرجع احداهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى او فرعية
تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان في الفعل فرعية عن
الاسم في اللفظ وهو اشتقاقه من المصدر وفرعية
في المعنى وهو احتياجه الى الفاعل ونسبته اليه والفاعل
لا يكون الا اسما فالاسم من هذا الوجه اصل للفعل لاحتياجه
اليه والفعل فرع عنه فلا يحمل شبه الاسم بالفعل بحيث
يحمل عليه في الحكم الا اذا كانت فيه الفرعية كما في
الفعل وحينئذ يثقل فيه ما يثقل في الفعل فلا يدخله
التنوين ولا الجر كما لا يدخلان في الفعل فان غيل لما
شابه الاسم الفعل منع الصرف مع ان الفعل شابه الاسم فلم
يحمل عليه فالجواب ان الاسم تحمل على الفعل فيما هو من
خواصه فاعطي حكمه وان وقع الفعل والاسم الذي لا ينصرف

نوعان

نوعان نوع يمتنع صرفه بعلة واحدة وهو شيئان ما فيه الف التانيث وصيغة منتهى الجموع ونوع يمتنع صرفه بعلتين وهذا قسمان قسم يمتنع صرفه معرفة وينصرف نكرة وهو ما كانت العلمية احدى علتيه وهو سبعة لان العلمية اما ان يكون معها فيه التركيب او الالف والنون او التانيث او العجمة او وزن الفعل او الف الالحاق او العدل وقسم يمتنع صرفه معرفة ونكرة وهو ما وضع صيغة وكان في اخره الف ونون او كان موازنا للفعل او معدولا ومجموع الموانع تسعة وهي الجمع والوزن والعدل والتانيث والتعريف والتركيب وزيادة الالف والنون والعجمة والوصف وقد نظم بعض النحويين بيتا واحدا اورده المصنف مجمع التسعة المذكورة فيه بعضها بصريح اسمه وبعضها بما يشاركه في الاشتقاق وان اردت بيتا واحدا يجمعها كلها بصريح اسمايها من غير اشتقاق فقل جمع ووزن وعدل ووصف معرفة وتركيب عجمة تانيث زيادتها ولابد لكل واحد من هذه العلل من تفصيل وبيان وسياتي في الشرح على جميعها ان شاء الله تعالى فان قيل لم لم يمنع الاسم الصرف بعلة واحدة فالجواب لئلا يلزم مخالفة الاصل اذ الاصل في الاسماء الصرف والاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فيكون اكثر الاسماء غير منصرف وايضا لان العلة الواحدة ليس لها من القوة ما يخرج الاسم عن اصله وشبهوا ذلك بيراعة الذمة حيث كانت الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين ص فالتانيث

بالالف كبطحا وحمراء والجمع المماثل كمساجد ومصابيح
كل منهما يستغل بالمنع شر تضمن هذا الكلام بيان النوع
الاول وهو ما يمنع صرفه بعلة واحدة والمستغل بالمنع
شيئان لا غير الاول الف التانيث سواء كانت في صحة
كحمراء وحبلى او اسم كما تقدم وسواء كان مدخولها علما
كرضوى وزكريا او نكرة كما تقدم وانما استغلت بمنع
الصرف لانها زيادة دالة على التانيث لازمة لبناء ما
هي فيه بخلاف غيرها فهي المؤنث بها مرعية في اللفظ
هي لزوم الزيادة حتى كانها من اصول الكلمة وفرعية
في المعنى هي دلالته على التانيث والتانيث فرع التذكير
الثاني الجمع المماثل كمساجد ومصابيح وهو الجمع الذي
لا نظير له في الاحاد وضابطه ان يكون اوله مفتوحا
وثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن
وما بقي الالف مكسور بعضا او تقديرا ولا يشترط
ان يكون اوله ميم بل يدخل فيه ما اوله ميم كما تقدم
وما اوله غير ميم كدراهم ودنانير لان المعتبر موافقته
كمفاعل ومفاعيل في الهيئة لا في الحروف وانما استغل
بالمنع لان فيه فرعية من جهة عدم النظير وهي راجعة
الى اللفظ ص والبواقي منها ما لا يمنع الا مع العلمية
وهو التانيث كفاطمة وطلحة وزينب ويجوز في نحو
هند وجمان خلاف نحو سقر وبلخ وزيد لامراة
والتركيب المزجي كمعدي كرب والعجمة كابراهيم
شر لما فرغ المصنف من الكلام على العلتين المستقل
كل منهما بمنع الصرف اخذ يتكلم على العلل الغير

مفصورة كبهما
او ممدودة
كحمراء وسواء
كانت في
ح

المستقلة

المستغلة وضمها الى ما يتوقف تاثيره في منع الصرف
على انضمام العلمية اليه والى ما يؤثر منضما الى العلمية
تارة والى الصفة تارة اخرى اما الاول فهو ثلاثة الاول التانيث
اي بغير الالف لما تقدم من استقلالها بالمنع فان كان
بالتا. منع مع العلمية مطلقا اوسوا. كان ما هو فيه
علما على مونث كفاطمة او على مذكر كطلحة وسوا.
كان زايدا على ثلاثة ام لا محرك الوسط ام لا اعجميا
ام لا منقولا من المذكر الى المونث ام لا وان كان مونثا
بغير التا. وهو الموضوع للدلالة على مونث ويسمى مونثا
بالتعليق فهو مونث في منع الصرف ايضا مطلقا في
الاحوال المتقدمة لكن لا يتحتم تاثيره في المنع الا ان
زاد ما هي فيه على ثلاثة احرف كزينب لان الزايد
فيه منزل منزلة التا. او كان ثلاثيا محرك الوسط
كوسقر لتنزيل حركته منزلة الزايد او كان اعجميا
كوبلخ اسم بلدة لان العجمية لما انضمت الى العلمية
والتانيث تحتم المنع او منقولا من المذكر الى المونث
كوزيد اذا سمي به امراة لانه حصل بنقله الى المونث
ثقل عادل خفة العلم وما عدا ذلك من الثلاثي
يجوز فيه الوجهان الصرف نظرا الى خفة وسطه
بالسكون وعدمه نظرا الى وجود السببين فان قيل
فاي الوجهين ارجح فالجواب ان المنع ارجح عند الجمهور
والصرف ارجح عند ابي علي قال بعضهم ومذهب ابي
علي غلط فايد تان الاولى اذا كان المونث ثنائيا
جاز فيه الوجهان اذكره سيبويه ومقتضى كلام

التسعيل ان المنع اجود الثانية اذا سمي مذكر بمؤنث فان
كان ثلاثيا صرف مطلقا على الصحيح وان كان زايد على الثلاثة
لفظا كوسعاد او تقديرا كوجيل محقب جيل بالتثقيل
منع من الصرف الثاني التركيب المزجي والمراد به جعل
الاسمين اسما واحدا لا باضافة ولا باسناد بل بتنزيل
ثانيهما من اولهما منزلة تا التانيث والمركب المزجي
نوعان احدهما ما ختم بويه كسيبويه وهذا مبني
على الاشهر كما تقدم في المبنيات وانما يتحرز عنه
لتقدم ذكره هناك وثانيهما ما ختم بغير ويه
وفيه ثلاث لغات احداها وهي افصحها اعرابه اعراب
ما لا ينصرف ويبنا اول جزيه على الفتح ان لم يكن اخره
ياء فان كان اخره ياء سكن كموعد يكرب وفي الثانية
اللغة الثانية ان يعرب اعراب المتضايفين ويكون
ثاني جزيه كالمستغل فان كان فيه مع العلمية سبب
يوثر منع الصرف كحضرموت في رام هرمز فان فيه العجمة
مع التعريف والاخر كحموت من حضرموت فانه ليس
فيه مع العلمية سبب اخر اللغة الثالثة ان يبنا
الجزءان على الفتح الا ان يعتل الاول فيسكن وهو في هذه
اللغة مشبه كخمسة عشر واحترز بتقييده بالمزجي
عن الاضافي والاسنادي وقد تقدم حكمهما وعن
تركيب العدد وقد تقدم ذكره حكمه ايضا الثالث
العجمة وانما توثر اذا كان الاسم من اوضاع العجم وعلميته
في اللغة العجمية وزايدا على الثلاثة كما سياتي التصريح

بخلاف في كلام المصنف كجوار ابيم واسماعيل واسحاق ويعقوب
وخرج ما نقل من لسانهم وهو نكرة كحوكام وما كان نكرة
في لسانهم ثم نقل الى العلمية وخرج الثلاثي ولو كان علما
في العجمية لانها سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي
بخلاف التانيث قال ابن مالك وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثي
مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا اعلم له من
المتقدمين مخالفا انتهى والمراد بالعجمة غير العربي ولا تختص خ بالعجمي
بلغة العرب ص وما يمنع تارة مع العلمية واخرى مع الصفة
وهو العدل كعمر وزفر وكمثنى وثلاث واخر مقابل
اخرين والوزن كاحمد واحمر والزيادة كعثمان وغطفان
شر لما فرغ من ذكر ما لا يؤثر من العلل الا مع العلمية اخذ
في ذكر ما يؤثر منفردا مع العلمية تارة ومع الصفة اخرى
وهو ايضا ثلاثة الاول العدل وهو وضع لفظ اولي بالمسمى
الى لفظ اخر فاما تاثيره مع العلمية ففي نحو عمر وزفر فكل
منهما ممنوع الصرف للعلمية والعدل في الاول عن عامر وفي
الثاني عن زافر ومنه زحل وجشم وقثم وجمح ومزدلف
وظريف العلم بعدل هذا النوع سماعه غير منصرف عاريا من
ساير الموانع فان ورد فعل العلم مصروفا علمنا انه ليس معدولا اخر
وان وجد فعل العلم ممنوعا وفيه مع العلمية مانع لم يجعل معدولا اخر
ايضا فان فيه مع العلمية التانيث واما تاثيره فيه مع الصفة ففي
اشار الشيخ اليه بقوله وكمثنى وثلاث واخر يعني ان الصفة المعدولة
نوعان احدهما موازن فعال بضم الاول ومفعل بفتح الاول كاحاد
وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع
وهذه ثمانية الفاظ متفق عليها واختلف فيما بعدها

الى العشرة. ممنعها قوم واثبتها اخرون والاصح عند المصنف
وجماعة ثبوتها قال الشيخ ابو حيان والاصح ان المباينين
مسموعان من واحد الى عشرة حكى ذلك ابو عمر والشيباني
وحكى ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار وقال ومن
حجة على من لم يجعل الثنى ثانيها اخر بضم اوله وفتح
ثانيه مقابل اخرين اذ هو جمع اخرى انثى اخر بفتح الخاء
وهو معدول عن اخر بوزن المفرد مراد به جمع المؤنث
لان حقه ان يستغنى فيه بافعل عن فعل بضم اوله لتجرده
من ال كما يستغنى باكثر عن كثر كما رايته مع نسوة اكثر
منها الثاني الوزن اي وزن الفعل فاما تاثيره مع العلمية
فكما في احمد ونحوه كشمر علما للعرس وذيل علما للقبيلة
واما تاثيره مع الصفة فكما في احمر ونحوه كافضل واخير
واما الثالث الزيادة اي زيادة الالف والنون فالموثرة
في العلم كعثمان ونحو مروان وعمران والموثرة في الصفة
كغضبان ونحو سكران وعطشان وسياتي في المقالة
الاتية الكلام على شروط الوزن والزيادة وغيرهما ان شاء
الله تعالى ص وشرط تاثير الصفة اصالتها وعدم قبولها
التاء فاربع وعجوان بمعنى ذكيل وفاسر وارمل ويقال ونذمان
من المنادمة منصرفة وشرط التجمة كون علميتها في
العجمية والزيادة على الثلاث فنوح منصرف وشرط
الوزن اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين وافتتاحه
بهمزة هي بالفعل اولا كاحمر وكافضل علما شذا خذ بيين
شروطها ببعض الموانع المتقدمة ومن ذلك ما يشترط

اسماء عرضة للوصفية يخرج ما وضع على الوصفية ثم سمي به من الجملة
اصالتها بمعنا ان تكون في الصفة وعوامران الاول
فاسر وارمل بمعنا
عجوان بمعنا

بمعنى ذليل لان وصفيتهما عارضة لانهما وضعا اسمين
ومثلهما في ذلك اربع في كومرت بنسوة اربع لانه
وضع اسما فلم يلتفت الى ما هو له من الوصفية واذا وضعت
الكلمة من اول الامر صفة ثم غرضت لها التسمية يمتنع
صرفها اعتبارا بالاصل عند الاكثرين ومن ذلك ابطح
واذرع وارمق فانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما هو
لها من الاسمية وربما اعتد بعضهم باسميتها فصرفها
الثاني ان لا تقبل التا سواء كانت الصفة على افعل او على فعلان
وعدم قبولها التا امالانه لا مونث لها كاحمر للكبير
راس الذكر واذرمق بخصيتيه بخة وكحيان للكبير
اللحية او لهما مونث لكنه افعل فعلا او فعلان كاحمر
وحمرا وسكران وسكرا وافضل وفضلا بخلاف نحو ارمل
لقبوله التا، فانه يقال ارملة وبخلاف يعمل فانه يقال يعملة
بتقبل التا، ايضا وهما مصروفان وجميع ابنية فعلان
مونثاتها على فعلا فتمتنع من الصرف الا اربع عشرة
لبطة وردت مونثاتها على فعلانة فصرفت وقد
ذكر الشيخ جمال الدين ابن مالك في نظم له منها اثنتي
عشرة لبطة وزيد عليها اثنتان وهي حيلان للعظيم
البطن وحنان لليوم المظلم وسحنان لليوم الحار وسيفان للرجل
الطويل الممشوق وسحيان لليوم الذي لا غيم فيه وصوحان للبعير
الضمر وعلان للكثير النسيان ومنشوان للكثير السافين ومكان
وموفان للسليم الميت القلب وندمان للنديم ونصران للواحد من
النصارى واليمان للكبير الالية وخمان ومنه ما يشترط في العجمة
وقد تقدم الكلام عليه فيما سبق فراجعه ومنه ما يشترط في

الوزن وهو ان يكون مختصا بالفعل كشمر بتشديد الميم
فان قل من الاوزان المختصة فان لم يكن مختصا فشرطه
ان يكون الفعل الموازن مبدوا بزيادة هي بالفعل اولا
بان يدل في الفعل ولا يدل في الاسم وذلك فاحمر وقاتل
فان الهمزة فيهما لا تدل ويصير في موازنهما من الفعل
نحو اذهب واكتب دالة على المتكلم تنبيهات الاول
لم يذكر المصنف مما يمنع مع العلمية الف الالحاق المقصورة
لانها في معنى الف التانيث المقصورة فكانه استغنى
بذكر الف التانيث عنها الثاني يجيء من شروط الوزن
ان يكون لازما ليخرج نحو امرو لانه في النصب نظير
اذهب وفي الجر نظير اضرب وفي الرفع نظير اكتب
فيكون مصروفا في الاحوال كلها وان يكون باقيا ليخرج
نحو قيل ورد ولم يحتج المصنف لذكرهما لازما اخرجاه
كم يبق فيه الوزن لذهابه بالاعراب والاعلال الثالث
يلتحق بالنوعين الذين ذكرهما المصنف لوزن الفعل
وهما المختص او المبدو بزيادة هي بالفعل اولا ما
يكون غالبا في الفعل وان لم يكن مبدوا بزيادة تدل
فيه كاثمد واصبغ وابلم اعلاما فان وجود موازنهما
في الفعل اكثر كالامر ضرب وذهب وكتب ويدخل
هذا في قوله او افتتاحه بزيادة هي بالفعل اولا فتامل
ص باب العدد الواحد والاثنان وما وازن فاعلا
والعشر مركبة يذكرن مع المذكر ويؤنث مع
المؤنث والثلاثة والتسعة وما بينهما مخالفا
والعشرة مفردة بالعكس **ش** قال الجوهري وعددت

الشيء.

الشيء عدا اي احصيته والاسم العدد والعديد والمعدود
الذي عقد هذا الباب له بيان حكم الالفاظ المعدود
بها تذكيرا وتانيثا وتمييزا وتضمن هذا الكلام بيان
حكمها في التذكير والتانيث فالواحد والاثنان وما
كان من الفاظ العدد على وزن فاعل مجردا كان كثالث
ورابع وعاشرا او مركبا كثالث عشر وحادي عشرين
وكذلك العشرة اذا كانت مركبة كواحد عشر كلها
مشتركة في حكم واحد وهو انها تذكر مع المذكر
وتونث مع المونث. فتقول المذكر واحد واثنان
والجزء الرابع والخامس عشر والخامس والعشرون
وفي التانيث واحدة واثنتان والمقامة الرابعة والخامسة
عشر والخامسة والعشرون واما الثلاثة والتسعة
والسبعة والثمانية سواء كانت مجردة كثلاثة
رجال او اربع نسوة او مركبة كثلاثة عشر رجلا
واربع عشرة امراة وهذا معنى قوله مطلقا والعشرة
اذا كانت مجردة اي غير مركبة كعشرة رجال وعشر
نسوة فكلها على عكس الحكم السابق فتذكر مع المونث
ويونث مع المذكر كما مثلنا قال ابن مالك وانما حذفت
التاء من عدد المونث واثبتت في عدد المذكر في هذا
الفصل لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة
وامة وعرفة فالاول مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت
مع المونث فرقا للتاخر رتبته انتهى وهو معنى
حسن وقد ذكره غيره من النحويين **تنبيهات**
الاول محل هذا الحكم ان لا يقصد بالثلاثة والعشرة

وما بينهما العدد المطلق فاما اذا اضيف بعض العدد
المطلق كانت حدها بالتاء نحو ثلاثة نصف سنة وكانت
كلها ايضا غير مصروفة لانها اعلام خلافا لبعضهم
الثاني محله ايضا ما اذا كان المعدود مذكورا فاما
اذا كان محذوفا فيجوز ان تحذف التاء مع المذكر حكاه
الكسائي عن ابي الجراح خمسا من الشهر خمسا وحكاه
الفراء قطرنا خمسا وفي الحديث واتبعه بست من
شوال الثالث اذا كان المعدود صفة فالمعتبر حال
الموصوف المنوي لا حالها قال الله تعالى فله عشر امثالها
او عشر حسنات امثالها ولولا ذلك لقيل عشرة
لان المثل مذكر ص وتمييز المائة وما فوقها مفرد
مخفوض والعشرة مفردة ومادونها مجموع مخفوض
الا المائة مفرد ش لما فرغ من ذكر التانيث والتذكير
في لفظ العدد اخذ في ذكر تمييز العدد المائة وما
فوقها من المائتين والثلاث مائة الى الالف وما
فوقها كالفين وثلاثة الاف وذكر انه يكون مفردا
مخفوضا فتقول مائة رجل ومائتا رجل ومائة امراة
ومائتا امراة والف رجل والف امراة والفا رجل والفا
امراة وثلاثة الاف رجل وثلاثة الاف امراة
وقد اوقد تضاف المائة الى جمع كقراءة من قرا
ثلاث مائة سنين وقد تميز بمفرد منصوب كقوله
اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء
ولا يقاس على هذا عند الجمهور والثاني تمييز العشرة
اذا كانت مفردة ومادونها كالتسعة والثلاثة

وما بينهما وخبر انه يكون مخفوضا مجموعا الا اذا كان بعض المائة فحينئذ فيه ان يكون مفردا فتقول عشرة رجال وعشر نسوة وتسعة رجال وتسع نسوة وثلاثة رجال وستة ايام وست ليال وتسعماية رجل وثلاث مائة امرأة **تنبيهات** الاول المراد من قوله مجموع جمع القلة من امثلة التكسير او جمع الاسم جمع قلة وكثرة فان اهمل احدهما اضيف الى الموجود وقد يضاف الجمع الكثرة لقلة استعمال القلة نحو ثلاثة شؤون لقلة استعمال اتساع او لخروج جمع القلة عن القياس نحو ثلاثة فروء لان واحده فرء فعلس وجمعه على افعال شاذ ولا يؤثر جمع الكثرة على جمع القلة في غير ذلك الا نادرا واما جمع التصحيح فلا يضاف اليه الا اذا اهمل تكسيره نحو سبع بقرات او جاور ما اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات مجاورته لبقرات او قل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات لقلة سعايد فان كثر استعمال غيره ولم يجاور ما اهمل تكسيره لم يضف اليه الا قليلا نحو ثلاثة احمدين وثلاث زينبات وزما يخرج قوله مجموع ما اذا كان التمييز اسم جنس او اسم جمع وهو ما فارق واحده بالتاء كتمر وجوز بعضهم نحو فجاء اربعة من الطير وقد اضيف اليه في قوله تعالى تسعة رهط يفسدون في الارض وقوله عليه الصلاة والسلام خمس ذود وجرء متفق عليه والاضافة اليه مختلف فيها فقيل تجوز على قلته وقيل مقصورة على السماع وهو ما صرح به في التسهيل وقيل ان كان لا يستعمل الا في القلة جازت وان استعمل للقليل والكثير امتنعت ويجوز ان يحمل قوله مجموع على ما تقيد الجمعية سواء كان اسم جنس او اسم جمع او جمع قلة او غير ذلك ويحمل قوله مخفوض من المخفوض بالاضافة او بالحرف ليشمل الصور كلها

وان كان بعضها اكثر من بعض **التنبيه الثاني** قوله الا المائة
استثناء من قوله ومائة ونحوها لانهم لا يضيفون العشرة
الى المائة فلا يقولون عشر مائة استغناء بالالف وحكى
الفراء ان بعض العرب يقول عشر مائة وان اهل هذه اللغة
هم الذين يقولون عشر ميين وعلى مراعاة هذه اللغة
يصح عود الاستثناء الى الجميع **التنبيه الثالث** ياتي
تمييز الثلاثة وما بعدها الى التسعة لفظ المائة مجموعا
كقوله ثلاث ميين للملوك وما بعدها قال ابن ام قاسم
ويظهر في كلام سيبويه جواز جمع المائة في الكلام
ص وكم الخبرية كالعشرة والمائة والاستفهامية
المجرورة كالاحد عشر او كالمائة ولا يميز الواحد والاثنان
وشذا حنضل غرورة ش كما كانت كم الخبرية والاستفهامية
كنايتين عن العدد اذ الخبرية معناها عدد كثير
والاستفهامية معناها اي عدد ذكر تمييزها
في باب العدد واما تمييز الخبرية فهو مجرور بمن مجموع
كقولك رب رجال جاءوك او مفرد كقولك رب رجل جاءك والافراد
اكثر والبلغ واشار الى جمعه بتشبيهها بالعشرة
والى افراده بتشبيهها بالمائة واما تمييز الاستفهامية
فتارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا وانما يجوز
فيه الوجهان اذا كانت كم مجرورة بالباء كقولك بكم
درهما اشتريت ثوبك ويجوز بكم درهم بالنصب
فهو الذي اشار اليه بالتشبيه بالاحد عشر والجر هو
الذي اشار بالتشبيه بالمائة اما غير المجرورة فيتعين

ولا اثنا امرأة ولا اثنتا امرأتين ولا اثنان رجلين ولا واحد
هنا وقوله ولا يميز الواحد وما فوقهما يعني ثم رهما
يميز الاحد عشر واخواتها

لان قولك رجل يعيد الخمسة والعشرة وقولك رجلان يعيد
الخمسة وشبع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما وقوله
وثنتا حنظل جواب سوال تقديره ان العرب قد تصف
بتمييز الاثنين فقالت فيه ثنتا حنظل وكيف يمنع واجاب
عن ذلك بانه وان ورد في كلامهم فهو ضرورة وليكن
هذا اخر ما قصدنا ايراده في هذا الشرح المبارك
جعله الله تعالى خالصا لوجهه وموجبا للفوز لديه ونفع
به مولفه وكاتبه والناظر فيه قال ومرغت من مسودته
في حادي عشر قعدة سنة اثنين وستين وثمانماية
وكان ابتدائي فيه في اوايل شهر رجب الفرد منها وانتهت
مبيضته في سابع عشرين من جماد الاولى سنة ثلاث
وستين وثمانماية وحسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله
قال ناسخه واجز الفراغ من نسخ هذا التاليف المبارك
يوم الجمعة لاحد عشر مضين من شعبان المكرم على
يد عبد الله وافل عبيده الراجي عفوه ومغفرته احمد جمع
واغفر لهم الوما عنده الحاج محمد بن الحاج محمد الكويدار
لقبا التونسي نسبا الحنفي مذهبا الماتريدي اعتقادا
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولذريته ولاخوانه
ولمن كتبه ونظر فيه واصلح ما وجد من خرم
فيه فاني اقول كما قال القايل ومن غرائب الزمن
ترضا شجايا ه كلها ه كعا المريب تيلا
ان نقد معايبه ه وذلك من علام
وصلى الله على سيدنا محمد امي الهجرة النبوية
على صاحبها افضل صلاة
وسلام وازكى
تحيية

الحمد لله